كلّنا في المدرسة

الشرق الأوسط وشمال افريقيا

المبادرة للأطفال خارج المدرسة

دولة فلسطين

تقرير قُطري حول الأطفال خارج المدرسة

تموز 2018

معاً من أجل الأطفال

يونيسف

كلّنا في المدرسة

الشرق الأوسط وشمال افريقيا
المبادرة للأطفال خارج المدرسة

دولة فلسطين

تقرير قُطري حول الأطفال خارج المدرسة

تموز 2018

معاً من أجل
الأطفال

يونيسف

الفهرس

قائمة الأشكال أ

قائمة الاختصارات ب

مقدمة ت

شكر وتقدير ث

الملخص التنفيذي 1

الأطفال خارج المدرسة وأبعاد الإقصاء من التعليم 1

المعيقات التي تحول دون الوصول إلى التعليم الشامل والعادل والنوعي وإتمامه 3

اقتراحات لتعزيز الجهود الرامية إلى توفير تعليم نوعي شامل وعادل 3

الفصل الأول: مقدمة حول المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة ونظام التعليم في دولة فلسطين 7

1.1 لمحة عامة عن المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة 7

2.1 سياق الدولة 7

3.1 نظام التعليم في دولة فلسطين 9

4.1 الإطار المفاهيمي للمبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة 10

5.1 منهجية التقرير القُطري للمبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة 11

6.1 هيكلية التقرير القُطري للمبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسةن 12

الفصل الثاني: خصائص الأطفال المستبعدين من التعليم 13

1.2 مصادر البيانات وجودتها 13

2.2 خمسة أبعاد للإقصاء من التعليم 16

3.2 الخصائص الأساسية للأطفال المقصيين 33

4.2 ملخص 38

الفصل الثالث: المعيقات التي تواجه التعليم والسياسات الحالية والاقتراحات السياساتية 39

1.3 لمحة عن المعيقات التي تواجه التعليم 39

2.3 المعيقات المتعلقة بجودة التعليم: خدمات التعليم غير المصممة لتلبية الاحتياجات 41

3.3 المعيقات المتعلقة بالطفل: خدمات الدعم المجزأة 51

4.3 المعيقات المتعلقة بالأسرة: تكاليف التعليم 57

5.3 المعيقات المتعلقة بالتعليمات والممارسات الإدارية 62

6.3 المعيقات التي تعترض سبيل التحديد الفعّال للأطفال المعرّضين لخطر الإقصاء 67

7.3 ملخص 70

الفصل الرابع: الخطوات القادمة **71**

1.4 إصلاحات سريعة و"وخزات" 71

2.4 دعم الجهود الحالية للكشف المبكر ومنع التسرب 72

3.4 دمج الأطفال المنقطعين عن المدارس في المسار الرئيسي للجهود الجارية 72

4.4 برامج جديدة لمنع وعكس التسرب من المدراسة 72

5.4 جمع واستخدام البيانات لمعالجة الإقصاء من التعليم 73

6.4 ملاحظات ختامية 73

الملحق 1: الأطفال خارج المدرسة في قطاع غزة **74**

الملحق 2: البعد 6 - الأطفال في سن المرحلة الثانوية العليا **75**

الملحق 3: الأطفال خارج المدرسة في القدس الشرقية **78**

الجداول **82**

قائمة المراجع **90**

قائمة الأشكال

الشكل 1 أنماط الفئات والجنسية والعمرية المتعلقة بالإقصاء من التعليم 2

الشكل 2 خارطة دولة فلسطين 8

الشكل 3 الأبعاد الخمسة للإقصاء. 16

الشكل 4 ملخص تقديرات الأبعاد الخمسة للإقصاء 17

الشكل 5 الحضور المدرسي للأطفال في سن الخامسة في التعليم ما قبل الإبتدائي و الإبتدائي حسب ثروة العائلة، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 18

الشكل 6 عدد الأطفال المسجلين ومعدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم ما قبل الابتدائي، بيانات إدارية 19

الشكل 7 أنماط الفئات والجنسية والعمرية المتعلقة بالإقصاء من التعليم، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 23

الشكل 8 حالة الأطفال خارج المدرسة، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 23

الشكل 9 معدل الإقصاء من التعليم لمجموعات مختلفة من الأطفال، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 24

الشكل 10 معدلات التسرب الإداري حسب المنطقة والجنس 25

الشكل 11 معدلات التسرب الإداري حسب الصف والجنس والمنطقة 26

الشكل 12 نسبة الأطفال الذين تجاوزوا سن الثانية، بيانات إدارية 29

الشكل 13 معدلات تجاوز السن والتسرب حسب الصف، بيانات إدارية 30

الشكل 14 التدرّج في التعليم – الجنس، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 31

الشكل 15 الأبعاد 1 و2 و3، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 32

الشكل 16 الأبعاد الخمسة للإقصاء، بيانات إدارية 33

الشكل 17 عمالة الأطفال، الجنس، ثروة الأسرة، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2010 35

الشكل 18 الإعاقة والالتحاق بالمدرسة – الجنس والإعاقات المتعددة، مسح الإعاقة 2011 37

قائمة المختصرات

IHSES1	المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق عام 2007
IHSES2	المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق عام 2012
MICS1	الجولة الأولى للمسح العنقودي متعدد المؤشرات عام 1996
MICS2	الجولة الثانية للمسح العنقودي متعدد المؤشرات عام 2000
MICS3	الجولة الثالثة للمسح العنقودي متعدد المؤشرات عام 2006
MICS4	الجولة الرابعة للمسح العنقودي متعدد المؤشرات عام 2011
OPM	مكتب الدوريات الشهرية (لدى اليونيسكو)
5DE	الأبعاد الخمسة للاستبعاد
SPSS	إحصائيات SPSS لشركة IBM: "المجموعة الإحصائية للعلومالاجتماعية" (Statistical Package for the Social Sciences).
Stata	اختصار من الكلمات: الإحصاءات (statistics) والبيانات (data). مجموعة من البرامج الإحصائية للأغراض العامة.
OOSCI	مبادرة الأطفال خارج المدرسة في العراق

مقدمة

التعليم حق لكل طفل. فهو يمكّن الأطفال من الإزدهار ويساعد على تعزيز المشاركة المدنية والمجتمعات السلمية. وهو الاستثمار الأكثر فعالية ضد فقر الأطفال, وواحد من أفضل الاستثمارات الاقتصادية التي يمكن أن يقوم بها أي بلد. ولهذا السبب، يجب على كل طفل أن يكون ملتحقاً بالمدرسة. وينبغي أن يحصل كل طفل على تعليم جيد حتى يتمكن من تحقيق إمكاناته.

في دولة فلسطين ، يتم استبعاد قلة قليلة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية من التعليم ، لكن ما يقرب من خمسة في المائة من الأطفال في سن 10-15سنة، وواحد من أصل ثلاثة في سن 6-9سنوات من ذوي الإعاقات غير ملتحقين بالمدرسة. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد من هم هؤلاء الأطفال الذين تم استقصاءهم وأين يعيشون، وفهم سبب عدم التحاقهم في المدرسة.

واستناداً إلى مبادرة عالمية تقودها اليونيسف ومعهد اليونسكو للإحصاء، تهدف الدراسة إلى تقديم تحليلٍ أكثر تعمقاً باستخدام إطار مفاهيمي ومنهجي فريد لوضع ملامح شاملة للأطفال خارج المدرسة وربطها بالمعيقات والمآزق التي أدت إلى التسرب من المدرسة. تأخذ هذه الدراسة في الاعتبار مجموعة متنوعة من العوامل مثل العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، ونوعية التعليم وتأثير البيئة والمجتمع والمدرسة.

لا تهدف هذه الدراسة إلى فهم الحواجز والعقبات التي تحول دون الوصول إلى المدرسة فقط، ولكن أيضاً إلى اتخاذ إجراءات بشأنها. وبناءً على نتائج البحث، يقترح البرنامج طرقاً عملية لإزالة هذه المعيقات من أجل إعادة الأطفال إلى المدرسة وإبقاء أولئك المعرضين لخطر التسرب. ومن خلال الترويج للسياسات السليمة التي تعالج الإقصاء وتنفيذها، يمكننا تقليل عدد الأطفال خارج المدرسة بشكل كبير ومستدام.

إن إبقاء الأطفال في المدرسة أو إعادتهم إليها والتعلّم بأمان هو جهد جماعي يجب أن يبرز في مقدمة جداول أعمال صانعي السياسات. وتأمل اليونيسف ووزارة التربية والتعليم العالي أن يستخدم جميع أصحاب المصلحة المعنيين النتائج والتوصيات العملية لهذه الدراسة. وستساعد كل طفل في دولة فلسطين على إدراك حقه في الحصول على تعليم آمن وجيد لمصلحة الجميع.

د. صبري صيدم
وزير التربية والتعليم العالي
فلسطين

جينيفيف بوتين
ممثلة خاصة في دولة فلسطين دولة
منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"

© منظمة الأمم المتحدة للطفولة 2018

صورة الغلاف: © UNICEF-SOP/Anas Baba

شكر وتقدير

لم تكن هذه الدراسة ممكنة دون دعم وتعاون والتزام وتيسير أفراد من وزارة التربية والتعليم العالي في دولة فلسطين، ووزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين (الأونروا) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وقسم التعليم في المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في دولة فلسطين، والشركاء من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

شكر وتقدير للدكتور بصري صالح، وكيل وزارة التربية والتعليم العالي، والدكتور مأمون جبر مدير عام التخطيط التربوي، لقيادتهما وتوجيههما واتخاذ قرار في الوقت المناسب بإنشاء اللجنة الفنية الوطنية التي قادت عمل الدراسة إلى الأمام وكفلت إتمام موفق لها.

شكر خاص وتقدير للسيد سمير جبرا، رئيس قسم الدراسات في دائرة الدراسات التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي، لعمله المتفاني لتنسيق مناقشات اللجنة الفنية الوطنية وتقديم المدخلات الفنية والدعم لكاتبة الدراسة. لأفكارهم الثاقبة وفكرهم وملاحظاتهم المفيدة للغاية على عدة نسخ من الدراسة، نشكر جميع أعضاء اللجان الفنية في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك ممثلين عن وزارة التربية والتعليم العالي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني واليونسكو والأونروا ووزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية.

كما ونتقدم بالامتنان إلى كبيرة الباحثين وكاتبة الدراسة، السيدة أوزسل بيليلي، لجهودها الدؤوبة في ضمان دقة التقرير وشموليته والتحليل الدقيق والجودة فيه، وسيلين كوكسال على الدعم الفني في تحليل بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات، وإلى الاستشاريتين الوطنيتين جورجينا ساريا والدكتور ناهد عيد لعملهن الشاق وصبرهن وتفانيهن لا سيما في جمع البيانات في هذا المجال.

ونعرب عن امتناننا العميق لفريق التعليم الإقليمي التابع لليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدعمهم الفني والمعنوي الاستثنائي للمكتب القُطري، ولا سيما دينا كرياتي، مستشار التعليم الإقليمي السابق، وهوغن غاو، خبير اقتصادي في التعليم الإقليمي، لتوجيهنا بحزم خلال كل خطوة من خطوات العملية وضمان جودة هذا البحث.

نود في المكتب القُطري لليونيسف في دولة فلسطين أن نعترف بالقيادة التقنية والتنسيق في الدراسة من قبل مايدا باسيتش، رئيسة التعليم من أجل التنمية، والتوجيه الفني من قبل كوميكو إيماي، رئيسة السياسة الاجتماعية، وخاصة بسبب مدخلاتها في القسم المتعلق بالأنماط في التقرير.

وأخيراً، نود أن نشكر جميع الشركاء الذين استجابوا لدعواتنا للاجتماعات وشاركوا في المناقشات للتحقق من صحة البيانات، وزوّدونا برُؤاهم والمواد التي أثرت هذا التقرير وجعلته ممكناً. نعترف بإسهامكم ومشاركتكم وكلّنا شكر وامتنان.

الملخص التنفيذي

نتج التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة في دولة فلسطين عن تعاون لمدة عام بين وزارة التربية والتعليم العالي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وانطلاقاً من دافع التزامهما المشترك بضمان حق كل طفل في دولة فلسطين في التعليم الجيد الشامل والمنصف، فإن التقرير القُطري للأطفال خارج المدرسة يسلّط الضوء على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-15 عاماً من المستقصيين عن التعليم ومن داخله.

تحقيقاً لهذه الغاية، يتولّى التقرير ثلاث مَهام. يقدم في البداية تحليلات مفصّلة حول أطفال تتراوح أعمارهم بين 5 و15 عاماً خارج المدرسة، والذين هم في المدرسة ولكن معرّضون لخطر التسرّب، متبّعاً الأطر التحليلية التي طورتها المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة. ثم يحدّد ويصف الحواجز التي تسهم في إقصاء هؤلاء الأطفال من التعليم. ويقدم في الوقت نفسه وصفاً موجزاً للسياسات والجهود الحالية الرامية إلى معالجة هذه الحواجز ويوصي بطرق لتعزيز الجهود الحالية. وأخيراً، توفر ملحقات هذا التقرير دراسة معمقة لثلاث مجموعات محددة: الأطفال الذين يعيشون في قطاع غزة، والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 عاما [1]، والأطفال الذين يعيشون في القدس الشرقية.

يُسلّط هذا الملخص التنفيذي الضوء على النتائج الرئيسية للتحليلات حول الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أو الذين هم حالياً في المدرسة ولكن معرضون لخطر التسرب، والحواجز التي تؤدي إلى إقصائهم عن التعليم ومن داخله، والمشهد المتعلق بالسياسات ذات الصلة. إنّ الحواجز التي تحول دون الحصول على تعليم جيد في دولة فلسطين متأصلة في السياق الذي يشمل التنمية المستمرة لنظام التعليم في دولة فلسطين والاحتلال الإسرائيلي والوقائع المتكررة للنزاع المسلح.

الأطفال خارج المدرسة وأبعاد الإقصاء من التعليم

طوّرت المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة إطار عمل تحليلي يسعى إلى فهم الأطفال خارج المدرسة من خلال خمسة أبعاد. تشمل هذه الأبعاد الخمسة مجموعتين مختلفتين من الأطفال: الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة (البعد الأول والثاني والثالث)، والأطفال الذين هم في المدرسة ولكنهم عرضة لخطر التسرّب (البعدان الرابع والخامس). وبالتالي، فإن مصطلح "الإقصاء" يأخذ معنى مختلفاً لكل مجموعة. بالنسبة للأطفال الذين هم خارج المدرسة، يشير المصطلح إلى إقصائهم من التعليم. أمّا بالنسبة للأطفال الذين هم في المدرسة ولكنهم عرضة لخطر التسرب، فيشير المصطلح إلى إقصائهم المحتمل من التعليم نتيجة لممارسات التدريس غير الشمولية والمواقف التمييزية في البيئة المدرسية، من بين أمور أخرى.

بناءً على ذلك، في سياق حصر الإقصاء من التعليم في دولة فلسطين:

- البعد الأول: يشير إلى الأطفال في سن الخامسة الذين هم ليسوا ملتحقين بالمرحلة الأساسية الدنيا (1-4)،
- البعد الثاني: يشير إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-9 أعوام وغير الملتحقين بالمرحلة الأساسية الدنيا (1-4) أو العليا (5-9) والثانوية (10-12)،

[1] لا يعتبر عمر المدرسة الثانوية العليا (صفي 11 و12) جزءاً من التحليل الرئيسي من حيث الأرقام. يتطلب إدخال هذه المجموعة منهجية خاصة كون مرحلة الثانوية العليا ليست إلزامية في دولة فلسطين، وبالتالي إذا كان طفل خارج المدرسة في الصف 12، لا يمكننا أن نصنف الحالة بشكل رسمي بأنها حالة تسرب أو طفل خارج المدرسة.

- البعد الثالث: يشير إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-10 عاماً ممّن هم ليسوا في المرحلة الأساسية الدنيا (1- 4) أو العليا (5- 9) و الثانوية (10- 12).

في سياق حصر الإقصاء داخل التعليم في دولة فلسطين:

- البعد الرابع: يشير إلى الأطفال في الصفوف من الأول إلى الرابع الذين هم عرضة لخطر التسرب،
- البعد الخامس: يشير إلى الأطفال في الصفوف من الخامس إلى العاشر الذين هم عرضة لخطر التسرب.

يظهر نمطان بارزان عند استخدام هذا الإطار التحليلي والمقارنة بين الأبعاد الخمسة. أولاً، استناداً إلى بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 للأسر الفلسطينية، فإن ما يقدر بنحو (1.2 في المائة) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-6 أعوام (تبعاً لما يقدر بـ5611 طفلاً) و(4.9 في المائة) من الذين تتراوح أعمارهم بين 15-10 عاماً (تبعاً لما يقدر بـ 31773 طفلاً) هم خارج المدرسة في دولة فلسطين؛ و تُمثِّل العلاقة بين معدل الإقصاء من التعليم وسن الطفل على شكل حرفL[2]. في سن الخامسة، حيث يتم إقصاء واحد من كل عشرة أطفال من التعليم. يتناقص معدل الإقصاء عند عمر 6 و7 و8 أعوام ثم يزداد بشكل طفيف وتدريجي حتى سن 12 عاماً. ويتضاعف معدل الإقصاء تقريباً بين سن 15-12 عاماً مع إقصاء واحد من كل 50 طفلاً في الثانية عشرة من عمره من التعليم مقارنة بواحد من كل سبعة أطفال في سن ١٥ عاماً. وتعتبر هذه الزيادة السريعة في معدل الإقصاء شديدة للغاية بالنسبة للأولاد: فحوالي واحد من بين كل أربعة أطفال في سن 15 عاماً هم خارج المدرسة في دولة فلسطين.

الشكل 1: أنماط الجنس والعمر المتعلقة بالإقصاء من التعليم

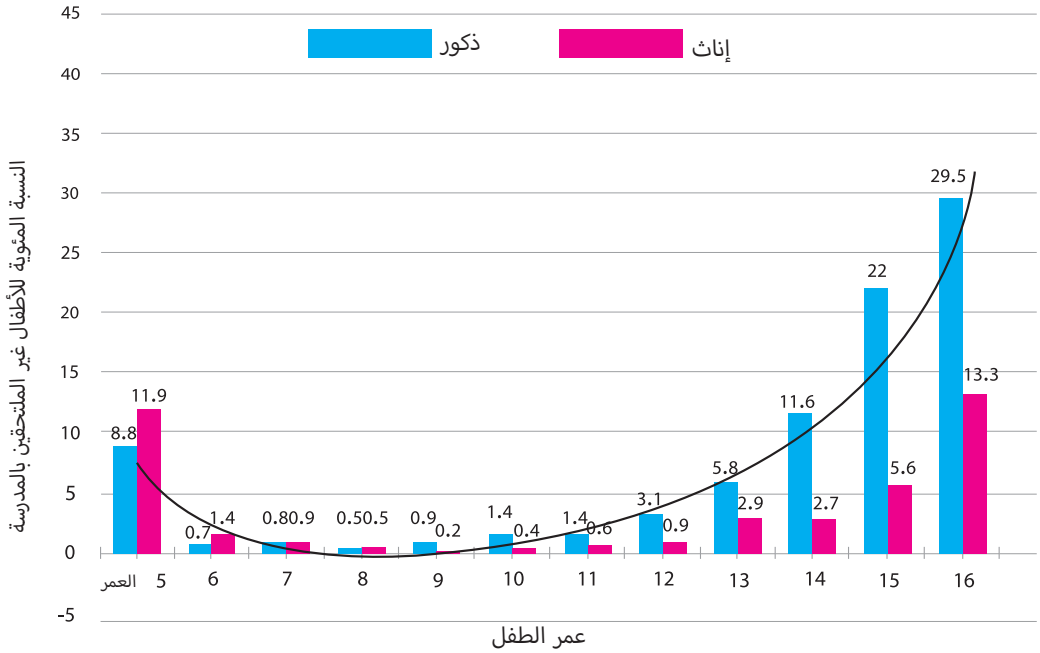

ثانياً، تختلف المواصفات الأساسية للأطفال الذين يصنفون تحت أبعاد الإقصاء المختلفة. وتظهر هشاشة الأسر - كما هو الحال في شكل الفقر الشديد والتكوين الأسري غير المستقر- كعامل ثابت في جميع الأبعاد الخمسة للإقصاء من التعليم. ينخرط الأطفال الذين ينشأون في الأسر الهشة في التعليم ما قبل الابتدائي بمعدلات أقل، ويتخلّف بعضهم عن الدراسة في الصفوف الأولى من المرحلة الأساسية الدنيا(1- 4)، وهم أكثر عرضة للتحديات الأكاديمية وتكرار الصفوف والتسرّب بمعدلات أعلى خلال فترة المرحلة الأساسية العليا(5- 9) الثانوية(10- 12) وفي أقصى الحالات، لا يلتحق الأطفال من بعض الأسر الهشة بالمدارس إطلاقاً. وعلى نحو مماثل، في جميع الأبعاد الخمسة، يعاني الأطفال ذوو الإعاقة - لا سيما ذوو الإعاقات المتعددة أو الإعاقة النفسية أو الذهنية - من

[2] يشير المنحنى المتمثل على شكل حرف L إلى المقطع المتمثل بحرفL من الرسم البياني لسلسلة زمنية حيث تبدأ القيم عند مستوى واحد ثم تنخفض ثم ترتفع تدريجياً إلى مستوى أعلى من قبل الانخفاض.

الإقصاء من التعليم وخلاله بمعدلات أعلى بكثير من أقرانهم. من بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-6 أعوام، على سبيل المثال، لا يلتحق بالمدرسة حوالي واحد من كل ثلاثة أطفال من ذوي الإعاقات وحوالي واحد من أصل طفلين من ذوي الإعاقات المتعددة. كما يظهر الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 15-14 عام كمجموعة مهمة بشكل خاص للبعدين الثالث والخامس، ومع ذلك فإن حجم إقصائهم مذهل. في الواقع، يمثل الأولاد البالغون من العمر 14 و 15 عاماً ممن هم خارج المدرسة ما يقرب من نصف الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة البالغين من العمر 15-5 عاماً.

المعيقات التي تحول دون الوصول إلى التعليم الشامل والعادل والنوعي وإتمامه

غالباً ما يأتي الإقصاء النهائي لطفل من التعليم الأساسي نتيجة للتفاعل بين المعيقات المختلفة المتعلقة بالمدرسة والطفل والعائلة والبيئة الاقتصادية والسياسية والأمنية الأوسع نطاقاً. يعطي التقرير الأولوية لمجموعة كبيرة من المعيقات ويضعها في أربع فئات استناداً إلى ملاءمتها وأهميتها بالنسبة لمعدلات التسرّب من المدرسة فضلاً عن قابليتها للتنفيذ.

- تركز المجموعة الأولى من المعيقات بشكل أساسي على المدرسة وجودة التعليم. يتم تحديد الإنجاز الأكاديمي المنخفض وعدم الاهتمام بالتعليم - وكلها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة التعليم - كأسباب رئيسية لتسرب معظم الأطفال حسب الدراسات المسحية الحديثة. ولذلك، تركز هذه المجموعة من المعيقات على جودة التعليم ومحدودية توافر فرص التعلم المصممة داخل المدارس. يؤدي ذلك إلى عملية تعلّم إقصائية، ويُعرّض العديد من الأطفال لخطر التسرّب بسبب التحصيل الدراسي المنخفض. كما وتسلّط هذه المجموعة من المعيقات الضوء على الفجوات في توظيف منهجيات مختلفة لتزويد الخدمات التعليمية التي يتم تقديمها خارج المدارس.

- تركز المجموعة الثانية من المعيقات في المقام الأول على رفاهية الطفل والأسرة. وتبين الدراسات المسحية الأخيرة حول التسرب أن الفقر المدقع والحاجة إلى كسب دخل، أو صدمات خارجية مثل الأزمات الصحية أو الوفاة في الأسرة تشكل السبب الرئيسي وراء التسرب بالنسبة لبعض الأطفال. ولذلك تعتبر خدمات الدعم الوقائي أساسية في ضمان استمرار حضور هؤلاء الأطفال الذين يعانون من أضرار متعددة إلى المدرسة والتعلّم. توصي هذه الدراسة بأن تشمل خدمات الدعم هذه خدمات الإرشاد النفسي في المدارس وخدمات حماية الطفل والخدمات الصحية الوقائية.

- تركز المجموعة الثالثة من المعيقات بشكل أساسي على المعيقات الاقتصادية الناشئة عن تكاليف التعليم. ولهذه الغاية، يتم مراجعة السياسات والممارسات الحالية المتعلقة بالتبرعات النقدية والزي الموّحد والكتب المدرسية و القرطاسية والمواصلات المدرسية والتحويلات النقدية والمنح الدراسية.

- تشمل المجموعة الرابعة من المعيقات سياسات وممارسات إدارية إقصائية يمكن أن تدفع الأطفال المحرومين إلى التسرّب من المدرسة. ويدرس التقرير سياسة تكرار الصفوف في دولة فلسطين والسياسة المتعلقة بالتحويلات بين المدارس وإجراءات الالتحاق بالصف الأول، والممارسات المتعلقة بإدماج الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالمدرسة والذين يعودون إلى المدرسة بعد انقطاعهم في وقت سابق.

وبناءً على هذه المجموعات الأربع من المعيقات، يناقش التقرير أيضاً مجموعة خامسة من المعيقات متعلقة بجمع البيانات والمعلومات التعليمية في فلسطين. ليس بإمكان أنظمة جمع البيانات والممارسات الإدارية الحالية تحديد الأطفال المعرضين لخطر الإقصاء بشكل كافٍ واتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب. ولتحقيق هذه الغاية، يتم تحليل السياسات والممارسات الإدارية من أجل فهم كيف أن معالجة الضعف في التصميم والتناقضات في التنفيذ فيما يتعلق بجمع البيانات يمكن أن يساعد في تقليل الإقصاء من التعليم. ويولي اهتماماً خاصاً لضمان الالتحاق بالصف الأول ورصد التغيب عن المدرسة بفعالية في سبيل الحد منه.

اقتراحات لتعزيز الجهود الرامية إلى توفير تعليم نوعي شامل وعادل

يقدم التقرير اقتراحات مختلفة للإسهام في الحوار المستمر حول تحسين توفير التعليم النوعي الشامل والعادل في دولة فلسطين في سبيل ضمان عدم إقصاء أي طفل عن التعليم الأساسي ومن داخله. ولقد تم تقديم هذه الاقتراحات بالتفصيل في الفصل الثالث مقابل مجموعات المعيقات الخمس للتعليم المشار إليها أعلاه، وتم تلخيص هذه الاقتراحات في الجدول أدناه.

جودة التعليم: استهداف الأطفال ذوي الأداء الأكاديمي المنخفض – صفحة 41-49

تشمل التدخلات المحتملة لتحسين جودة التعليم ما يلي:

- تركيز جهود تحسين الجودة على المدارس منخفضة الأداء (على سبيل المثال تقديم حوافز للمدرسين ذوي الأداء العالي للعمل في المدارس منخفضة الأداء، وتقديم أجر مادي للمعلمين في المدارس منخفضة الأداء لقضاء ساعات عمل إضافية مع الطلاب منخفضي الأداء خارج وقت التدريس الأساسي).
- تركيز جهود تحسين الجودة في الصفوف من 1 إلى 4 (على سبيل المثال، تطوير تدخلات متكاملة لمحو الأمية، وتوظيف مُدرّسي صفوف بدلاً من مُدرّسي تخصصات).
- تحديد أولويات الأطفال ذوي الأداء الأكاديمي المنخفض في برامج تدريب المعلمين وتقييم المعلمين وإشراف المعلمين والتقييمات المدرسية.

جودة التعليم: تصميم الخدمات التعليمية داخل المدارس – صفحة 49-50

تشمل التدخلات المحتملة ما يلي:

- تحسين تنفيذ خطط التعليم العلاجي/الإصلاحي.
- تعزيز توافر وكثافة الدعم الفني للمعلمين من أجل التعليم الشامل في الفصول الدراسية والتعليم المتكامل في غرف مصادر التعلم.
- جعل غرف مصادر التعلم المزودة بالمعلمين المؤهلين متاحة في المزيد من المدارس.
- تقديم برامج تثقيفية على مدار العام للأطفال ذوي الأداء الأكاديمي المنخفض.

جودة التعليم: تصميم الخدمات التعليمية خارج المدارس – صفحة 51-52

تشمل التدخلات المحتملة ما يلي والتي يفترض أن تقدم كحزمة شاملة من الخدمات:

- تحسين جودة وتوافر برامج تعليم الفرصة الثانية.
- توفير برامج تعليم الفرصة الثانية للأطفال الأصغر من 15 عاماً.
- ضمان التنفيذ الفعال للإصلاح الشامل المستمر للتعليم والتدريب المهني والفني.
- تقديم نماذج مختلفة من التعليم للأطفال في المجتمعات الرعوية.
- تطوير وتنفيذ برامج التعلّم عن بعد.
- تيسير ودعم توفير برامج تعليمية للأطفال ذوي الإعاقات الإدراكية الشديدة من قبل مقدمي التعليم المتخصصين.

خدمات الدعم الوقائية 6 – صفحة 54-60

تشمل التدخلات المحتملة ما يلي والتي يفترض أن تقدم كحزمة شاملة من الخدمات:

- تقديم خدمات إرشاد نفسي فعّالة في جميع المدارس.
- تزويد المرشدين النفسيين بالمهارات والأدوات اللازمة للتدخل في حالات فردية من الأطفال الذين هم على وشك التعرض لخطر التسرب من المدرسة.
- ضمان التنفيذ المنتظم لنظام الإحالة في إطار شبكة حماية الطفل.
- تمكين المتابعة الفعّالة من قبل الجهات الفاعلة على مستوى المدرسة لتقديم العلاج للأطفال الذين يعانون من مشاكل في الرؤية والسمع.
- تحسين تنفيذ البرامج الحالية للوقاية من العنف.
- إعادة تقديم برامج دعم التغذية للأطفال في سن المدرسة.

تكلفة التعليم المدرسي – صفحة 60-65

تشمل التدخلات المحتملة ما يلي:

- مراجعة سياسة وممارسة جمع التبرعات من قبل المدارس (على سبيل المثال جمع التبرعات على مقياس متدرج، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التبرعات على أساس طوعي وإنفاقها بشفافية).
- تقديم المنح المدرسية للمدارس ذات الأولوية التي تخدم في الغالب الأطفال من الأسر الأكثر فقراً.
- مراجعة مخصصات البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية لزيادة تأثيره على التحصيل العلمي وتعزيز جهود التواصل المرتبطة بالتعليم.
- توسيع نطاق خدمات الحافلات المدرسية.
- تقديم المنح الدراسية على أساس الحاجة والجدارة في المدارس والصفوف المستفيدة.

اللوائح والممارسات الإدارية – صفحة 65-71

إجراء مراجعة شاملة للوائح والممارسات الإدارية حسب الاقتضاء من قبل وزارة التربية والتعليم العالي بهدف تنقيح هذه الممارسات التي تسهم في الإقصاء من التعليم، بما في ذلك تكرار الصفوف والتحويلات داخل المدارس، والالتحاق بالصف الأول، وإدماج الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالمدرسة.

تحديد الأطفال المعرضين لخطر الإقصاء – صفحة 71-74

تشمل التدخلات المحتملة ما يلي:

- تحسين أنظمة البيانات لضمان تسجيل جميع الأطفال في الصف الأول
- تحسين مراقبة التغيب على مستوى المدرسة من خلال إدخال أنظمة الإنذار المبكر مع بروتوكولات المتابعة والاستجابة
- تحسين نظم جمع البيانات الإدارية من خلال تعزيز ترتيبات مشاركة البيانات، وجودة البيانات الإدارية حول التسرب، وتوافر وجودة البيانات الإدارية.

في الفصل الرابع وفيما يلي، يتم تقديم هذه الاقتراحات السياساتية مع التركيز على أهمية تنفيذها. سيتضمن تنفيذ بعض هذه الاقتراحات تغييرات سهلة نسبياً على الإجراءات الإدارية، بينما سيتطلب بعضها الآخر إدخال إجراءات جديدة لتعزيز الجهود الرامية إلى الكشف المبكر عن حالات الإقصاء من التعليم وبالتالي منعها. كما سيشمل تنفيذ بعض الاقتراحات الأخرى وضع علامات على السياسات الحالية وجهود الإصلاح بطرق تزيد من تأثيرها الإيجابي على الأطفال المعرضين لخطر الإقصاء من التعليم. وأخيراً، تتطلب بعض الاقتراحات المقدمة إدخال برامج وتدخلات جديدة لمنع الإقصاء من التعليم الأساسي وعكس اتجاهه.

1. إصلاحات سريعة: في حين أنّ لمعالجة المعيقات الهيكلية والنظامية أهمية قصوى لضمان أن يكمل جميع الأطفال التعليم الأساسي، فهناك أيضاً العديد من 'الحلول السريعة' التي تستهدف الممارسات الإدارية الصغيرة التي تؤدي إلى قطع أو وصل استمرار بعض الأطفال في الذهاب إلى المدرسة. يعيش هؤلاء الأطفال ضمن أسر هشة ويعيشون حياة متزعزعة بشكل خاص. ولذلك، فإن تقديم تسهيلات إدارية لهؤلاء الأطفال بدلاً من تعريضهم لحواجز إدارية قد يكون في بعض الأحيان الفارق بين إبقائهم في المدرسة مقابل دفعهم إلى تركها. كما يقدم التقرير عدة أفكار لإزالة هذه المعيقات الإدارية واستبدالها بإدخال إجراءات تسهيلية في مجالات مثل الالتحاق بالمدارس وجمع التبرعات من قبل المدارس والتحويلات بين المدارس وسياسات التغيب عن المدرسة. لا يُقصد من هذه الأفكار أن تكون قائمة شاملة، ولكن الهدف منها هو التأكيد على الحاجة إلى مراجعة شاملة للممارسات الإدارية القائمة بهدف تحديد وتنفيذ الإصلاحات السريعة.

في الفصل الرابع وفيما يلي، يتم تقديم هذه الاقتراحات السياساتية مع التركيز على أهمية تنفيذها. سيتضمن تنفيذ بعض هذه الاقتراحات تغييرات سهلة نسبياً على الإجراءات الإدارية، بينما سيتطلب بعضها الآخر إدخال إجراءات جديدة لتعزيز الجهود الرامية إلى الكشف المبكر عن حالات الإقصاء من التعليم وبالتالي منعها. كما سيشمل تنفيذ بعض الاقتراحات الأخرى وضع علامات على السياسات الحالية وجهود الإصلاح بطرق تزيد من تأثيرها الإيجابي على الأطفال المعرضين لخطر الإقصاء من التعليم. وأخيراً، تتطلب بعض الاقتراحات المقدمة إدخال برامج وتدخلات جديدة لمنع الإقصاء من التعليم الأساسي وعكس اتجاهه.

1. إصلاحات سريعة: في حين أنّ لمعالجة المعيقات الهيكلية والنظامية أهمية قصوى لضمان أن يكمل جميع الأطفال التعليم الأساسي، فهناك أيضاً العديد من 'الحلول السريعة' التي تستهدف الممارسات الإدارية الصغيرة التي تؤدي إلى قطع أو وصل استمرار بعض الأطفال في الذهاب إلى المدرسة. يعيش هؤلاء الأطفال ضمن أسر هشة ويعيشون حياة متزعزعة بشكل خاص. ولذلك، فإن تقديم تسهيلات إدارية لهؤلاء الأطفال بدلاً من تعريضهم لحواجز إدارية قد يكون في بعض الأحيان الفارق بين إبقائهم في المدرسة مقابل دفعهم إلى تركها. كما يقدم التقرير عدة أفكار لإزالة هذه المعيقات الإدارية واستبدالها بإدخال إجراءات تسهيلية في مجالات مثل الالتحاق بالمدارس وجمع التبرعات من قبل المدارس والتحويلات بين المدارس وسياسات التغيب عن المدرسة. لا يُقصد من هذه الأفكار أن تكون قائمة شاملة، ولكن الهدف منها هو التأكيد على الحاجة إلى مراجعة شاملة للممارسات الإدارية القائمة بهدف تحديد وتنفيذ الإصلاحات السريعة.

2. تدعيم الجهود الحالية: تُبذَل حالياً جهود متنوعة لتحديد الأطفال المعرضين لخطر التسرب من المدرسة بهدف منع أو عكس اتجاه إقصائهم عن التعليم. وتشمل هذه الجهود -على سبيل المثال لا الحصر - مرشدي المدارس النفسيين وخطط التعليم العلاجي والتعليم الشامل وغرف مصادر التعلم وخدمات الحافلات المدرسية المجانية أو بمساعدة مالية ومتابعة التغيب عن المدرسة. إن دعم هذه الجهود الحالية للكشف المبكر ومنع التسرب من خلال تحسين جودة وتغطية تنفيذها أمر حاسم للحد من عدد الأطفال المستبعدين من التعليم. إدراكاً للتحدي المتمثل في تنفيذ مثل هذه الجهود على مستوى البلاد، يشير التقرير إلى أهمية تحديد المدارس التي تتمتع بأعلى معدلات التسرب في كل محافظة وتركيز هذه الجهود على هذه المدارس، في البداية على الأقل.

3. الدمج في المسار الرئيسي: تُبذل العديد من الجهود الجديرة بالثناء في دولة فلسطين من أجل تحسين الخدمات في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وحماية الطفل. إن بعض هذه الجهود، مثل شبكة حماية الطفل والبرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية وإصلاح المناهج وتدريبات المعلمين، ستفيد بشكل غير مباشر الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أو المعرضين لخطر التسرب من المدرسة. يقترح التقرير دمج الأطفال خارج المدرسة في هذه الجهود المستمرة لتعظيم تأثيرها الإيجابي على هؤلاء الأطفال. وتشمل بعض الاقتراحات المقدمة في التقرير ما يلي: 1) مراجعة مخصصات البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية لمساعدة الأسر الهشة المعرضة للضرر على تحمل تكاليف التعليم غير المباشرة بالإضافة إلى تحفيز إتمام التعليم الأساسي والانتقال إلى المرحلة الثانوية؛ 2) تعزيز نظام الإحالة في شبكة حماية الطفل للأطفال غير الملتحقين بالمدارس والأطفال المعرّضين لخطر التسرب؛ 3) استهداف الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم العالي على نطاق المنظومة لتحسين كفاءات ومناهج المدرسين بطرق تزيد من منافعها للأطفال الذين يعانون من تحصيل أكاديمي منخفض.

4. البرامج الجديدة: على الرغم من الجهود الحالية المختلفة الجديرة بالشكر، لا تزال هناك حاجة إلى تدخلات جديدة في مجالات معينة. تشمل بعض هذه المجالات الواردة في التقرير ما يلي: 1) تطوير برامج التعلّم عن بعد؛ 2) برامج جديدة للأطفال ذوي الإعاقات المتعددة والإعاقات الإدراكية الشديدة؛ 3) برامج تعليم الفرصة الثانية عالية الجودة والمتاحة على نطاق واسع وبرامج العودة إلى المدارس وبرامج إدماج الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالمدرسة؛ 4) برامج التعليم الإصلاحي المدرسية أو المجتمعية التي تستهدف الأطفال ذوي التحصيل الأكاديمي المنخفض؛ 5) برامج تعليمية بديلة للأطفال الذين يعيشون في المجتمعات الرعوية؛ 6) تقديم منح للمدارس التي تخدم المجتمعات الأكثر فقراً وهشاشة. في حين أن التدخلات الجديدة تعد جانباً حاسماً للتصدي بفعالية لإقصاء الأطفال من التعليم، نظراً للقيود المالية التي تواجه وزارة التربية والتعليم العالي، فإن تمويل هذه التدخلات الجديدة بطريقة مستدامة وشاملة يتطلب النظر إلى ما هو أبعد من البرامج المجزأة الممولة من الجهات المانحة ودمج هذه الجهود في الخطط الإستراتيجية المستقبلية لتطوير التعليم. على المدى القصير، يمكن استخدام البرامج الممولة من الجهات المانحة في هذه المجالات كفرصة تجريبية لهذه الجهود. كما ويمكن استكشاف نماذج تمويل بديلة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق هذه الغاية.

يمثل هذا التقرير حول الأطفال خارج المدرسة في دولة فلسطين معلماً بارزاً ضمن جهود وزارة التربية والتعليم العالي واليونيسف في سبيل توفير تعليم نوعي شامل ومنصف لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-15 عاماً في دولة فلسطين. تهدف التحليلات المتعلقة بالأطفال غير الملتحقين بالمدارس وبالمشهد السياسي، المعروضة في هذا التقرير إلى تقييم الإنجازات السابقة، في حين تأمل اقتراحات السياسات في إلهام جهود مستقبلية.

1 مقدمة حول المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة ونظام التعليم في دولة فلسطين

نتج هذا التقرير القُطري عن تعاون استمر لمدة عام بين وزارة التربية والتعليم العالي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). انطلاقاً من التزامهما المشترك بتأمين حق كل طفل في دولة فلسطين في التعليم النوعي الشامل والمنصف؛ وضعت وزارة التربية والتعليم العالي واليونيسف هذا التقرير كجزء من المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة.

1.1 لمحة عامة عن المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة

أطلقت اليونيسف ومعهد اليونسكو للإحصاء المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة في 2010.[3] ويتمثل الهدف الشامل للمبادرة في تحقيق انخفاض كبير ومستدام في عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في جميع أنحاء العالم. ولتحقيق هذه الغاية، تعمل المبادرة مع وزارات التربية والتعليم من أجل: (1) تحسين المعلومات الإحصائية والتحليل المتعلق بالأطفال غير الملتحقين بالمدارس؛ (2) تحديد وتحليل المعيقات التي تسهم في الإقصاء من التعليم. و(3) تحديد وتعزيز السياسات السليمة التي تعالج الإقصاء من التعليم.

يعد التقرير القُطري الخاص بدولة فلسطين حول الأطفال خارج المدرسة بمثابة تتويج للجهود المشتركة التي تبذلها وزارة التربية والتعليم العالي بالتعاون مع اليونيسف لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة. من خلال اتّباع منهجية منظمة لتحديد الأطفال خارج المدرسة وتحليل التحديات السياسية ذات الصلة، يسعى هذا التقرير إلى توجيه السياسات التعليمية المستقبلية التي ستساعد جميع الأطفال في دولة فلسطين على الالتحاق بالمدرسة والبقاء والتعلّم فيها. تتناول تحليلات نطاق الإقصاء من التعليم الواردة في هذا التقرير القُطري كافة الأطفال في دولة فلسطين، بما في ذلك الأطفال في مدارس وزارة التربية والتعليم العالي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمدارس الخاصة. ومع ذلك، تركز تحليلات السياسات والتوصيات بشكل أساسي - ولكن ليس على وجه الحصر- على مدارس وزارة التربية والتعليم العالي، وشملت المدارس الخاصة إلى أقصى حد ممكن ومدارس القدس الشرقية غير التابعة لوزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى تجارب الأونروا المتعلقة بالتعليم.

2.1 سياق الدولة

يقدر عدد سكان دولة فلسطين بحوالي 4.8 مليون نسمة في منتصف 2016 بنسبة 48.0 % من السكان الذين تقل أعمارهم عن 18 عام.[4] وتنقسم الدولة إلى منطقتين جغرافيتين منفصلتين على أرض الواقع؛ الضفة الغربية وقطاع غزة. يعيش 60.9% من السكان في الضفة الغربية، والتي تبلغ كثافتها السكانية 519 لكل كيلومتر مربع. وفي 2015، صُنّف 26.3%من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية كلاجئين.[5] ومن ناحية أخرى، يبلغ ارتفاع الكثافة السكانية في قطاع غزة 5154 لكل كيلومتر مربع، و67.7 % من السكان الفلسطينيين في قطاع غزة صُنّفوا كلاجئين في 2015.[6]

[3] يمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك تقارير المبادرة الخاصة بالبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على http://www.oosci-mena.org/.

[4] الرقم الدقيق لمجموع السكان في منتصف 2016 هو 4816503 و0-18 من السكان هو 2312878 (توقعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للسكان في سنة واحدة).

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016.

[6] المرجع نفسه.

تتميز حوكمة دولة فلسطين بطبقات متعددة من الانقسامات:

- من الناحية الإدارية، ينقسم البلد إلى منطقتين: الضفة الغربية وقطاع غزة مع 11 محافظة في الضفة الغربية وخمس محافظات في قطاع غزة.
- المنطقتان منفصلتان من ناحية مؤسسية، مع إدارات متوازية في مدينتي رام الله وغزة منذ 2007، وغير متصلتين جغرافياً.
- تنقسم الضفة الغربية إدارياً إلى ثلاث مناطق وفقاً لاتفاق أوسلو الثاني. يتم إدارة المنطقة أ بشكل حصري من قبل الحكومة الفلسطينية، وتخضع المنطقة ب للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة، وتخضع المنطقة ج للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية، باستثناء الخدمات التعليمية والصحية التي تقدمها الحكومة الفلسطينية.[7]
- بالإضافة إلى هذا التقسيم الإداري في الضفة الغربية، احتلت إسرائيل القدس الشرقية منذ 1967، وتخضع إدارة الخدمات لسيطرة السلطات الإسرائيلية.[8]

الشكل 2 : خارطة دولة فلسطين

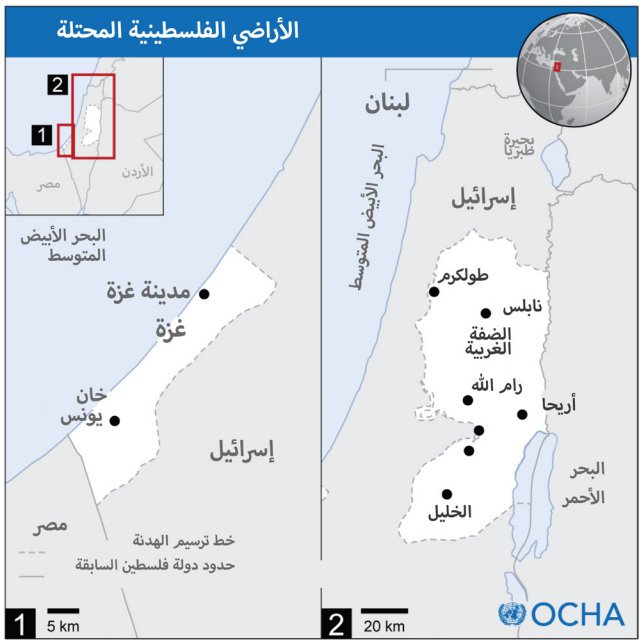

إن التنمية الاقتصادية في دولة فلسطين هشّة للغاية مما يؤدي إلى انتشار الفقر، حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الوطني 4715 دولاراً،[9] ومع ذلك، توجد اختلافات إقليمية واسعة في توزيع الدخل. كما تعتبر معدلات الفقر أعلى بشكل ملحوظ في قطاع غزة حيث يعيش 21.1 في المائة من السكان في فقر مدقع مقارنة بنسبة 7.8 في المائة من السكان في الضفة الغربية.[10] ومع ذلك، توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدلات الفقر داخل الضفة الغربية[11] حيث توجد أعلى المعدلات في محافظتي الخليل وأريحا والمجتمعات البدوية المنعزلة والمجتمعات المحلية في المنطقة ج.[12] كما أدى الانفصال السياسي الفلسطيني الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خلق تباينات في الإنفاق العام: ففي قطاع غزة، لا يحصل المدرّسون في بعض الأحيان على مرتباتهم لعدة أشهر في كل مرة أو يتلقون رواتب جزئية فقط، وأصبحت المساهمات الطوعية للمدارس من قبل الأهالي مصدراً رئيسياً لإيرادات إدارة التعليم في غزة.

[7] يرجى الملاحظة أنّ البيانات المتعلقة بعدد الأطفال في عمر المدارس لكل منطقة غير متوفرة في الوقت الحالي.

[8] الرجاء الاطّلاع على الملحق 3 لت ليل حول الأطفال خارج المدرسة في القدس الشرقية.

[9] الناتج المحلي الإجمالي للفرد (مؤشر القوة الشرائية المستمر لعام 2011 دولي $)، مؤشرات التنمية في العالم 2016.

[10] أرقام من 2011؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016. يعيش ما مجموعه 38.8 في المائة من سكان قطاع غزة في فقر مقارنة بنسبة 17.8 في المائة في الضفة الغربية. يعرّف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر بأنه العيش على دخل شهري يبلغ 2293 شيكل (2011) والفقر المدقع كالعيش على دخل شهري يبلغ 1832 شيكل (2011) لأسرة مكونة من شخصين بالغين وثلاثة أطفال. (تقرير التنمية البشرية في فلسطين 2014).

[11] البنك الدولي، مواجهة النزاع؟: الفقر والإدماج في الضفة الغربية وغزة61293 GZ، تموز 2011.

[12] المرجع نفسه. وتجدر الإشارة إلى أن القدس الشرقية لم تُدرج في حسابات معدلات الفقر المحلية المعروضة في هذا التقرير، وكذلك في مرحلة لاحقة من رسم خرائط الفقر التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي، وذلك بسبب القيود التي تفرضها تغطية المسوحات.

نتج عن النزاع الذي طال أمده والجولات المتكررة للنزاع المسلح وحصار غزة واحتلال القدس الشرقية آثار ضارة على الحالة الاقتصادية في دولة فلسطين. كما ساهم النزاع في خلق بعض الحواجز التي تحول دون تحقيق الأطفال لحقهم في التعليم النوعي، مثل الافتقار إلى المدارس والفصول الدراسية، والتأثيرات النفسية الاجتماعية للنزاع على الأطفال، والهجمات وتهديدات الهجمات على المدارس والطلاب والمعلمين، وتدخلات أخرى في عملية التعليم.

3.1 نظام التعليم في دولة فلسطين

يتكون نظام التعليم الفلسطيني من التعليم ما قبل المدرسي، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والتعليم غير الرسمي: [13]

- يتكون التعليم ما قبل المدرسي من سنتين وهو غير إلزامي. يتم تقديم التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة في المقام الأول من قبل مزودي الخدمات من القطاع الخاص سواء بهدف ربحي أو غير ربحي. [14] لا يتم تسجيل جميع مقدمي التعليم ما قبل المدرسة الخاص في وزارة التربية والتعليم العالي.

- يشمل التعليم الأساسي الصفوف من (1-9) ويتكون من مستويين: المرحلة التحضيرية (الصفوف من الأول إلى الرابع) ومرحلة التمكين (الصفوف من الخامس إلى العاشر). ويعتبر التعليم من الصف الأول إلى العاشر، أي المرحلة التحضيرية ومرحلة التمكين، إلزامياً في فلسطين. كما انَ السن الرسمي للتسجيل في الصف الأول هو 6. [15] يتم توفير التعليم الأساسي من قبل ثلاثة أنواع من المدارس: (1) المدارس الحكومية التي تديرها وزارة التربية والتعليم العالي. (2) المدارس التي تديرها الأونروا؛ (3) المدارس الخاصة التي تديرها جهات ربحية وغير ربحية مسجلة لدى وزارة التربية والتعليم العالي.[16]

- يشمل التعليم الثانوي التعليم الأكاديمي والمهني للصفوف الحادية عشرة والثانية عشرة. ويتم توفير التعليم الثانوي من قبل المدارس الحكومية التي تديرها وزارة التربية والتعليم العالي، بالإضافة إلى المدارس الخاصة التي تديرها جهات هادفة للربح وغير ربحية مسجلة لدى وزارة التربية والتعليم العالي ومراقبة من قبلها.

- أخيراً، يتكون التعليم غير الرسمي من برامج تعليمية موازية وبرامج محو أمية يتم توفيرها في مراكز التعليم غير الرسمي التي تديرها وزارة التربية والتعليم العالي. بالإضافة إلى ذلك، يشمل التعليم غير الرسمي أيضاً برامج أخرى مقدمة في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية أو وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة العمل أو الأونروا أو الجهات الربحية أو غير الربحية غير الحكومية.

خلال العام الدراسي 2015-2016، بلغ عدد الأطفال الملتحقين بالصفوف من الأول إلى العاشر 1,053,513 طفلاً في 1,285 مدرسة حكومية، و353 مدرسة تابعة للأونروا، و316 مدرسة خاصة في فلسطين.[17] هناك عدد متساوٍ تقريباً من التعليم المختلط ومدارس الإناث ومدارس الذكور. [18]

تجدر الإشارة إلى أن المدارس الحكومية لا تتوافق مع المراحل التعليمية الرسمية، وبدلاً من ذلك لديها مجموعة واسعة من الصفوف بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر-من الصف الأول إلى الثاني، ومن الصف الأول إلى الثالث، ومن الصف الأول إلى الرابع، ومن الصف الرابع إلى السابع، ومن الصف الأول إلى العاشر، ومن الصف الخامس إلى الثاني عشر، ومن الصف العاشر إلى الثاني عشر، ومن الصف الحادي عشر إلى الثاني عشر. من ناحية أخرى، تقدم الأونروا خدمات التعليم فقط للصفوف من الأول إلى التاسع، ومن المتوقع بعدها نقل الطلاب إلى المدارس العامة أو الخاصة. [19]

---

[13] لاحظ أنه تم تعديل نظام التعليم في نظام الضمان الاجتماعي مع قانون التعليم الفلسطيني والتعليم العالي الذي تم التصديق عليه في نيسان 2017. ويتألف النظام الجديد من تسع سنوات من التعليم الابتدائي وثلاث سنوات من التعليم الثانوي. نظراً للطبيعة السابقة للتحليلات المتعلقة بالأطفال خارج المدرسة، يستخدم هذا التقرير النظام السابق كنقطة مرجعية له. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مراحل التعليم التي تستخدمها الأونروا تختلف عن مراحل التعليم في وزارة التربية والتعليم العالي.

[14] خلال العام الدراسي 2015-2016، التحق 88487 طفلاً برياض الأطفال في المرحلة الثانية المسجلين في وزارة التربية والتعليم العالي. ومن بين هؤلاء الأطفال، تم تسجيل 1938 (2.2 في المائة) فقط في مرحلة ما قبل المدرسة في مدارس حكومية تديرها وزارة التربية والتعليم العالي. (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2015-2016 لوزارة التربية والتعليم العالي والبيانات الإدارية التي شاركتها وزارة التربية والتعليم العالي في آب 2017).

[15] وفقاً للوائح وزارة التربية والتعليم العالي، يجب أن يبلغ الطفل 6 أعوام بحلول 31 كانون الثاني من السنة الدراسية المعنية للتسجيل في الصف الأول. تتبع مدارس الأونروا نفس القاعدة، على الرغم من أن بعض المدارس الخاصة قد يكون لها تواريخ متقطعة في وقت لاحق.

[16] يتلّقى الأطفال الفلسطينيون في القدس الشرقية التعليم من خلال ثلاثة مزودي خدمات. انظر الملحق رقم 3 لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسة.

[17] كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2015-2016 لوزارة التربية والتعليم العالي.

[18] هناك 931 مدرسة مختلطة، و954 مدرسة للإناث، و1029 مدرسة للذكور لمستويات التعليم الأساسي والثانوي في فلسطين (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2015-2016 لوزارة التربية والتعليم العالي).

[19] الاستثناء الوحيد هو مدارس الأونروا في مخيم شعفاط في القدس الشرقية، حيث يتوفر الصف العاشر.

من الجدير بالملاحظة أن المراحل التعليمية في دولة فلسطين تحدد بدقة مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED) التي وضعتها اليونسكو لتسهيل المقارنة الدولية لمؤشرات التعليم: في فلسطين، تمثل المرحلة ما قبل الابتدائية المستوى 0 من التعليم الابتدائي حسب التصنيف الدولي الموحد للتعليم، وتتوافق المرحلة التحضيرية (من صف أول-رابع) مع المستوى 1 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم الأساسي، وتقابل مرحلة التمكين (من صف خامس-عاشر) مستوى 2 للتعليم الإعدادي، و يتوافق التعليم الثانوي (من صف حادي عشر-ثاني عشر) مع المستوى 3 حسب التصنيف الدولي الموحد للتعليم.

يعاني قطاع التعليم في دولة فلسطين من التفتت، مما يعكس التشرذم الإداري الأوسع الموضح في هذا القسم:

- على المستوى الوطني، تتولى وزارة التربية والتعليم العالي والتي يقع مقرّها في رام الله مسؤولية الإشراف على قطاع التعليم في فلسطين. بالإضافة إلى الإشراف على توفير الخدمات التعليمية في المدارس الحكومية في الضفة الغربية من خلال مكاتبها الـ 17 في المحافظات، فإن مكتب وزارة التربية والتعليم العالي في رام الله يراقب أيضاً توفير التعليم من قبل المدارس الخاصة.

- نظراً للفصل السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يوجد مكتب موازٍ في وزارة التربية والتعليم العالي في مدينة غزة يشرف على توفير الخدمات التعليمية في المدارس الحكومية في قطاع غزة من خلال مكاتب المحافظات السبع.

- كما تقدم الأونروا خدمات تعليمية للأطفال المسجلين كلاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة.[20]،[21] مقر الأونروا في عمان مسؤول عن توفير التوجيه الاستراتيجي للخدمات التعليمية التي تقدمها المكاتب الميدانية في جميع أنحاء سوريا ولبنان والأردن وفلسطين. ويشرف مكتبا الأونروا الميدانيان في القدس الشرقية ومدينة غزة على توفير الخدمات التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على التوالي. ثمانية في المائة من طلاب التعليم الأساسي في الضفة الغربية وستون في المائة من طلاب التعليم الأساسي في قطاع غزة يدرسون في مدارس تديرها الأونروا. [22] وللمكتبين الميدانيين علاقات عمل مع مكاتب وزارة التربية والتعليم العالي في رام الله ومدينة غزة، وذلك من أجل تبادل المعلومات والتنسيق بشكل خاص.

4.1 الإطار المفاهيمي للمبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة [23]

يشتمل الإطار المفاهيمي للمبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة على مكونين من أجل تحليل وفهم ظاهرة إقصاء الأطفال من التعليم: التعرض للتعليم، وأبعاد الإقصاء من التعليم.

يركز المكوّن الأول على تعرض الطفل للتعليم، ويَقسم الأطفال خارج المدرسة إلى ثلاث مجموعات: الأطفال الذين سبق لهم أن دخلوا المدرسة في الماضي وانقطعوا عن الدراسة (الأطفال الذين تركوا الدراسة)؛ الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس بعد ولكن من المتوقع أن يدخلوا المدرسة في المستقبل (الوافدون المتأخرون)؛ والأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة ويتوقع منهم ألا يدخلون المدرسة أبداً (غير المسجلين).

ويركز المكون الثاني من الإطار المفاهيمي للمبادرة على الأبعاد المختلفة للإقصاء من التعليم، فضلاً عن الإقصاء داخل التعليم. تعتبر الأبعاد الخمسة للإقصاء عناصر محورية في النهج التحليلي للمبادرة:

- البعد الاول: يشير إلى الأطفال في سن ما قبل الابتدائية غير الملتحقين بالتعليم ما قبل الابتدائي أو الابتدائي،
- البعد الثاني: يشير إلى الأطفال في سن الابتدائية وغير الملتحقين بالمدارس الابتدائية أو الثانوية (الدنيا أو العليا)،
- البعد الثالث: يشير إلى الأطفال في سن الإعدادية (الثانوية الدنيا) غير الملتحقين بالمدارس الابتدائية أو الثانوية (الدنيا أو العليا)،
- البعد الرابع: يشير إلى الأطفال في المدارس الابتدائية الذين هم عرضة لخطر التسرّب،
- البعد الخامس: وأخيراً، يشير إلى الأطفال في سن الإعدادية الذين هم عرضة لخطر التسرّب.

[20] هناك بعض الاستثناءات لهذه القاعدة. على سبيل المثال، إذا لم تكن هناك مدارس لوزارة التربية والتعليم العالي على مسافة معينة من مكان إقامة طفل. غير لاجئ، وهناك مدرسة أقرب من الأونروا، فإن هناك إجراءات معمول بها للسماح لهذا الطفل غير اللاجئ بالالتحاق بمدرسة تابعة للأونروا.

[21] تقدم الأونروا أيضاً خدمات التعليم للاجئين الفلسطينيين في في سوريا ولبنان والأردن.

[22] أرقام محسوبة على أساس البيانات الإدارية (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016-2015 لوزارة التربية والتعليم العالي). 4877 طالباً من أصل 6610088 في الضفة الغربية و248059 طالباً من أصل 443425 طالباً في قطاع غزة مسجلون في مدارس الأونروا التي توفر التعليم الأساسي.

[23] يستند هذا الجزء من التقرير إلى القسم المقابل له في الدليل التشغيلي للمبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة (اليونيسف، 2015).

تشمل هذه الأبعاد الخمسة مجموعتين مختلفتين من الأطفال: الأطفال غير الملتحقين بالمدارس والأطفال الذين هم في المدرسة ولكنهم عرضة لخطر التسرب. نتيجة لذلك، يأخذ مصطلح "الإقصاء" معنى مختلفاً لكل مجموعة. بالنسبة للأطفال الذين هم خارج المدرسة، يشير المصطلح إلى إقصائهم عن التعليم. وبالنسبة إلى الأطفال الذين هم في المدرسة ولكنهم معرضون لخطر التسرّب، يشير مصطلح إقصائهم المحتمل من داخل التعليم نتيجة للصفوف الدراسية غير الشاملة والممارسات التعليمية والمواقف التمييزية في البيئة المدرسية.

تتطابق هذه الأبعاد الخمسة للإقصاء في دولة فلسطين مع مجموعات الأطفال التالية:

- يشير البعد الأول إلى الأطفال البالغين من العمر 5 أعوام غير المسجلين في مرحلة ما قبل المدرسة أو في المرحلة التحضيرية.
- يشير البعد الثاني إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-9 أعوام وغير المسجلين في المراحل التحضيرية أو التمكينية (الصفوف 1-10).
- يشير البعد الثالث إلى الأطفال البالغين من العمر 10-15 عاماً غير المسجلين في المراحل التحضيرية أو التمكينية أو الثانوية (الصفوف 1-12).
- يشير البعد الرابع إلى الأطفال الملتحقين بالصفوف من الأول إلى الرابع ولكنهم عرضة لخطر التسرب.
- وأخيراً، يشير البعد الخامس إلى الأطفال الملتحقين بالصفوف من الخامس إلى العاشر ولكنهم عرضة لخطر التسرب.

5.1 منهجية التقرير القُطري للمبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة

تم استخدام منهجية ذات أربعة محاور في إعداد التقرير القُطري لدولة فلسطين للمبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة. ونظراً لوفرة البيانات من الدراسات الخاصة بالأطفال خارج المدرسة في فلسطين، فضلاً عن توافر العديد من الدراسات القائمة على الدراسات المسحية حول التسرب من المدرسة، إلا أنه لم يتم جمع أي بيانات أصلية لأغراض هذا التقرير. وعليه، شملت الجوانب الأربعة للمنهجية ما يلي:

- مراجعة 130 وثيقة و تقريراً حول التعليم والحماية الاجتماعية والصحة وحماية الطفل في فلسطين، بما في ذلك ثلاث دراسات قائمة على دراسات مسحية حول أسباب تسرب الأطفال الفلسطينيين من المدارس؛ [24]
- التحليلات الأصلية لبيانات مسح الأسرة من المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2014 والمسح المتعلق بالإعاقة لعام 2011 حول الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة؛ والتحليلات الثانوية لبيانات مسح الأسرة من المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2010 فيما يتعلق بالأطفال العاملين؛
- تحليل البيانات الإدارية المجمّعة من وزارة التربية والتعليم العالي.
- تحليل المقابلات مع عشرين شخصاً من صانعي السياسة التعليمية في وزارة التربية والتعليم العالي على المستوى المركزي، ومع اثنين وعشرين من مدراء برامج التعليم على مستوى المحافظات والمدارس. وخمس نقاشات مع مجموعة بؤرية من مدراء المدارس والمدرسين والمستشارين للتعرف على السياسات الحالية وتنفيذها فيما يتعلق بمعيقات التعليم.

بالإضافة إلى ذلك، أجريت مقابلات لإعداد ثلاث عشرة دراسة حالة الأطفال خارج المدرسة في فلسطين. تتم مشاركة قصصهم خلال هذا التقرير لمساعدتنا جميعاً على تذكر الأطفال الأفراد وراء هذه الأرقام والرسوم البيانية.

تتألف عملية إعداد هذا التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة من ثلاث خطوات رئيسية:

[24] يرجى الرجوع إلى قائمة المراجع للحصول على قائمة جزئية بالمصادر المدرجة في المراجعة المكتبية.

- إعداد تحليلات البيانات ومسودّة التقرير من قبل فريق من الاستشاريين بتوجيه فني من وزارة التربية والتعليم العالي ومكاتب اليونيسف.

- ست ورشات عمل واجتماعات استشارية مع لجنتين فنيتين في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت قيادة وزارة التربية والتعليم العالي وبمشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية والوزارات بما في ذلك الأونروا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة الصحة واليونيسف واليونسكو.

- ورشات عمل من أجل التحقق من صحة المعلومات بمشاركة مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة ذات الصلة.

6.1 هيكلية التقرير القطري للمبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة

يتكون هذا التقرير من أربعة فصول، بما في ذلك فصل المقدمة. يعرض الفصل الثاني الملامح العامة للأطفال في خمسة أبعاد للإقصاء على أساس تحليل بيانات مسح الأسرة والبيانات الإدارية. بناءً على هذه الخصائص، يناقش الثالث المعيقات الرئيسية التي تؤدي إلى إقصاء الأطفال من التعليم ويصف السياسات الحالية للتغلب على هذه المعيقات ويقدم اقتراحات لسياسات جديدة لتعزيز الجهود الحالية. ويلخّص الفصل الأخير الملامح الرئيسية والحواجز والاقتراحات المتعلقة بالسياسات بهدف تسليط الضوء على مجالات التأثير الحاسمة لضمان استفادة جميع الأطفال في دولة فلسطين من تعليم نوعي شامل ومنصف. وتقدم الملاحق الثلاثة للتقرير القطري تحليلات ونتائج محددة لثلاث مجموعات من الأطفال: الأطفال في قطاع غزة، والأطفال في سن المدرسة الثانوية، والأطفال في القدس الشرقية.

2 خصائص الأطفال المستبعدين من التعليم

يحدد القانون 22 لسنة 2011 أهداف ومهام وزارة التربية. وتتولى المديرية العامة للتخطيط التربوي، من جملة مهامها، جمع وتدقيق ومعالجة وتخزين البيانات من خلال المسح المدرسي السنوي الذي تقوم به سنويا في محافظات العراق عدا إقليم كوردستان. وتصنف البيانات إداريا على مستوى المديرية (مديرية لكل محافظة عدا بغداد التي تتضمن 6 مديريات).

1.2 مصادر البيانات وجودتها

من أجل تحليل القضايا المختلفة المتعلقة بالأطفال غير الملتحقين بالمدارس، تعتبر كل من بيانات مسح الأسرة والبيانات الإدارية ذات أهمية قصوى. تشير بيانات مسح الأسرة إلى بيانات عن حضور الأطفال المدرسي تم جمعها من خلال استبيان مسح للأسر. أمّا البيانات الإدارية من ناحية أخرى، فتشير إلى بيانات حول تسجيل الطلاب تم جمعها والإبلاغ عنها من قبل المدارس. من أجل حساب معدلات الحصول على التعليم والإقصاء، تعد بيانات التعداد والتوقعات السكانية ذات الصلة ضرورية. لدى دولة فلسطين مجموعة غنية من بيانات مسح الأسر ويتم جمع بيانات التعليم الإداري بانتظام. ويصف هذا القسم من التقرير اختيار البيانات التي تم تحليلها لدراسة الأطفال خارج المدرسة وآثار هذا الاختيار على النتائج.

بيانات مسح الأسر: القيود المتعلقة بالتغطية والتجميع

لأغراض تقديم تحليلات حول الأطفال خارج المدرسة، تم استعراض العديد من الدراسات المسحية للأسرة. اعتماداً على الجودة والتغطية وتاريخ المسح، وكذلك لضمان التوافق مع دراسات الأطفال خارج المدرسة التي أجريت في بلدان أخرى، تم اختيار أحدث مسح تم إجراؤه في 2014 كمصدر أساسي للبيانات على مستوى الأسرة. وقد تم إجراء المسح العنقودي متعدد المؤشرات في أكثر من 100 دولة منذ 1995، ويوفر بيانات قابلة للمقارنة دولياً حول الصحة والتعليم والثروة مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال. كما أجريت دراسات مسحية متعددة المؤشرات في دولة فلسطين في 1996 و2000 و2010 و2014.

تُمكّن بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 الباحثين من إجراء مجموعة غنية من التحليلات الثانوية التي تشمل خصائص الأسرة وأعضائها، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال. ومع ذلك، فإنه يقدم أيضاً بعض القيود على نطاق التحليل ومستوى التفصيل. على سبيل المثال، لم يتضمن المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 أسئلة تتعلق بالإعاقات عند الأطفال أو وضع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً. ولأغراض دراسة الأطفال خارج المدرسة، استكمل المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 بمسح آخر للأسر من أجل التحقيق في قضايا الإقصاء المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة والأطفال العاملين. وكذلك تم تحليل البيانات المستخلصة من المسح المتعلق بالإعاقة لـ2011 من أجل فهم نطاق وأنماط إقصاء الأطفال ذوي الإعاقة. إن الدراسة المسحية حول الإعاقة لـ2011 هي أحدث مسح تمثيلي وطني حول الإعاقات في فلسطين. وبالمثل، استخدمت التحليلات الحالية للبيانات المأخوذة من المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2010 المتعلق بعمالة الأطفال للتحقيق في إقصاء الأطفال العاملين من فرص التعليم.[25]

[25] أجريت تحليلات عمالة الأطفال من خلال برنامج 'فهم عمالة الأطفال'، وهو عبارة عن مبادرة للتعاون البحثي بين الوكالات التي تشمل منظمة العمل الدولية واليونيسف والبنك الدولي. تتوفر التحليلات على موقع البرنامج الإلكتروني.

ومع ذلك، تعرض البيانات المأخوذة من كل من مسح الإعاقة 2011 والمسح العنقودي متعدد المؤشرات 2010 بعض القيود. على سبيل المثال، تم تكييف الاستبيان الخاص بمسح الإعاقة ليناسب الأطفال ولكنه غير مصمم خصيصاً للأطفال.[26] ويعتبر هذا من ضمن القيود نظراً لأن تحديد الإعاقة لدى الأطفال أصعب منه عند البالغين، لأن الأطفال يصلون إلى مراحل النمو في أوقات مختلفة، كما أن أنواع الإعاقات لدى الأطفال تختلف عن تلك الموجودة عند البالغين. كما أن البيانات من هذه الدراسات المسحية تعود إلى 2011 و2010 على التوالي، بينما تتطرق إلى قضايا تتطور بسرعة. فقد تغيرت ديناميكيات عمالة الأطفال في السنوات الأخيرة استجابة لتغير المطالب في سوق العمل المتقلب في فلسطين، ويتغير إقصاء الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم الرسمي استجابة للجهود المبذولة لتوفير تعليم أكثر شمولاً في دولة فلسطين.

يسمح تصميم وجمع البيانات للمسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 بإجراء تحليلات مفصلة على عدة مستويات-بما في ذلك- من خلال المحافظة والمنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ونوع الإقامة (حضرية - ريفية - مخيم)، وتكوين الأسرة وتعليم الأم والثروة.[27] لضمان جودة التقديرات المستخدمة للتحليل الثانوي في هذا التقرير، استبعدنا التقديرات التي تستند إلى أقل من 25 حالة غير مرجحة، ويتم توثيق التقديرات المستندة إلى 49-25 حالة غير مرجحة مع ملاحظة للإشارة إلى الحجم الصغير للعينة.[28]

البيانات الإدارية: القيود المتعلقة بعمليات التصنيف والتحصيل والتغطية

تستفيد هذه الدراسة بشكل موسع من البيانات الإدارية السنوية التي تجمعها وزارة التربية والتعليم العالي. لا تستخدم التحليلات التي أجريت لهذا التقرير البيانات الإدارية الأولية ولكن بالأحرى الأرقام المجمّعة المنشورة في الكتاب السنوي الإحصائي لوزارة التربية والتعليم العالي. يوثق الكتاب السنوي البيانات على مستوى المدرسة التي تم جمعها باستخدام الاستبيانات التي يتم إرسالها إلى جميع المدارس المسجلة خلال شهر تشرين الثاني في الضفة الغربية، وخلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني في قطاع غزة. يتم تعبئة هذه المسوحات من قبل أعضاء هيئة التدريس في المدرسة وتحتوي على معلومات حول الطلاب والطواقم والمرافق.

تسمح البيانات الإدارية المستخدمة في هذه الدراسة بإجراء تحليلات مفصلة على عدة مستويات، بما في ذلك مديرية التعليم والمنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة) والسلطة المشرفة (وزارة التربية والتعليم العالي، الأونروا، القطاع الخاص). ومع ذلك، فهي لا تسمح بتفصيل الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للطفل (مثل صفة لاجئ أو حالة الإعاقة أو دخل الأسرة) أو المجتمع (مناطق حضرية، ريفية، مخيمات).

ويتمثل التحدي الآخر بالنسبة للبيانات الإدارية في تجزئة نظام التعليم وآثاره على جمع البيانات وقابليتها للمقارنة. فالمدارس التابعة لسلطات الإشراف المختلفة، أي مدارس الأونروا والمدارس الحكومية، لديها أنظمة مختلفة لإدارة المعلومات، ولدى المدارس الحكومية في الضفة الغربية نظام إدارة معلومات مختلف عن المدارس الحكومية في قطاع غزة. في حين أن جميع المدارس تستخدم نفس الاستبيانات المسحية، فإن المدارس تختلف في كيفية جمعها ومعالجتها ومشاركتها مما قد يخلق فروقاً في جودة البيانات.

كما تستثني البيانات الإدارية أنواعاً معينة من المدارس مما يخلق قيوداً على التغطية. على سبيل المثال، لا تقوم وزارة التربية والتعليم العالي بتجميع البيانات من المدارس غير المسجلة رسمياً في الوزارة. وتشمل هذه المدارس بعض رياض الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة وبعض المدارس الخاصة في القدس الشرقية وبعض المدارس في القدس الشرقية التي تديرها إدارة القدس التعليمية، وهي هيئة مشتركة بين بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية. وقد يؤدي إقصاء أنواع معينة من المدارس إلى حدوث انحياز في مؤشرات الالتحاق محسوباً باستخدام البيانات الإدارية مما يؤدي إلى التقليل من العدد الفعلي للأطفال الملتحقين بالتعليم. بالإضافة إلى ذلك، لا تتضمن البيانات الإدارية لوزارة التربية التعليم العالي التدريب المهني مراكز التعليم المهني التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية أو وزارة العمل أو الأونروا أو الجهات الفاعلة الخاصة.

القيود المتعلقة بتعريف الخروج من المدرسة والتسرّب

تُقدِم بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 وبيانات التعليم الإداري قيوداً فيما يتعلق بكيفية تعريف الأطفال المتسربين والأطفال خارج المدرسة. ويؤثر ذلك على حساب معدلات التسرّب حسب الصف والمعدل الإجمالي للأطفال خارج المدرسة.[29] يمكن أن يكون الخروج من المدرسة عملية ذات مراحل متعددة وانتكاسات محتملة: يمكن للطفل أن يتوقف عن المدرسة بشكل افتراضي

[26] يستخدم مسح الإعاقة لـ2011 أسئلة مجموعة واشنطن، التي توفر تعاريف ومنهجيات معيارية للإعاقة للحصول على بيانات قابلة للمقارنة على المستوى الدولي. تعتبر دراسة 2016 حول احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة في دولة فلسطين أن تطبيق أسئلة مجموعة واشنطن على الأطفال يمثل مشكلة لسببين رئيسيين (معهد التنمية في الخارج وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، كل طفل مهم: فهم احتياجات ووجهات نظر الأطفال ذوي الإعاقة في دولة فلسطين، كانون الأول 2016). أولاً، يعتبر تعريف الإعاقة عند الأطفال أصعب منه عند الكبار إذ أن الأطفال يبلغون مراحل معينة في أوقات مختلفة. وثانياً، يمكن أن تكون أنواع الإعاقة في الأطفال مختلفة عن تلك الخاصة بالبالغين وبالتالي فإن تقييم إعاقة الطفل بنفس الأسئلة المستخدمة في تقييم البالغين قد يكون غير مناسب في بعض الأحيان. تحدد نفس الدراسة مجموعة أسئلة عمالة الطفل (التي يجري تطويرها حالياً) والتي تطرح أسئلة مختلفة أكثر ملائمة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4-2 أعوام والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 17-5 عام.

[27] توفر بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات مؤشر لثروة الأسرة، وهو مقياس مركب لمستوى المعيشة التراكمية لتلك الأسر. يتم إنشاء مؤشر الثروة باستخدام تحليلات المكونات الأساسية ويستخدم بيانات حول ملكية الأسرة لأصول محددة. يضع مؤشر الثروات الأسر على مقياس مستمر للثروة النسبية ثم يفصلها إلى خمسة خمسيات ثروة (20%). تتطابق الإشارات إلى "الأسر الأكثر فقراً" في هذا التقرير مع الأسر في الشريحة الأدنى من الثروة، والإشارات إلى "أغنى الأسر" تتوافق مع الأسر في الخُمس الأعلى.

[28] هذه قاعدة أساسية تستخدم في تحليل بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات أو المسح الصحي للسكان، حيث يتم تضمين تقديرات فقط للمجموعات الفرعية المستندة إلى 25 حالة غير مرجحة أو أكثر ويتم تقدير التقديرات التي تستند إلى 49-25 حالة غير مرجحة مع ملاحظة أو علامة نجمية للإشارة إلى حجم العينة الصغير.

لشهرين ولكن يعود بعد هذه المدة، أو قد يتوقف الطفل عن الذهاب إلى المدرسة لمدة عامين ثم يحاول العودة عندما يتغير وضعه. إن التقاط عملية موسعة من هذا النوع من بيانات مسح مقطعية أو بيانات إدارية، والتي تمثل لقطة لنقطة زمنية واحدة، تطرح العديد من التحديات.

عند تحديد حالة الخروج من المدرسة لطفل في سن المدرسة باستخدام بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات، على سبيل المثال، يعتمد التحليل الذي تم إجراؤه لهذا التقرير في المقام الأول على سؤال حول الحضور المدرسي خلال العام الدراسي الحالي. يحصر هذا السؤال الحضور الحالي في المدرسة عن طريق السؤال عما إذا كان الطفل "يحضر المدرسة أو مرحلة ما قبل المدرسة في أي وقت" خلال العام الدراسي الحالي. إذا كان الجواب نعم، يعتبر الطفل في المدرسة. تستخدم هذه الصيغة لأغراض تحليل بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لهذا التقرير ولكن قيوداً مختلفة تكمن فيها. على سبيل المثال، فإن الطفل الذي التحق بالمدرسة لبضعة أيام في بداية العام الدراسي ثم غادر بشكل دائم سيظل يعتبر داخل المدرسة وفقاً لهذه الصيغة. وفي المقابل، فإن الطفل الذي لا ينتظم في الذهاب إلى المدرسة خلال العام الدراسي الحالي بسبب مشكلة صحية ولكن لديه خطط للعودة إلى المدرسة في السنة التالية سيعتبر خارج المدرسة وفقاً لهذه الصيغة. وتؤكد هذه الأمثلة على مدى تعقيد مفهوم 'خارج المدرسة' والتحدي المتمثل في التقاطه من خلال بيانات مقطعية، وتشير إلى نطاق المشكلات المحتملة التي يمكن مواجهتها عند استخدام بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لتقييم الأطفال خارج المدرسة.

وعلى نحوٍ مماثل، عند تحديد وضع التسرب لطفل في سن المدرسة، يعتمد التحليل الذي تم إجراؤه لهذا التقرير على ثلاثة أسئلة من المسح العنقودي متعدد المؤشرات التي تحدد الحضور الحالي للمدرسة و"الحضور المدرسي" والصف النهائي المكتمل على التوالي. عند حساب معدلات التسرب باستخدام البيانات الإدارية، يستخدم هذا التقرير البيانات السنوية التي تقدمها المدارس إلى وزارة التربية والتعليم العالي حول عدد الطلاب المتسربين. لا يتم تزويد هذه المدارس بتعريف أو معايير لتحديد الأطفال الذين يتركون المدرسة، وبالتالي تستخدم هذه المدارس اجتهادها الخاص في تحديد أي من الأطفال الذين كانوا يحضرون في العام المنصرم ولكنهم تركوا منذ ذلك الحين فيعتبرون 'متسربين'. تتمثل قيود مختلفة في عدم وجود تعريفات واضحة, وفي هذه الطريقة لجمع البيانات. على سبيل المثال، فإن الطفل الذي أعلن تركه التعليم خلال العطلة الصيفية ولكنه قرر العودة إلى المدرسة في كانون الأول يتم توثيقه من قبل المدرسة كمتسرب في المسح الشامل السنوي الذي يجرى في تشرين الثاني، وبالتالي سيتم احتسابه ضمن أرقام حالات التسرب في الكتاب الإحصائي السنوي. في المقابل، الطفل الذي أعلن لمدرسته أنه سينتقل إلى مدرسة إلى محافظة أخرى أو إلى مدرسة تحت إشراف سلطة إشرافية أخرى لكنه أخفق في مواصلة الدراسة بعد الانتقال، لن يتم حصره كمتسرّب في المسح السنوي. يوضح هذان المثالان النطاق المحتمل من المشكلات التي تواجه تحديد الأطفال المتسرّبين بشكل دقيق باستخدام البيانات الإدارية.[30]،[31]

القيود المتعلقة بتسجيل السن

من التحديات الأخرى التي واجهتها كل من الدراسات المسحية للأسرة والدراسات المسحية الإدارية، التسجيل الدقيق لعمر الطفل، وتعقيدات التعديلات العمرية الناشئة عن قواعد الالتحاق المتعلقة بالعمر. يجب على الأطفال في دولة فلسطين التسجيل في الصف الأول من المدارس الحكومية والمدارس التابعة للأونروا فقط في حالة بلوغهم السادسة بحلول 31 كانون الثاني من العام الدراسي المعني. ومع ذلك، تسمح المدارس الخاصة للأطفال الذين بلغوا السادسة في وقت لاحق من العام الدراسي بالتسجيل في الصف الأول. ويمكن أن تؤدي هذه الممارسة إلى انحياز متزايد طفيف في حساب المؤشرات الحرجة المختلفة، بما في ذلك معدل الاستيعاب الصافي ومعدل الالتحاق الصافي.

وعلاوة على ذلك، تستخدم البيانات الإدارية وبيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات والتوقعات السكانية جميع تواريخ انقطاع العمر. تشير المدارس إلى سنة ميلاد الطلاب في استطلاعاتهم السنوية، لذلك يستخدمون 31 كانون الأول كمقياس. وتقوم بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات بتعديل عمر جميع الأطفال باستخدام 1 أيلول، وهو تاريخ البدء المفترض للسنة الدراسية، كمؤشر مرجعي. إن التوقعات السكانية لعمر الفرد المستخدمة في المقام لحساب المعدلات هي توقعات منتصف العام. وبالتالي، هناك عدم تطابق بين معايير السن المستخدمة في البسط مقابل المقام، وكذلك في معايير السن المستخدمة في البيانات الإدارية مقابل بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات. قد يؤدي عدم التطابق هذا إلى تقدير زائد لمعدل التحصيل الصافي ومعدل تجاوز السن بالإضافة إلى مؤشرات أخرى. تم تصحيح التحليلات في هذا التقرير جزئياً بسبب هذا التقدير الزائد عن طريق إعادة ضبط بيانات العمر في المسح العنقودي في 31 كانون الثاني عند حساب معدل التحصيل الصافي ومعدلات الحضور للمرحلة ما قبل الأساسية.

---

[29] يتم تعريف معدل التسرب حسب الرتبة كنسبة من الطلاب من مجموعة دراسية مسجلة في صف معين في سنة دراسية معينة ممن لم يعدوا مسجلين في السنة الدراسية التالية (قائمة مصطلحات معهد اليونسكو للإحصاء). يُعرَّف معدل الأطفال خارج المدرسة في المدارس الابتدائية بأنه عدد الأطفال في سن المدرسة الابتدائية الرسمية الذين لم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية أو الثانوية، مُعبّراً عنه كنسبة مئوية من عدد السكان في سن التعليم الابتدائي الرسمي (قائمة مصطلحات معهد اليونسكو للإحصاء) .

[30] يتم جمع مصدر ثانوي للبيانات الإدارية عن التسرب عبر نموذج مخصص تعبئه المدارس ثلاث مرات على الأقل في السنة. يتكون هذا النموذج من جدول يجمع معلومات عن عدد الطلاب المتسربين وصفوفهم وجنسهم والسبب الرئيسي وراء تسربهم. لا يحتوي النموذج على مُعرّف فريد لكل طفل متسرب.

[31] وتجدر الإشارة أيضاً إلى ممارسات وزارة التربية والتعليم العالي في تصنيف الأطفال على أنهم تخلوا عن التعليم: 1) الطفل الذي التحق بالمدرسة وقت إلقاء القبض عليه أو احتجازه أو سجنه من قبل السلطات الإسرائيلية لا يعتبر متسرباً بغض النظر عن مدة غيابه 2) الطفل الذي توقف عن الذهاب إلى المدرسة قبل الانتهاء من الصف العاشر ولكنه بدأ في الالتحاق بمركز تدريب مهني تديره وزارة التنمية الاجتماعية أو وزارة العمل أو الأونروا.

القيود المتعلقة بالتوقعات السكانية

وأخيراً، فإن حقيقة أن الإسقاطات السكانية الحالية لدولة فلسطين تستند إلى بيانات مأخوذة من تعداد أجري منذ عقد من الزمان, تشكل تحدياً للمؤشرات التي تتطلب قواسم خاصة بالعمر. تستخدم التوقعات السكانية المتاحة حالياً لدولة فلسطين بيانات من تعداد 2007 ونموذج مجموعة من الافتراضات المتعلقة بالخصوبة والوفيات والهجرة. ضمن عدد سكان متغير بسرعة مع التعرض المتكرر للصدمات الخارجية، فإن أي افتراض حول اتجاهات الخصوبة والوفيات والهجرة محدود من حيث الدقة ومن غير المرجح أن يتم تطبيقه بشكل موحد في الضفة الغربية وقطاع غزة. [32]

تشدد هذه القيود المتعلقة ببيانات مسح الأسر والبيانات الإدارية والتوقعات السكانية على أهمية الحذر عند تفسير الأرقام المختلفة الواردة في هذا التقرير. يتم في الجزء المتبقي من الفصل البحث في مشكلة الإقصاء باستخدام إطار الأبعاد الخمسة [33] ومن ثم عرض خصائص العديد من الأطفال خارج المدرسة.

2.2 خمسة أبعاد للإقصاء في التعليم

يعرض هذا القسم النتائج الرئيسية حول الإقصاء من التعليم باستخدام إطار الأبعاد الخمسة الوارد في الفصل السابق. يصف البعد الأول النتائج حول الأطفال الذين هم في سن ما قبل المدرسة الابتدائية (5 أعوام). ويصف البعد الثاني نتائج حول الأطفال الذين هم في سن المدرسة الابتدائية (6-9 أعوام). أمّا البعد الثالث، فيصف نتائج حول الأطفال الذين هم في سن المدرسة الإعدادية (10-15 عام). ويُسلط البعدان الرابع والخامس الضوء على القضايا المتعلقة بالأطفال المعرضين لخطر الإقصاء من التعليم الابتدائي (الصفوف من الأول إلى الرابع) والإعدادي (من الصف الخامس إلى العاشر). ينتهي القسم بتحليل النقاط الرئيسية المتعلقة بالتضييق والعرقلات التي يتعرض لها الأطفال أثناء الانتقال من الصف الأول إلى الصف العاشر.

الشكل 3 : الأبعاد الخمسة للإقصاء

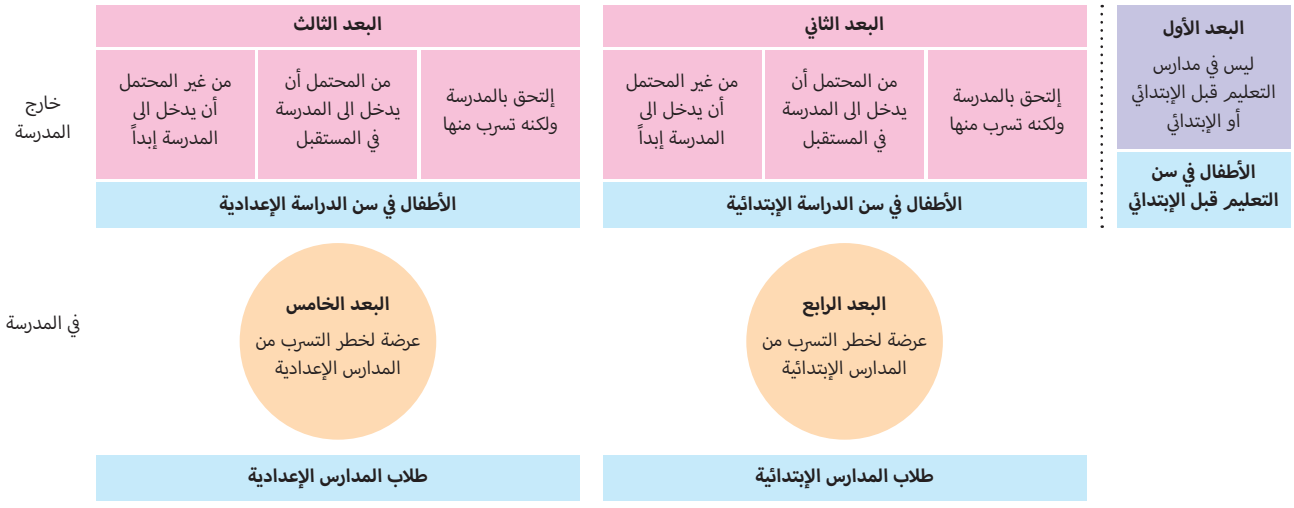

[32] تشمل الافتراضات المتعلقة بالخصوبة والوفيات واتجاهات الهجرة المستخدمة في التوقعات السكانية المتاحة حالياً ما يلي: 1) سينخفض معدل الخصوبة بنسبة 30 في المائة بين عامي 2007 و2025؛ 2) سينخفض معدل وفيات الرضع بنسبة 50 في المائة بين عامي 2007 و2025؛ 3) سيكون صافي معدل الهجرة الدولية صفراً خلال الفترة 2007-2025.

[33] يشير إطار الأبعاد الخمسة للإقصاء إلى خمسة محاور للإقصاء مستخدمة في هذا التقرير. يرجى الرجوع إلى الملخص التنفيذي لمزيد من المعلومات حول هذه الأبعاد الخمسة.

الشكل 4 : تقديرات الأبعاد الخمسة للإقصاء

العمود 1	تقديرات تستند إلى بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات للعام 2014	تقديرات تستند إلى البيانات الإدارية لوزارة التربية والتعليم العالي (2015-2016) والتوقعات السكانية حسب تعداد 2007
البعد 1 (٪) - النسبة التقديرية للأطفال الذين أعمارهم 5 أعوام ممن ليسوا في التعليم ما قبل الابتدائي أو الابتدائي	10.3	16.9
لبعد 2 (%) - النسبة التقديرية للأطفال الذين أعمارهم 6-9 أعوام ممن ليسوا في التعليم الابتدائي أو الثانوي	1.2	5.0
البعد 3 (%) - النسبة التقديرية للأطفال الذين أعمارهم 10-15 عاماً ممن ليسوا في التعليم الابتدائي أو الثانوي	4.9	10.1

1.2.2 البعد الأول: الأطفال في سن ما قبل الابتدائي الذين ليسوا في المدرسة

يُعتبر التعليم ما قبل الابتدائي على نطاق واسع تدخلاً فعالاً من أجل تحسين الاستعداد للمدارس ونتائج التعلّم والتحصيل الدراسي، ولا سيما للأطفال من خلفيات محرومة. ينعكس اعتراف العديد من الحكومات بذلك، بما في ذلك دولة فلسطين، من خلال تضمين المستوى ما قبل الابتدائي في سياسات وخدمات التعليم.

تماشياً مع إطار الأبعاد الخمسة لإقصاء الأطفال خارج المدرسة، ولأغراض هذه الدراسة، يقتصر تحليل التعليم ما قبل الابتدائي على الأطفال الذين هم في سن الخامسة على الرغم من أن التعليم ما قبل الابتدائي في دولة فلسطين يتكون من سنتين ويشمل الأطفال في الرابعة والخامسة من العمر.[34] كما هو موضح في الفصل السابق، فإن التعليم ما قبل الابتدائي في دولة فلسطين ليس إلزامياً ويتم توفيره بشكل أساسي من قبل مقدمي الخدمات الخاصة. ومع ذلك، استناداً إلى بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014، معظم الأطفال البالغين من العمر 5 أعوام (89.7%) في دولة فلسطين في التعليم ما قبل الابتدائي أو الابتدائي. وبشكل أكثر تحديداً، يلتحق ما يقدر بـ(55.8 %) من الأطفال في سن الخامسة بالتعليم ما قبل الابتدائي و(33.9 في المائة) بالتعليم الابتدائي.[35]

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 لا تقدم معلومات عن نوع التعليم ما قبل الابتدائي ولا تواتر الحضور لهؤلاء الأطفال. وإذ يأخذ إطار الأبعاد الخمسة لإقصاء الأطفال خارج المدرسة جميع الأطفال بعين الاعتبار الذين يستفيدون من أي نوع من خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك الخدمات غير الرسمية، من الذين سيلتحقون بالمدرسة، فإن معدل عدم الالتحاق بالمدرسة بالنسبة للأطفال في سن الخامسة في دولة فلسطين يقدر بأنه 10.3%.

بالنسبة لهذه الفئة العمرية، تظهر بعض الأنماط الواضحة من تحليلات بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات بشأن خصائص الطفل وأسرته ومجتمعه. وفيما يتعلق بخصائص الطفل، فإن نسبة أكبر من الفتيات اللواتي يبلغن الخامسة من العمر (11.9 في المائة) خارج المدرسة مقارنة بالفتيان (8.8 %).[36]وفيما يتعلق بخصائص الأسرة، يبدو أن حجمها وتعليم الوالدين مهمان بالنسبة لإقصاء الطفل البالغ من العمر ٥ أعوام من التعليم قبل الابتدائي. (12.4%) من الأطفال في سن الخامسة ممن لهم خمسة أخوة أو أكثر ويعيشون في نفس الأسرة، و(12.6%) من الأطفال الذين تلقت أمهاتهم تعليماً أساسياً أو أقل، هم خارج المدرسة. ويعتبر هذا النمط مثيراً للقلق بشكل خاص لأن نسبة أقل من الأطفال الصغار الذين لم تتلقى أمهاتهم سوى التعليم الأساسي يعتبرون على المسار السليم من الناحية التنموية مقارنة بالأطفال الآخرين.[37] وبالتالي، فإن إقصائهم من التعليم في سن الخامسة يثير القلق بشكل خاص لأنه يمثل فرصة ضائعة لتعزيز استعدادهم المدرسي لتحسين تحصيلهم العلمي على المدى الطويل.

[34] يبلغ العمر الرسمي للتسجيل في الصف الأول 79-68 شهراً، ونتيجة لذلك، فإن السن الرسمي للمرحلة الثانية من الروضة أي السنة الثانية من رياض الأطفال هو 67-56 شهراً. عند الضرورة، سيتم تزويد أرقام تقديرية بديلة للعمر الرسمي في الحواشي.

[35] يبلغ العمر الرسمي للمرحلة الثانية من رياض الأطفال (السنة الثانية) في دولة فلسطين 67-56 شهراً، ويقدر أن 84.1 % من الأطفال في هذه الفئة العمرية يحضرون نوعاً ما من التعليم ما قبل الابتدائي أو الابتدائي.

[36] تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن إجراء تقديرات موثوقة فيما يتعلق بإقصاء الأطفال ذوي الإعاقة البالغة أعمارهم 5 أعوام. ولا تشمل بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 حالة الإعاقة للأطفال. لا تقدم بيانات مسح الإعاقة لعام 2011 بيانات موثوقة عن حالة التعليم ما قبل الابتدائي. وبالنظر إلى أهمية التشخيص المبكر والتدخل للأطفال ذوي الإعاقة، فلا تزال هناك حاجة ملحة إلى جمع البيانات المتعلقة بالوصول إلى التعليم قبل الابتدائي للأطفال ذوي الإعاقة.

[37] يتم جمع البيانات المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة في المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لـ2014 لأطفال تتراوح أعمارهم بين 3 و4 أعوام. ووفقاً للتقرير النهائي للمسح لـ2014، فإنه يتم تقييم 16.2 في المائة من الأطفال في دولة فلسطين ممن تلقت أمهاتهم تعليماً أساسياً و22 % من الأطفال ممن تلقت أمهاتهم تعليماً ثانوياً و28.4 % من الأطفال ممن تلقت أمهاتهم تعليماً عالياً، بأنهم على المسار التنموي الصحيح في القدرة على القراءة والكتابة والحساب.

تعد ثروة الأسرة سمة مهمة أخرى. على الصعيد الوطني، يبدو أن العلاقة بين ثروة الأسرة وحضور الأطفال للمدرسة ما قبل الابتدائية من الذين يبلغون من العمر ٥ أعوام غير خطية، وبدلاً من ذلك، هناك علاقة على شكل حرف U معكوس. ما يقدر بنحو(16.8%) من الأطفال في سن الخامسة ممن يعيشون في أسر في الخُمس المتوسط للثروة هم خارج المدرسة، مقارنة بنسبة (6.1%) من أقرانهم الذين يعيشون في الأسر الأفقر، و(8.6%) من أقرانهم الذين يعيشون في الأسر في الخمس الأغنى. وتتضح العلاقة المتمثلة بحرف U معكوس بين الثروة والحضور المدرسي في هذا السن بشكل خاص للفتيات، حيث يقدر أن (21%) من الفتيات اللواتي يبلغن عمر ٥ أعوام ويعشن في أسر في الخُمس المتوسط للثروة هن خارج المدرسة.

عند تحليل معدلات الإقصاء بالنسبة للأطفال في سن الخامسة من العمر في مختلف شرائح الثروة على حدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تظهر علاقة خطية لكلا المنطقتين. إن العلاقة الخطية بين الثروة و الإقصاء واضحة بشكل خاص في الضفة الغربية حيث تشير التقديرات إلى أن (29.4%) من الأطفال في سن الخامسة في الأسر الأفقر في المنطقة هم خارج المدرسة بالمقارنة مع (8.4 في المائة) من أقرانهم الذين يعيشون في الأسر الأغنى.[38] وبعبارة أخرى، بما أن الغالبية الساحقة من الأطفال في سن الخامسة الذين يعيشون في الأسر الأفقر هم في قطاع غزة، ومعدل الإقصاء في قطاع غزة بالنسبة لهذه الفئة العمرية أقل بكثير من الضفة الغربية (5.5 % مقابل 13.9%)، تظهر على المستوى الوطني علاقة تتمثل بحرف U معكوس بين الثروة والإقصاء من التعليم للأطفال البالغين من العمر 5 سنوات. ولكن عندما يتم تحليل العلاقة بين الثروة والإقصاء في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل منفصل تصبح هذه العلاقة خطية، بمعنى أن الأطفال من الأسر الفقيرة مستثنون من التعليم ما قبل الابتدائي بمعدلات أعلى من نظرائهم الجغرافيين في الأسر الأكثر ثراءً.

الشكل 5 : الحضور المدرسي للأطفال في سن الخامسة في التعليم ما قبل الإبتدائي و الإبتدائي حسب ثروة العائلة، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014

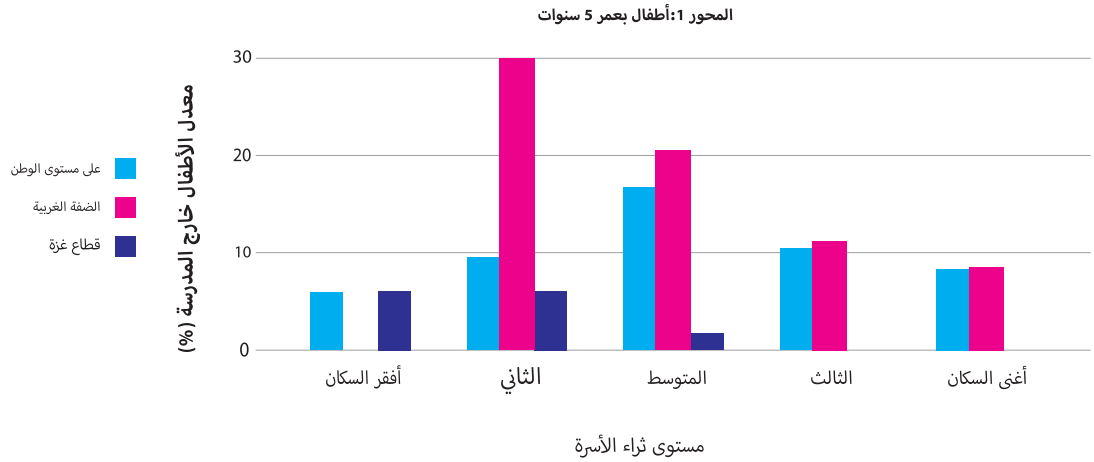

من حيث خصائص المجتمع، هناك نسبة أعلى من الأطفال في سن الخامسة ممن يعيشون في المناطق الريفية (12.1 %) خارج المدرسة مقارنة مع أقرانهم الذين يعيشون في المناطق الحضرية (10.6%) أو في المخيمات (5.2 في المائة). وكما ذكرنا سابقاً، يوجد فرق ملحوظ بين الضفة الغربية وقطاع غزة مع وجود نسبة (13.9%) من الأطفال في سن الخامسة خارج المدرسة من الذين يعيشون في الضفة الغربية مقابل (5.5%) من أقرانهم في قطاع غزة.

من بين المحافظات في الضفة الغربية، فإن التباين في معدل الإقصاء من التعليم بالنسبة للأطفال في سن الخامسة هو أمر هام، مما يؤكد على عدم المساواة الجغرافية في الوصول إلى التعليم في هذه المنطقة. على سبيل المثال،(26.2%) من الأطفال في سن الخامسة في الخليل هم خارج المدرسة، وهو أعلى معدل بين المحافظات في الضفة الغربية. ومن الجدير بالذكر أن محافظة الخليل هي أيضاً المحافظة ذات أعلى معدل لعدد الفقراء في الضفة الغربية.[39]

إن العلاقة بين إقصاء الأطفال في سن الخامسة من التعليم ومستويات الفقر المرتفعة في الخليل تحديداً، كما ذكرنا سابقاً، وفي الضفة الغربية بشكل عام، تثير القلق ليس فقط فيما يتعلق بالمساواة ولكن أيضاً بسبب انخفاض نسبة الأطفال القادمين من

[38] حجم العينة بالنسبة للأطفال في سن الخامسة في الضفة الغربية الذين يعيشون في الخمس الأفقر أصغر من أن يمكن تقديره بشكل موثوق. وبالتالي، فإن الإشارة هنا إلى العائلات الأكثر فقراً هي في الواقع إشارة إلى تلك العائلات في الخمس الثاني على الصعيد الوطني. وتشمل الأرقام هنا أيضاً الأطفال الذين يعيشون في المخيمات.

[39] للحصول على تفاصيل حول نموذج الاستهلاك وتقديرات الفقر المستخدمة في تصنيف الفقر في محافظات الضفة الغربية، انظر البنك الدولي: الرؤية هي التصديق: الفقر في الأراضي الفلسطينية، العدد 86038، 2014.

أسر فقيرة في المسار التنموي مقارنة بأقرانهم من الأسر الأكثر ثراءً.[40] وبالتالي، فإن انخفاض مستويات الحصول على التعليم بالنسبة للأطفال في سن الخامسة الذين يعيشون في المحافظات التي ترتفع فيها معدلات الفقر، والذين يعيشون في أسر فقيرة، يمثل فرصة ضائعة لتحسين المساواة في النتائج التعليمية.

من بين المحافظات في قطاع غزة، فإن التباين في معدل الإقصاء من التعليم بالنسبة للأطفال في سن الخامسة هو صغير نسبياً مع وجود أعلى نسبة إقصاء في شمال غزة (9%) والأدنى في دير البلح (2.7%).

توفر البيانات الإدارية على مستوى التعليم ما قبل الابتدائي نظرة ثاقبة عن الاتجاهات الحديثة المتعلقة بالالتحاق بالمرحلة الثانية من رياض الأطفال المسجلة لدى وزارة التربية والتعليم العالي أو التي تدار من قبلها، وهي سنة التعليم ما قبل الابتدائي التي تسبق الصف الأول من المرحلة الابتدائية.[41] وبالنظر إلى البيانات الإدارية من السنوات الدراسية الثلاث الأخيرة، نرى زيادة كبيرة في عدد الأطفال الملتحقين بالمرحلة الثانية من رياض الأطفال مع زيادة تقارب (20%) خلال العامين الماضيين. وتُلاحظ هذه الزيادة السريعة بشكل خاص في قطاع غزة حيث ارتفع عدد الأطفال الملتحقين بالمرحلة الثانية من رياض الأطفال بنسبة (46%). وقد أدت هذه الزيادة السريعة في معدلات التسجيل في غزة إلى سد الفجوة بين معدل الالتحاق الإجمالي في الضفة الغربية (67.5 %) وقطاع غزة (64.2 %) للمرحلة الثانية من رياض الأطفال.[42]

ومع ذلك، يجب تفسير هذه الأرقام بحذر نظراً لأنها تستند إلى أرقام رياض الأطفال المسجلة في وزارة التربية والتعليم العالي. وبعبارة أخرى، قد ترجع الزيادة في عدد الأطفال جزئياً إلى الزيادة في عدد رياض الأطفال المسجلة لدى وزارة التربية والتعليم العالي بدلاً من تغيير إجمالي في عدد الأطفال المسجلين. لذلك، قد لا تعكس الزيادة التحسينات الأساسية في الوصول إلى التعليم ما قبل الابتدائي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه خلال الفترة نفسها زادت وزارة التعليم العالي عدد الفصول الدراسية الحكومية ما قبل الابتدائية من 4 إلى 102 وتخدم حالياً (2.2 بالمائة) من الأطفال الذين يحضرون المرحلة الثانية من رياض الأطفال.[43]

الشكل 6 : عدد الأطفال المسجلين ومعدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم ما قبل الابتدائي، بيانات إدارية[44]

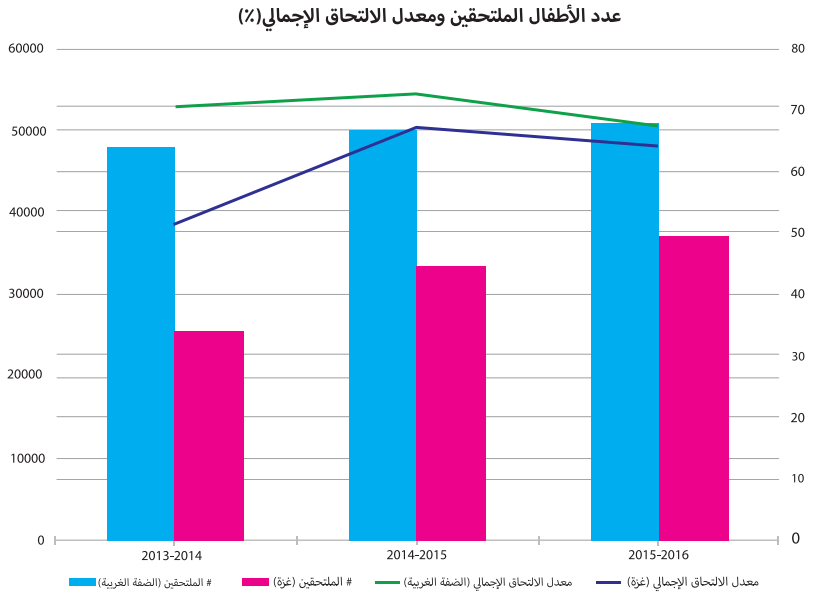

[40] يتم جمع البيانات المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة في المسح العنقودي متعدد المؤشرات لـ 2014 لأطفال تتراوح أعمارهم بين 3 و4 أعوام. ووفقاً للتقرير النهائي للمسح، فإن نسبة 17.3 % من الأطفال من الأسر في أشد خُمْس السكان فقراً هم على المسار السليم من الناحية التنموية في مجال القدرة على القراءة والكتابة والحساب مقارنةً بالتقديرات الإجمالية البالغة 22%.

[41] يرجى ملاحظة أن البيانات الإدارية تتبع قاعدة التسجيل المتعلقة بالعمر (67-56 شهراً). لاحظ أيضاً أن هذه الأرقام تعكس فقط الأطفال الذين التحقوا في رياض الأطفال المسجلين في وزارة التربية والتعليم العالي.

[42] يتم احتساب معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الثانية من رياض الأطفال باستخدام البيانات الإدارية وتقسيم عدد الأطفال الملتحقين بالمرحلة الثانية من رياض الأطفال خلال السنوات الدراسية 2016-2015 بغض النظر عن أعمارهم من قبل توقعات السكان للأطفال في سن الخامسة بحلول منتصف عام 2015. لا يتم تعديل معدل الالتحاق الإجمالي ولا يأخذ في الاعتبار الأطفال في سن الخامسة الذين التحقوا بالمدرسة الابتدائية.

[43] يتم حساب هذا الرقم على أساس البيانات الإدارية التي شاركتها وزارة التربية والتعليم العالي في آب 2017 والبيانات الإدارية في الكتاب السنوي لإحصاءات التعليم لوزارة التربية والتعليم العالي، 2016-2015.

[44] يرجى ملاحظة أن الانخفاض في معدل الالتحاق الإجمالي خلال العام الدراسي 2016-2015 هو على الأرجح نتيجة لزيادة غير خطية في توقعات سن واحد للأولاد في سن 5 أعوام.

2.2.2 البعدان الثاني والثالث للأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المرحلة الابتدائية والإعدادية

بالالتفات إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة ممن هم في سن المدرسة الابتدائية (الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و9 أعوام) ومن هم في سن المدرسة الإعدادية (10-15 عام)، يقدم هذا القسم مؤشرات وتحليلات متنوعة للبُعد الثاني والبُعد الثالث في محاولة لفهم أنماط الإقصاء هذه. تحقيقاً لهذه الغاية، يتم تصنيف المؤشرات ذات الصلة حسب الفئات العمرية والجنس حيثما أمكن ذلك. أجريت التحليلات باستخدام عدة مؤشرات من المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 ومسح 2010 ومسح الإعاقة 2011 والبيانات الإدارية المتعلقة بالطفل (مثل العمر والجنس والإعاقة وعمالة الأطفال)، والأسرة (مثل الثروة وتعليم الأم وحالة الوالدين وعدد الأطفال)، والمجتمع (مثل المناطق الحضرية - المخيمات - المناطق الريفية، والمديريات والمحافظات) والمدرسة (مثل الأونروا – وزارة التربية والتعليم العالي - القطاع الخاص - ذكور, إناث - مدارس مختلطة).

البعد الثاني: الأطفال خارج المدرسة الذين تتراوح أعمارهم بين 6-9 أعوام

يتم إقصاء عدد قليل جداً من الأطفال الذين هم في سن التعليم الأساسي من التعليم (1.2 %) في فلسطين. ومن بين هؤلاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-9 أعوام غير الملتحقين بالمدرسة، يتوقع أن يلتحق نسبة (53.9 %) منهم بالمدرسة في سن متأخرة، ومن المتوقع ألا يدخل (34.1 %) منهم إلى المدرسة أبداً، وأن (12.0 %) منهم قد تسربوا من المدرسة.

كما يشير معدل الاستيعاب ومعدل الحضور ومعدل الالتحاق للفئة العمرية في سن المدرسة الابتدائية إلى أن نظام التعليم في المستوى الأساسي لديه معدل منخفض من الإقصاء. باستخدام بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لـ2014، يُقدَّر معدل الاستيعاب الصافي بالنسبة للأطفال في سن السادسة بنسبة (64.4 %)[45]،[46] ويقدر معدل الاستيعاب الصافي بعد التعديل بـ (97.1 %).[47]،[48] ويبلغ معدل الحضور الصافي بعد التعديل للأطفال من 6-9 أعوام (98.7 %)، في حين أن(0.5%) من الأطفال يحضرون التعليم ما قبل الابتدائي.[49] لا يوجد فرق تقريباً بين هذا المعدل للفتيات (98.7 %) والبنين (98.6 %). تم حساب معدل صافي الالتحاق بعد التعديل لهذه الفئة العمرية باستخدام البيانات الإدارية لوزارة التربية والتعليم العالي للعام الدراسي 2014-2015، التوقعات السكانية لعمر الفرد في منتصف 2015 هو (92.5٪)، مع نسبة أعلى بشكل طفيف لمعدل صافي الالتحاق بعد التعديل للفتيات (92.9%) من الفتيان (92.2 %).

يستحق هذا الفرق بين معدل صافي الحضور بعد التعديل و معدل صافي الالتحاق بعد التعديل تسليط الضوء عليه. ومن المتوقع وجود بعض الاختلافات بين المعدلين بالنظر إلى أن المسوحات الأسرية والمسوحات الإدارية التي تقيس المشاركة في التعليم بشكل مختلف، كما نوقش في وقت سابق. ومع ذلك، فإن الحجم الكبير نسبياً للفارق بين المعدلين في

دولة فلسطين يشير إلى أن هناك قضايا إضافية قد تساهم في ذلك. تتعلق إحدى القضايا المحتملة بدقة فرضية الخصوبة والوفاة والهجرة التي تستند إليها التوقعات السكانية والتي يمكن أن تتسبب في الإفراط في تقدير العدد الإجمالي للأطفال في عمر 6-9 أعوام في دولة فلسطين وبالتالي التقليل من معدل الالتحاق الخاص بهم.

وتؤكد مؤشرات أخرى هامة مثل معدل البقاء ومعدل الإنجاز ومعدل الإقصاء المحسوبة ضمن بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 على معدلات الإقصاء المنخفضة المقدرة على أساس معدلات الاستيعاب والحضور. ويَظهر نظام التعليم في المستوى الأساسي بكفاءة نسبية مع معدل البقاء حتى الصف الرابع - الصف الأخير من التعليم الأساسي[50]- بنسبة (99.9%). وهذا يؤكد معدل تسرب منخفض للغاية على المستوى. وبالمثل، عندما ننظر إلى معدل إكمال المستوى الأساسي،[51] نرى أن نظام التعليم يعمل بشكل جيد على ضمان حصول الأطفال على التعليم الابتدائي: باستخدام بيانات المسح العنقودي متعدد

[45] يمثل معدل الاستيعاب الصافي للصف الأول النسبة المئوية لجميع الأطفال البالغين من العمر 6 أعوام المسجلين في الصف الأول للمرة الأولى. يتم حسابها بقسمة عدد الأطفال في سن 6 أعوام الذين يدخلون الصف الأول من التعليم الابتدائي لأول مرة على السكان من نفس العمر. وبالتالي، فإن الأطفال البالغين من العمر 6 أعوام الذين يلتحقون بالصفوف العليا أو الذين يعيدون الصف الأول غير مدرجين في البسط.

[46] يبلغ العمر الرسمي للالتحاق في الصف الأول 79-68 شهراً في المدارس الحكومية ومدارس الأونروا. معدل الاستيعاب الصافي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 79-68 شهرا هو 87.7 %. لاحظ أن المدارس الخاصة قد تسجّل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 68 شهراً في الصف الأول مما يعني أن معدل الاستيعاب الصافي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 79-68 شهراً قد يقلل من التقدير بشكل طفيف.

[47] معدل الاستيعاب الصافي بعد التعديل يمثل النسبة المئوية لجميع الأطفال البالغين من العمر 6 أعوام المسجلين في الصف الأول أو أعلى.

[48] يبلغ العمر الرسمي للتسجيل في الصف الأول 79-68 شهراً في المدارس الحكومية ومدارس الأونروا. ويبلغ معدل الاستيعاب الصافي بعد التعديل لأعمار 79-68 شهراً 91.2 %.

[49] يمثل معدل الحضور الصافي بعد التعديل نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-9 أعوام الذين يحضرون أي صف في المرحلة الأساسية الدنيا (1- 4) أو المرحلة الأساسية العليا (5- 9).

[50] معدل البقاء حتى الصف الأخير من التعليم الابتدائي يمثل النسبة المئوية لمجموعة من الطلاب المسجلين في الصف الأول المتوقع أن يصلوا إلى الصف الرابع، بغض النظر عن التكرار.

[51] يتم احتساب معدل إتمام المستوى الأساسي بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-3 أعوام فوق سن التخرج الرسمي الأساسي في محاولة لحصر الطلاب الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالمدرسة.

المؤشرات 2014، فإن ما يقدر بنحو (99.1 %) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14-12 عاماً قد أكملوا الصف الرابع.[52] وفي حين أن معدل الإكمال مرتفع نسبياً، إلا أنه لا يزال يعني أن (0.9 %) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14-12 عاماً، أو 2908 أفراد،[53] لم يتمكنوا من إكمال أربع سنوات من التعليم الابتدائي في فلسطين. لا يعتبر هذا عدداً ضئيلًا نظراً للتداعيات طويلة الأمد التي قد تترتب على الحياة نتيجة الإقصاء من التعليم في وقت مبكر.

بالنسبة للأطفال في سن المرحلة الأساسية الدنيا (4-1) و العليا (9-5) (الذين تتراوح أعمارهم بين 9-6 أعوام)، فإن ما يقدر بـ (1.2 %) هم خارج المدرسة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا يشمل ما يقدر بـ (0.5%) من الأطفال في هذه الفئة العمرية الذين ما زالوا في مدرسة قبل المرحلة الابتدائية وفقاً لإطار الأبعاد الخمسة لإقصاء. وبعبارة أخرى، فإن نسبة (0.7 %) من جميع الأطفال البالغين من العمر 9-6 أعوام يلتحقون بأي نوع من المدارس، وهو ما يقابل 3500 طفل تقريباً.[54] ويُعد معدل عدم الالتحاق بالمدارس مرتفعاً بشكل خاص بالنسبة للأطفال في سن 6 أعوام وجود نسبة (2.9 %) خارج المدرسة. ومن المحتمل أن يكون سبب ذلك المتأخرون في الالتحاق. من حيث خصائص الطفل والأسرة والمجتمع، تتضمن بعض النتائج ما يلي:

فيما يتعلق بخصائص الطفل، فإن ما يقدر بنحو (32.5 %) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-6 أعوام من ذوي الإعاقة هم خارج المدرسة، مما يبرز شدة الإقصاء من التعليم الذي يعاني منه الأطفال ذوو الإعاقة.[55] يتم تناول الجوانب المختلفة لإقصاء الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم بالتفصيل في الأقسام اللاحقة من هذا الفصل.

وفيما يتعلق بخصائص الأسرة، فإن الأطفال في هذه الفئة العمرية التي لم تكمل أمهاتهم سوى التعليم الأساسي أو أقل هم خارج المدرسة بمعدل أعلى بقليل (1.3 %) من أقرانهم الذين حصلت أمهاتهم على التعليم الثانوي (1.2 %) أو التعليم العالي (1.0 %). [56] نسبة أعلى من الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين أو بدون أي منهما في أسرته هم خارج المدرسة (2 %)، بالمقارنة مع أقرانهم الذين يعيشون مع كلا الوالدين في الأسرة (1.2 %).

وفيما يتعلق بخصائص المجتمع، فإن نسبة أكبر من الأطفال في عمر 9-6 أعوام في قطاع غزة (1.4 %) هم خارج المدرسة مقارنة مع أقرانهم في الضفة الغربية (1.1 %). وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن هذا الرقم يشمل الأطفال الذين قد لا يزالون مسجلين في التعليم ما قبل الأساسي . ونسبة أعلى من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-6 أعوام في المخيمات (1.4 %) هم خارج المدرسة بالمقارنة مع أقرانهم في المناطق الحضرية (1.2 %) والمناطق الريفية (0.9 %).

تعتبر البيانات الإدارية محدودة من حيث الرؤية التي توفرها عن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في هذه الفئة العمرية لأن بيانات التسرب من المسوحات المدرسية السنوية تجمع معلومات حول الصف ولكن ليس عمر الطفل. ونتيجة لذلك، ظهرت ثلاث مشاهدات ملحوظة: أولاً، رغم قلة عددهم، من الجدير بالذكر أن حوالي (0.1 %) من الأطفال المسجلين في الصف الأول قد تسربوا.[57] ثانياً، يظهر الصف الرابع كنقطة انفصال لبعض الأطفال خصوصاً في قطاع غزة: يوثق (2.8 %) من طلاب الصف الرابع في قطاع غزة و (0.2 %) من طلاب الصف الثاني في الضفة الغربية على أنهم تركوا التعليم الرسمي خلال هذا الصف. وأخيراً، لا يمكن ملاحظة أي اختلافات ملحوظة بين الأولاد والبنات أو مدارس الأونروا والمدارس الحكومية فيما يتعلق بأرقام التسرب من الصف الأول إلى الرابع.

بشكل عام، ما يبدو بدرجة من اليقين هو مدى محدودية معرفتنا حول هؤلاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-6 أعوام والذين هم خارج المدرسة. وتوفر الدراسات المسحية للأسر الحالية مثل المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 ومسح الإعاقة 2011 لمحة عن واقعهم وتسلط الضوء على دور بعض أوجه العجز وأوجه ضعف الأسر. [58] ومع ذلك، وبالنظر إلى التداعيات الوخيمة طويلة الأمد لعدم التعليم أو قلته، فإن هناك حاجة مُلّحة إلى فهم دقيق لظروف وتجارب هؤلاء الأطفال. تسعى الملامح المقدمة لاحقاً في الفصل إلى المساهمة في هذا الفهم المعمق.

---

[52] قواعد البيانات العالمية لليونيسف لعام 2016.

[53] يتم حساب هذا الرقم عن طريق طرح معدل إتمام المستوى الابتدائي من 1 وضربه بالتوقعات السكانية في منتصف 2014 بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14-12 عاماً، والتي هي 323165 طفلاً.

[54] يُحسب تقدير العدد المطلق للأطفال بضرب معدل الإقصاء (0.7 %) على أساس بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 بالعدد المتوقع من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-6 أعوام في منتصف 2014.

[55] عند تحليل بيانات مسح الإعاقة 2011، فإن الأطفال الذين لديهم "مشاكل كثيرة" الذين يقومون بأنشطة محددة أو الذين "لا يستطيعون على الإطلاق" تنفيذ أنشطة محددة يعتبرون من ذوي الإعاقة. لا يُعتبر هؤلاء الأطفال الذين لديهم "مشاكل كثيرة" أن لديهم إعاقة لأغراض التحليلات التي أجريت لهذا التقرير. يوازي هذا التصنيف الفئة المستخدمة في التقرير الرئيسي لهذا الاستطلاع.

[56] يرجى ملاحظة أن استخدام تحليل الانحدار المنطقي مع متغيرات ثنائية مستقلة لنوع الجنس ودخل الأسرة (الأكثر فقراً) والعيش في المناطق الريفية ووجود أم تلقت تعليم أساسي أو أقل، يظهر أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أي من هذه المتغيرات ووجود الطفل البالغ من العمر 9-6 أعوام داخل المدرسة أو خارجها.

[57] ويستند هذا الرقم إلى كل من إحصاءات الكتاب السنوي السنوية للفترة 2015-2014 والفترة 2016-2015 والتقرير الخاص لقطاع غزة عن التسرب للفترة 2015-2014.

[58] تجدر الإشارة إلى أن مسؤولي وزارة التربية والتعليم العالي وموظفي وزارة التنمية الاجتماعية يعانون من صعوبة كبيرة في تحديد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أبداً، والذين يمكن إجراء مقابلات معهم كجزء من دراسات الحالة التي تم جمعها لهذا التقرير. كما أن الصعوبة التي يواجهها المسؤولون من الوزارتين في تحديد هؤلاء الأطفال تشير إلى أن هؤلاء الأطفال غير مرئيين بالنسبة للجهات الحكومية.

البعد الثالث: الأطفال خارج المدرسة ممن في عمر 10-15 عام

من بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-15 عاماً في فلسطين، يقدر أن (4.9 %) هم خارج المدرسة. ومن بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 10-15 عاماً غير الملتحقين بالمدرسة، فإن ما يقدر بـ (87.2 %) منهم قد تسربوا من المدارس و(12.5 %) لم يدخلوا المدرسة أبداً و(0.3 %) لم يدخلوا المدرسة بعد ومن المتوقع أن يدخلوا في عمر لاحق.

تشير معدلات الحضور للفئة العمرية في مرحلة الإعدادية (الفئة العمرية ما بين 10-15 عاماً) إلى وجود اتجاه مقلق من حيث الإقصاء من التعليم في فلسطين. مع تقدم الأطفال في الصفوف الإلزامية في فلسطين، تزداد مستويات الإقصاء من التعليم بسرعة. ينذر هذا الاتجاه بالخطر على وجه الخصوص للبنين. فعلى سبيل المثال، يرتفع معدل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من (1.4 %) في سن العاشرة، إلى (5.9 %) في سن الثالثة عشرة، ثم يقفز إلى نسبة مذهلة تبلغ (22.0 %) في سن الخامسة عشرة. وتبدأ معدلات الإقصاء بنسبة أقل وترتفع بسرعة أقل، مع (0.4 %) من الفتيات خارج المدرسة في سن 10 و(2.9 %) في سن 13 و5.4 % في سن 15.

وبلغ معدل الحضور الصافي بعد التعديل[59] لهذه الفئة العمرية استناداً إلى بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لـ2014 نسبة (82.9 %)، في حين لا يزال (12.1 %) من الأطفال في مستوى التعليم الأساسي. وبالنسبة للأولاد في هذه الفئة العمرية، تبلغ النسبة المئوية لمعدل الحضور الصافي بعد التعديل ما نسبته (80.5 %)، في حين أن (11.9 %) من الأولاد ما زالوا في التعليم الأساسي. بالنسبة للفتيات في هذه الفئة العمرية، يبلغ معدل الحضور الصافي بعد التعديل (85.4 %)، بينما لا تزال (12.4 %) آخريات ملتحقات بالتعليم الأساسي. ويبلغ معدل الالتحاق الصافي بعد التعديل لهذه الفئة العمرية المحسوبة باستخدام البيانات الإدارية للفترة 2015-2014 نسبة (86.7 %) مع ارتفاع المعدل للفتيات (88.8 %) مقارنة بالفتيان (84.6%).

كما وتؤكد مؤشرات أخرى هامة مثل معدل البقاء ومعدل الإنجاز على الاتجاه المقلق للإقصاء على أساس معدلات الحضور والتسجيل. يعاني نظام التعليم في المرحلة الإعدادية من مشاكل في الكفاءة من حيث معدل البقاء في الصف الأول حتى الصف الأخير من المرحلة الأساسية العليا (9- 5) (الصف الخامس إلى العاشر) حيث يشكل فقط (91.4 %).[60] وهذا المعدل منخفض بشكل خاص للفتيان بنسبة (86.9 %)، مقارنة بالفتيات بنسبة (96.0 %). وبالمثل، بالنظر إلى معدل إنجاز المرحلة الإعدادية ،[61] فإن نسبة (85.9 %) فقط من جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 20-18 عاماً، و(79.9 %) فقط من الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 20-18 عاماً قد أكملوا الصف العاشر.[62] وبعبارة أخرى، فإن واحداً من بين سبعة (14.1 %) من الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين 20-18 عاماً - أي ما يقارب 43000 شاب - لم يكملوا عشر سنوات من التعليم الأساسي الإلزامي.[63]

ومن بين جميع الأطفال الفلسطينيين ممن هم في سن الالتحاق بالمدرسة الثانوية (الذين تتراوح أعمارهم بين 10-15 عاماً)، فإن 4.9 % هم خارج المدرسة. يتوافق هذا مع ما يقرب من 32000 طفل.[64] ومن بين هؤلاء، دخل ما نسبته 87.6 % في المدرسة في مرحلة ما لكنهم تركوها منذ ذلك الحين. ويُستثنى من التعليم معدل أعلى من الفتيان مقارنة بالفتيات في هذه الفئة العمرية: فحوالي 7.6 % من الفتيان في سن 10-15 عاماً هم خارج المدرسة مقارنة بنسبة 2.2 % من الفتيات. يزداد معدل الإقصاء من التعليم مع تقدم الأطفال في السن. تتضاعف نسبة الأطفال خارج المدرسة تقريباً مع كل سنة إضافية من سن 12 إلى 15 عاماً. ويزداد الفرق بين معدلات إقصاء الفتيان والفتيات كلما تقدم الأطفال في السن. في الوقت الذي يبلغ فيه الأطفال سن 15 عام، يقدر أن واحداً من كل خمسة أولاد مقابل فتاة واحدة من بين 20 فتاة (22.0 % مقابل 5.6 %) قد غادر/ت نظام التعليم الرسمي.

[59] يمثل معدل الحضور الصافي بعد التعديل للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-15 عاماً النسبة المئوية للأطفال في هذه الفئة العمرية الذين يلتحقون بالمرحلة الأساسية العليا (9- 5) أو الثانوية.

[60] يمثل معدل البقاء إلى الصف الأخير من التعليم الإعدادي النسبة المئوية لمجموعة من الطلاب الملتحقين بالصف الخامس ممن يتوقع وصولهم إلى الصف العاشر بغض النظر عن التكرار.

[61] يُحسب معدل إكمال المرحلة الأساسية العليا (9- 5) بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-3 أعوام فوق سن التخرج من المرحلة الثانوية الرسمية في محاولة لحصر عدد الطلاب الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالمدرسة.

[62] قواعد البيانات العالمية لليونيسف لعام 2016.

[63] يقدر هذا العدد المطلق بضربه (معدل إنجاز واحد) في التوقعات السكانية لمنتصف 2014 بالنسبة للأطفال البالغين 20-18 عاماً (303943 نسمة).

[64] يُقدّر هذا العدد المطلق بضرب معدل الإقصاء في التوقعات السكانية لمنتصف عام 2014 بالنسبة للأطفال في سن 10-15 عاماً.

الشكل 7 : أنماط الفئات الجنسية والعمرية للإقصاء من التعليم، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014

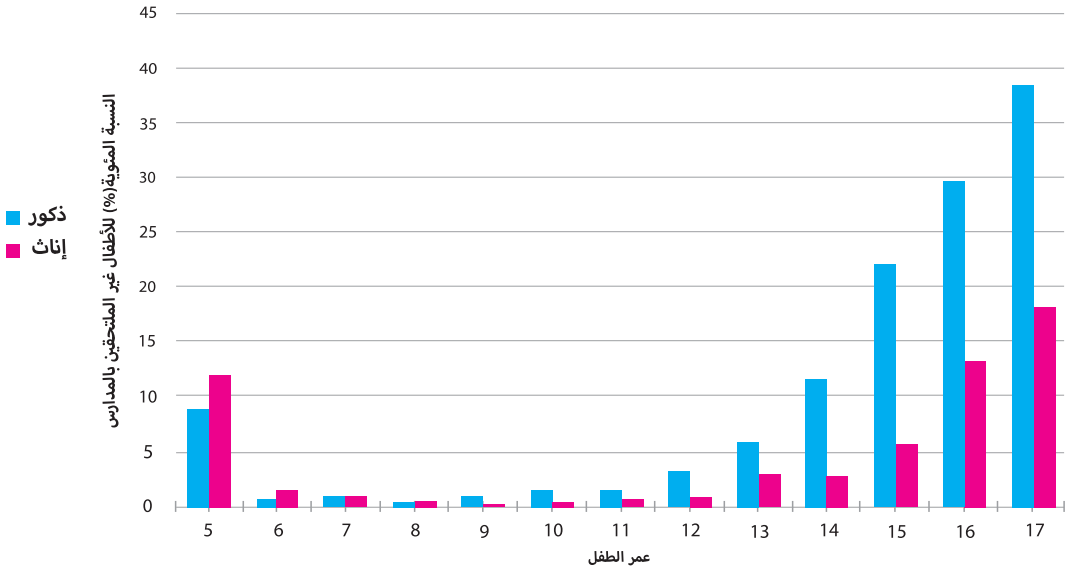

الشكل 8 : حالة الأطفال خارج المدرسة، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014

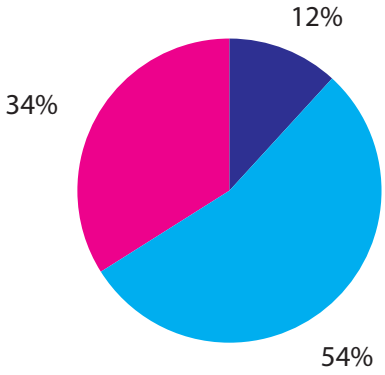

الأطفال خارج المدرسة في الأعمار 6-9

- المتسربين (% الأطفال خارج المدرسة)
- متوقع التحاقهم في عمر 17(% الأطفال خارج المدرسة)
- متوقع الأ يلتحقوا ابداً (% الأطفال خارج المدرسة)

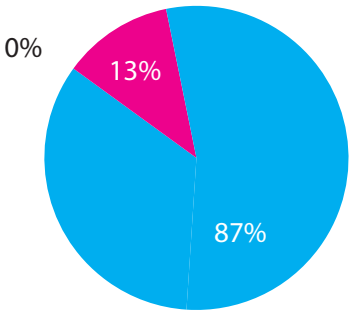

الأطفال خارج المدرسة في الأعمار 10-15

تعتبر هذه الزيادة الحادّة في معدل الإقصاء على مدى ست سنوات من التعليم هي في صلب مشكلة الأطفال خارج المدرسة في دولة فلسطين. وفيما يلي، سيتم نقاش بعض الأنماط البارزة الناشئة عن بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لـ2014 المتعلقة بالأطفال غير الملتحقين بالمدارس وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

فيما يتعلق بخصائص الطفل، كما ذكر سابقاً، فإن نسبة أعلى من الفتيان (7.6 %) هم خارج المدرسة مقارنة بالفتيات (2.2%). يصبح هذا الاختلاف بين الجنسين أكثر حدة مع تقدم الطفل في السن. يواجه الأطفال ذوو الإعاقة مخاطر عالية للغاية بالنسبة لإقصائهم. باستخدام بيانات مسح الإعاقة لـ 2011، فإن ما يقدر بنحو (30.2 %) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-10 عاماً من ذوي الإعاقة هم خارج المدرسة.

وفيما يتعلق بخصائص الأسرة، فإن حرمان الأسر وهشاشتها يرتبطان بشكل واضح بخطر كون الطفل خارج المدرسة. يكاد يكون معدل الإقصاء بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في أسر من الخمس الأفقر (6.3 %) ثلاثة أضعاف معدل الإقصاء للأطفال الذين يعيشون ضمن الخمس الأغنى (2.3 %). ويكاد يكون معدل الإقصاء بين الأطفال الذين لم تحصل أمهاتهم على أي تعليم (18.2 %) ثلاثة أضعاف معدل الإقصاء بين الأطفال الذين تلقّت أمهاتهم التعليم الأساسي (6.9 %) وما يقرب ثمانية أضعاف المعدل بين الأطفال الذين تلّقت أمهاتهم التعليم الثانوي (2.3 %). من بين الأطفال الذين لديهم أكثر من ثمانية أخوة (9.5%) يعيشون معهم في الأسرة، فإن معدل الإقصاء يزيد على ضعف معدل الإقصاء بين الأطفال الذين لديهم خمسة إلى سبعة من الأشقاء (4.3 %)، وأكثر من ثلاثة أضعاف المعدل بين الأطفال الذين لديهم اثنين إلى أربعة أشقاء (2.9 %). وأخيراً، يزيد معدل الإقصاء بالنسبة للأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين في الأسرة أو لا يعيشون مع أي منهما (10.8 %) بمقدار ضعفي المعدل بالنسبة للأطفال الذين لديهم كلا الوالدين في الأسرة (4.6 %). ويبدو أن تأثير وجود أحد الوالدين أو عدم وجود كليهما على الإقصاء من التعليم أقوى بالنسبة للفتيات من الفتيان، حتى وإن كانت معدلات الإقصاء بالنسبة للفتيان أعلى بشكل ملحوظ. وتشير التقديرات إلى أن ما نسبته(1.8 %) من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 10 و15 عام ويعشن مع كلا الوالدين في البيت هن خارج المدرسة مقارنة بـ 7.8 % من قريناتهن الإناث اللواتي يعشن مع أحد الوالدين فقط أو يعشن بدون كلا الوالدين في الأسرة. وبالنسبة للفتيان، تبلغ هذه المعدلات 7.2 في المائة و 14.2 %على التوالي.

خلاصة القول، فإن المحددات الرئيسية للإقصاء المتعلقة بخصائص الأسرة هي:

- الأطفال الذين يعيشون في أفقر الأسر.
- الأطفال الذين لم تتلّقى أمهاتهم أي تعليم.
- الأطفال الذين يعيشون في أسر كبيرة (أكثر من ثمانية أشقاء).
- الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين أو بدون كليهما.

الشكل 9 : معدل الإقصاء من التعليم لمجموعات مختلفة من الأطفال، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014

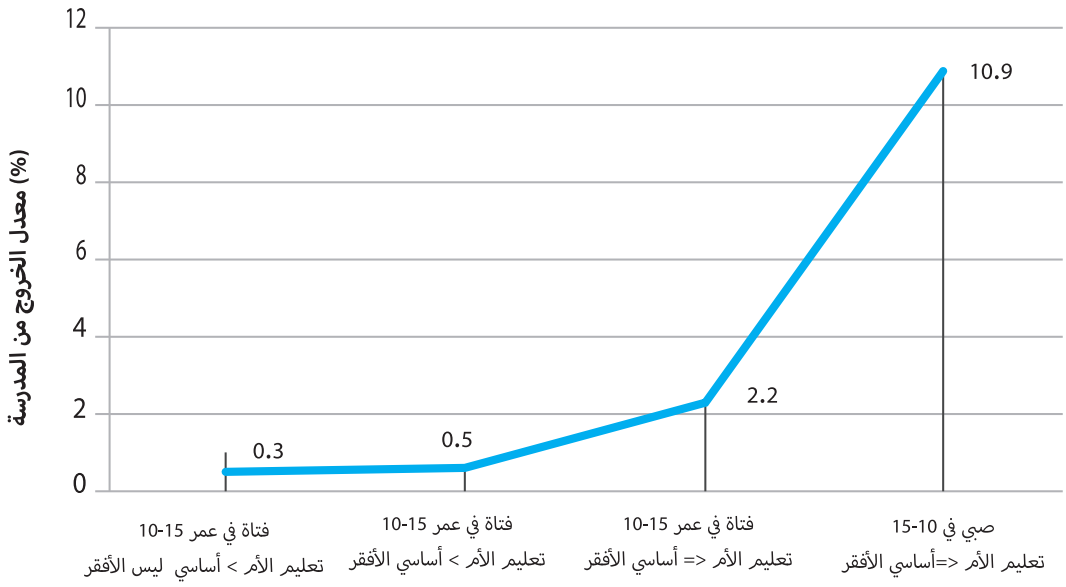

من حيث خصائص المجتمع، هناك نسبة أعلى بقليل من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-10 عام ويعيشون في المناطق الريفية (5.6 %) خارج المدرسة مقارنة مع أقرانهم الذين يعيشون في مخيمات (4.9 %) أو في المناطق الحضرية (4.8 %). كما أن نسبة أكبر من الأطفال في هذه الفئة العمرية الذين يعيشون في الضفة الغربية (5.3 %) هم خارج المدرسة مقارنة مع أقرانهم الذين يعيشون في قطاع غزة (4.3 %). ويجدر ملاحظة ذلك لأن مستوى الفقر أعلى في قطاع غزة. وهذا الفرق الإقليمي ملحوظ بشكل خاص بالنسبة للأولاد في هذه الفئة العمرية، حيث أن (8.3 %) من الفتيان في سن 15-10 عام في الضفة الغربية هم خارج المدرسة مقارنة بنسبة (6.6 %) من أقرانهم في قطاع غزة. وبالنسبة للفتيات في هذه الفئة العمرية، فإن 2.3% من الفتيات في الضفة الغربية هن خارج المدرسة مقارنة بنسبة (2.0 %) من قريناتهن في قطاع غزة.

كما تجدر الإشارة إلى الفرق في معدل إقصاء الأطفال بين 15-10 عام من التعليم عبر المحافظات داخل الضفة الغربية. حيث يواجه الأطفال في أريحا والخليل أكبر التحديات: يقدر أن (13.8 %) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-10 عام في أريحا و(7.9 %) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-10 عام في الخليل هم خارج المدرسة. عند تصنيفهم حسب الجنس، فإن معدل الإقصاء بالنسبة للذكور مرتفع بشكل خاص: (15.2 %) في أريحا و(12.0 %) في الخليل. تعاني هاتان المحافظتان من أعلى معدلات الفقر في الضفة الغربية.[65] أما بالنسبة للمحافظات الأخرى في الضفة الغربية، مثل سلفيت (1.5 %)، وقلقيلية (2.6 %) ونابلس (3.1 %)، فلديها معدلات إقصاء من التعليم أقل بكثير. هناك تباين أقل بكثير في معدل الإقصاء من التعليم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-10 عاماً في أنحاء قطاع غزة، مع وجود أعلى معدل للإقصاء في محافظة غزة (5.5 %) وأقل معدل في محافظة خان يونس (2.6 %).

توفر البيانات الإدارية رؤى إضافية مُعَمَّقة حول الأطفال الذين يتركون المدرسة قبل إكمال التعليم الأساسي. عندما ننظر إلى بيانات التسرب للصفوف من الخامس إلى العاشر للعام الدراسي 2014-2013 والسنة الدراسية 2015-2014، تظهر أربعة أنماط ملحوظة. ومع ذلك، يجب تفسير هذه الأنماط بحذر خاصة بالنسبة لقطاع غزة حيث أنهم تعرضوا لاعتداء استمر 51 يوماً خلال فصل الصيف بين هاتين السنتين الدراسيتين.

أولاً، يبدو أن الأولاد تركوا التعليم بمعدلات أعلى بكثير من البنات على المستوى الوطني في كلتا السنتين. خلال العام الدراسي 2015-2014، ويبدو أن الفرق بين الجنسين سببه في الغالب الأولاد الذين تركوا المدارس الحكومية في الضفة الغربية. وبعبارة أخرى، خلال هذا العام الدراسي، لم يكن الفرق بين الجنسين كبيراً في مدارس الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في المدارس الحكومية في قطاع غزة. وبالنظر عن كثب إلى المدارس الحكومية في الضفة الغربية، يبدو أنه خلال العام الدراسي نفسه انخفض عدد الأولاد الملتحقين بمدارس البنين بمعدل أعلى من معدل التحاق الأولاد بالمدارس المختلطة. خلال السنة الدراسية 2013-2014، كان هناك اختلاف كبير بين الجنسين في معدلات التسرب باستثناء مدارس الأونروا في قطاع غزة.

الشكل 10 : معدلات التسرب الإدارية حسب المنطقة والجنس

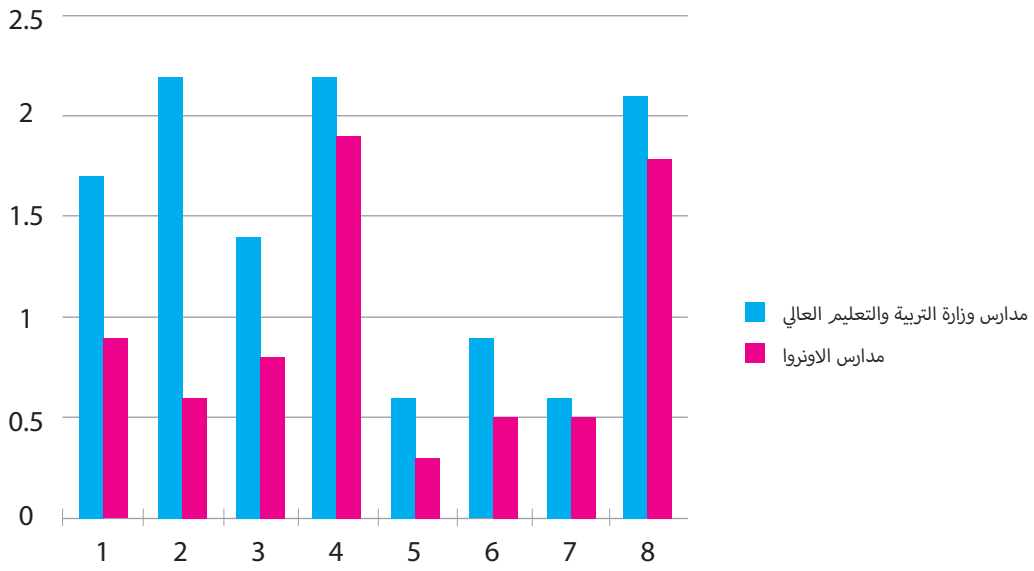

[65] البنك الدولي، الرؤية هي التصديق: الفقر في الأراضي الفلسطينية، العدد 86038، 2014

ثانياً، معدلات التسرب التي حسبتها وزارة التربية والتعليم العالي باستخدام البيانات الإدارية أعلى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية لكل من مدارس الأونروا والمدارس الحكومية، وبالنسبة لكل من الأولاد والبنات خلال العام الدراسي 2015-2014. إلا أنه خلال العام الدراسي 2014-2013، تتشابه معدلات التسرب الإجمالية في قطاع غزة والضفة الغربية كما هو مذكور في البيانات الإدارية للوزارة، على الرغم من الاختلافات بين معدلات التسرب في مدارس الأونروا والمدارس الحكومية والاختلافات بين معدلات التسرب بين الأولاد والبنات.[illegible] ل كلتا [illegible] الدراسيتين، [illegible] ارس [illegible] ارس الأونروا؛ ينطبق هذا على كل من الأولاد والبنات وفي كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

وأخيراً، يبدو أن أنماط التناقص التدريجي تختلف في الضفة الغربية وقطاع غزة. في قطاع غزة، هناك معدل ثابت نسبياً للتسرب (حوالي 3 في المائة خلال العام الدراسي 2015-2014 وحوالي 1 في المائة خلال العام الدراسي 2014-2013) ابتداءً من الصف الرابع وحتى الصف العاشر. أمّا في الضفة الغربية، فإن معدل التسرب حسب تدرج الصفوف يظهر زيادة خطية من الصف الرابع إلى العاشر. ويعتبر معدل الزيادة حاد بشكل خاص للبنين في الضفة الغربية.

الشكل 11 : معدلات التسرب الإدارية حسب الصف والجنس والمنطقة

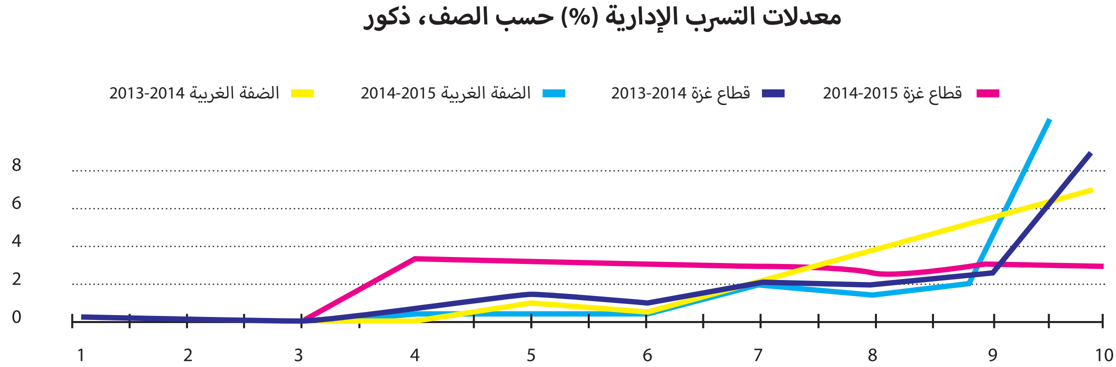

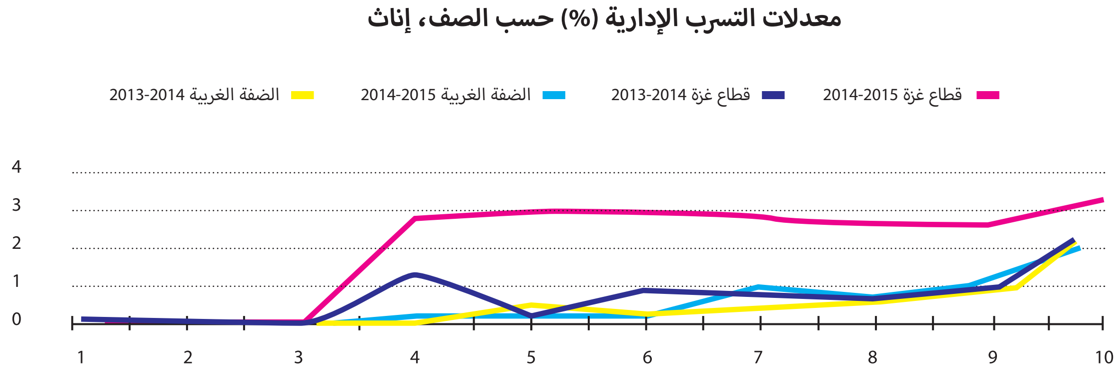

3.2.2 البعدان الثاني والثالث للأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المرحلة الابتدائية والإعدادية

يتعلق البعد الرابع للإقصاء في سياق دولة فلسطين بالأطفال الذين يحضرون حالياً الصفوف من الأول إلى الرابع ولكنهم معرضون لخطر الإقصاء، ويتعلق البعد الخامس للإقصاء بالأولاد الذين يحضرون حالياً الصفوف من الخامس إلى العاشر ولكنهم معرضون للإقصاء. إن الديناميكيات المعقدة الكامنة وراء خطر ترك المدرسة تعني أن التقديرات غير المباشرة ممكنة فقط فيما يتعلق بحجم وخصائص الأطفال في البعدين الرابع والخامس. بالإضافة إلى العناصر المختلفة الخاصة بالطفل والمعيشة التي تم إدخالها بالارتباط مع البعدين الثاني والثالث، هناك مسألتان إضافيتان بالنسبة للبعدين الرابع والخامس: التغيّب وتجاوز العمر الرسمي للالتحاق للصف.

التغيّب:

يمكن للتغيّب عن المدرسة لفترة طويلة وعدم الانتظام في الحضور أن يمثل علامات إنذار مبكر وعوامل تسهم في التسرب من الدراسة. نظراً للقيود المتعلقة ببيانات المسح بسبب دقة استدعاء المستجيبين، تعتبر البيانات الإدارية المتعلقة بالحضور اليومي أكثر موثوقية من بيانات المسح الأسري في حصر التغيّب. ومع ذلك، بينما تقوم المدارس في دولة فلسطين بالإبلاغ عن البيانات الإدارية حول الحضور اليومي، لا تقوم وزارة التربية والتعليم العالي حالياً بتجميع هذه البيانات على المستوى الوطني بطرق تسمح بتحليلها على المستوى الوطني.

المصدران الآخران للبيانات المتعلقة بالالتحاق بالمدارس هما المسح الديموغرافي والصحي الممثلين على المستوى الوطني الذي أجري في 2004، ومسح أجري في 2013 لأسر فقيرة للغاية أو شديدة الفقر كجزء من تقييم تأثير برنامج التحويلات النقدية الوطني. وبالنظر إلى بيانات المسح الديمغرافي والصحي لـ 2014 [66]، فإن النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-6 أعوام و15-10 عام الذين فاتهم يوم دراسي أو أكثر في الأيام السبعة السابقة كانت أعلى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية لكلا فئتي العمر والجنس.[67] في قطاع غزة، هناك فرق ملحوظ في انتشار التغيب بين البنين مقابل الفتيات: في المجموعتين، تغيبت نسبة أعلى من الأولاد عن يوم دراسي واحد أو أكثر في الأيام السبعة السابقة مقارنة بالفتيات. تشير تحليلات بيانات المسح الديموغرافي والصحي 2004 إلى وجود ديناميكيات معقدة تكمن وراء التغيب في قطاع غزة. على سبيل المثال، إذا كان الأطفال من أفقر الأسر ومُلزمين بالتسجيل في المدارس، فإنهم يميلون إلى أن يضيّعوا أياماً أقل من الأطفال الذين ينتمون إلى أسر أكثر ثراءً.[68]في الضفة الغربية، كان الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية أكثر عرضة للتغيب عن أيام الدراسة[69] في حين لم يتم العثور على ارتباط ذي دلالة إحصائية بين التغيب والثروة.[70] ويبين تحليل البيانات التي تم جمعها من الأسر الفقيرة للغاية أو شديدة الفقر في 2013 [71] أن الفتيات والفتيان يميلون إلى إضاعة المزيد من أيام الدراسة أثناء انتقالهم إلى صفوف أعلى. إن مستوى التغيب عن المدرسة أعلى بين الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة أو شديدة الفقر في الضفة الغربية منه في قطاع غزة. [72]

في ظل عدم وجود بيانات إدارية على المستوى الوطني حول التغيّب، فإن النتائج التي توصل إليها هذان المسحان تدل على الحاجة إلى جمع وتحليل أكثر منهجية للبيانات على مستوى المدارس بشأن التغيب عن الدراسة- وهي قضية تم تناولها في الفصل التالي من هذا التقرير.

ومن الجدير بالملاحظة أنه في حين أن التغيب يمكن أن يكون علامة إنذار مبكر لتسرّب الطفل من المدرسة في نهاية المطاف، لا تسبق جميع حالات التسرّب فترات طويلة من التغيب. على سبيل المثال، أظهرت دراسة حول تسرب الأطفال من مدارس الأونروا أن متوسط عدد أيام الغياب خلال الشهر الأخير قبل ترك المدرسة كان 4.4 في قطاع غزة و5.2 في الضفة الغربية، ولا يعتبر أي منهما مرتفعاً بشكل خاص. [74,73]

تجاوز السن الرسمي للالتحاق بالصف:

وعلى غرار التغيب، يمكن أن يكون تجاوز السن الرسمي للالتحاق بالصف- ولكن ليس بالضرورة- علامة تحذير وعامل يساهم في التسرب. لأغراض هذا التقرير، يعتبر أن الطفل قد تجاوز العمر المحدد للصف عندما يكون عمره سنتين أو أكثر من عمر المدرسة الرسمي للالتحاق بالصف. يصف هذا القسم بعض أنماط الانتشار العامة والإقليمية حول تجاوز السن للأطفال بين 9-6 و15-10 عام. ويتم استكشاف ثلاثة دوافع رئيسية لتجاوز السن من أجل فهم الديناميكيات المختلفة التي قد تكمن وراء العلاقة بين تجاوز السن والتسرب من المدرسة.

---

[66] بالنظر إلى أن بيانات المسح الصحي الديموغرافي التي تم جمعها في 2004، يجب تفسير النتائج بحذر لأنها قد لا تعكس الواقع الحالي في دولة فلسطين.

[67] البنك الدولي، مواجهة النزاع؟: الفقر والإدماج في الضفة الغربية وغزة، 61293-GZ، تموز 2011.

[68] المرجع نفسه

[69] المرجع نفسه

[70] المرجع نفسه

[71] عهد التنمية في الخارج، آثار برنامج التحويلات النقدية الوطني الفلسطيني على الأطفال والمراهقين: تحليل طرق متباينة، ODI، لندن، المملكة المتحدة، 2014

[72] االمرجع نفسه

[73] الأونروا، التسرب المدرسي: دراسة على نطاق الوكالة، إدارة التعليم في الأونروا، أيلول 2013.

[74] يعتبر متوسط عدد أيام التغيب هذا غير مرتفع بشكل خاص مقارنة بالنتائج التي توصلت إليها دراسة مسحية أخرى أجريت في قطاع غزة وجدت أن الأطفال في الأسر الفقيرة للغاية يتغيبون عن المدارس في المتوسط من خمسة إلى ستة أيام في الشهر (أبو حمد وبسام ونيكولا جونز وباولا بيريزنيتو، "معالجة نقاط الضعف الاقتصادية والاجتماعية النفسية للأطفال بشكل تآزري: ما مدى جودة برنامج التحويل النقدي الوطني الفلسطيني لخدمة أطفال غزة"، مراجعة خدمات الأطفال والشباب، رقم 47، 2014، ص 135-121).

يقدّر تمثيل الأطفال الذين تجاوزوا السن المحدد بسنتين أو أكثر في الصفوف من الأول إلى الرابع 0.5 % من مجموع الأطفال (0.8 % من الفتيان و0.2 % من الفتيات) في هذه الصفوف. معدل الأطفال الذين تجاوزوا السن في الصفوف من الأول إلى الرابع أعلى في قطاع غزة (0.7 %) منه في الضفة الغربية (0.4 %). وتتفاوت معدلات الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالمدرسة في جميع أنحاء محافظات فلسطين، مع شمال غزة (2.7 %) ورفح (1.9 %) ودير البلح (1.7 %) وبيت لحم (1.6 %) في الحد الأعلى. ويُلاحظ أن نسبة أعلى من الأطفال الذين يعيشون في الأسر الأفقر هم فوق السن المحدد للصف (0.9 %) مقارنة بأقرانهم الأكثر ثراء.

يتجاوز الأطفال الذين يعيشون مع خمسة أشقاء أو أكثر في نفس المنزل السن بمعدلات أعلى (0.7 %) من أقرانهم الذين لديهم عدد أقل من الأشقاء. وبالمثل، فإن نسبة تجاوز السن للأطفال الذين لم تتلّقى أمهاتهم تعليماً أو تلّقت تعليماً أساسياً أعلى (0.8 %)، مقارنة بأقرانهم الذين تلقت أمهاتهم تعليماً ثانوياً.

تدعم البيانات الإدارية نتائج بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014. بالنظر إلى المعطيات الإدارية لوزارة التربية والتعليم العالي، فإن الأطفال الذين تجاوزوا السن بسنتين أو أكثر في الصفوف من الأول إلى الرابع يشكلون 0.6 % من جميع الأطفال في هذه الصفوف خلال السنة الدراسية 2016-2015 و0.8 % من جميع الأطفال في هذه الصفوف خلال السنة الدراسية 2015-2014.[75] خلال كلتا السنتين الدراسيتين، فإن نسبة أعلى من الأولاد تجاوزوا السن بمقدار عامين أو أكثر من البنات. كما أنه خلال السنتين الدراسيتين، كانت المعدلات أعلى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية.

ويشكل الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم سنتين أو أكثر في الصفوف من الخامس إلى العاشر حوالي (1.5 %) من جميع الأطفال في هذه الصفوف. تتجاوز نسبة أعلى من الذكور (1.9 %) السن المحدد للصفوف أكثر من الاناث (1.0 %). يبدو أن عوامل مثل فقر الأسرة وحجمها وتربية الوالدين مرتبطة بتجاوز السن لدى الطفل في الصفوف من الخامسة إلى العاشرة، وهذا واضح بشكل خاص بالنسبة للأولاد. يقدر أن 4.7 % من الأولاد الذين يعيشون في أسر من الخمس الأفقر من السكان يزيد عمرهم بمقدار سنتين أو أكثر عن زملائهم في الصف. وبالمثل، فإن نسبة أعلى من الأولاد (2.4 %) الذين لديهم 5 أشقاء أو أكثر يعيشون في نفس الأسرة يتجاوزون السن مقارنة بالذكور الذين لديهم عدد أقل من الأشقاء. وأخيراً، فإن نسبة (2.6 %) من الذكور الذين تلقت أمهاتهم التعليم الأساسي أو لم تتلقى أي تعليم قد تجاوزوا السن الرسمي لكل صف.

إن المعدل المقدر للأطفال الذين تجاوزوا السن بمقدار سنتين أو أكثر في الصفوف من الخامس إلى العاشر أعلى في قطاع غزة (2.2 %) منه في الضفة الغربية (0.9 %). يختلف أثر الموقع على معدل تجاوز السن حسب الجنس: ففي حين أن نسبة تجاوز السن أعلى لدى الأولاد الذين يعيشون في المخيمات (2.2 %) مقارنة بالأولاد الذين يعيشون في المناطق الحضرية (1.5 %) والمناطق الريفية (0.9 %)، فإن نسبة تجاوز السن أقل لدى الفتيات اللواتي يعشن في المخيمات (0.7) مقارنة بالفتيات اللواتي يعشن في المناطق الحضرية (1.0 %) والمناطق الريفية (0.9 %).

وبالنظر إلى البيانات الإدارية، فإن الأطفال الذين تزيد أعمارهم بمقدار عامين أو أكثر عن زملائهم في الصف الخامس إلى العاشر يشكلون (2.0 %) من جميع الأطفال في هذه الصفوف خلال العام الدراسي 2016-2015 و(2.5 %) من جميع الأطفال في هذه الصفوف خلال العام الدراسي 2015-2014. وخلال العامين الدراسيين، كانت نسبة تجاوز السن أعلى لدى الأولاد (2.7% في الفترة 2015-2014، و2.1 % في الفترة 2016-2015) بمقدار عامين أو أكثر منها لدى البنات (2.0 % في الفترة 2015-2014، و1.7 % -2015 2016). وخلال الفترة 2015-2014، كانت نسبة تجاوز السن لدى الأطفال في قطاع غزة (2.9 %) بمقدار سنتين أو أكثر من زملائهم في الضفة الغربية (1.5 في المائة)؛ كانت المعدلات مرتفعة بشكل خاص للأولاد في قطاع غزة (5.0 %).

[75] يرجى ملاحظة أن حساب تجاوز السن بمقدار سنتين يستخدم كنقطة توقف لسنة 30 أيلول بالنسبة لبيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات و31 كانون الأول للبيانات الإدارية. نقطة التوقف الرسمية للتسجيل هي 31 كانون الثاني. من المرجح أن يؤدي الفرق في نقاط التوقف إلى قلّة التقدير لمعدلات تجاوز السن حسب كل من المسح العنقودي متعدد المؤشرات والبيانات الإدارية. ومن المتوقع أن يكون التقدير أقل من تلك المعدلات المحسوبة باستخدام بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات.

الشكل 12 : نسبة الأطفال الذين تجاوزوا السن بمقدار سنتين أو أكثر، بيانات إدارية

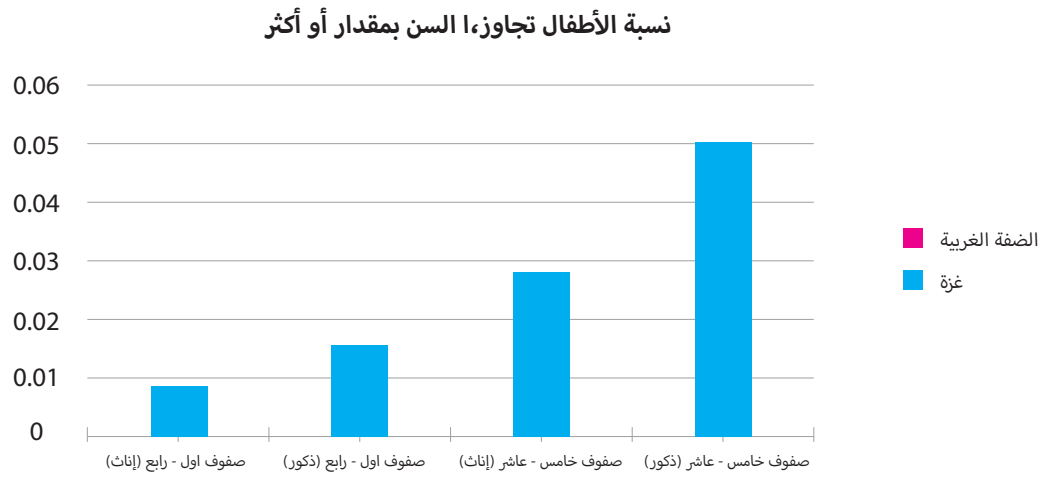

أسباب تجاوز السن الرسمي للالتحاق بالصف: قد يكون تجاوز السن بمقدار سنة واحدة أو أكثر نتيجة للتأخر في بدء الدراسة، مع أخذ وقت مستقطع من المدرسة و/أو تكرار الصفوف. في حين أن البيانات الإدارية المتوفرة وبيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات تسمح بحساب الأرقام بشكل منفصل للأطفال الذين تجاوزوا السن، والأطفال الذين بدؤوا الدراسة متأخراً، والأطفال الذين يكررون الصفوف، فإن هذه البيانات لا تسمح بحساب التوزيع الدقيق للأطفال الذين تجاوزوا السن عبر هذه المجموعات الثلاث أو تحديد الأطفال الذين ينتمون لأكثر من واحدة من هذه المجموعات، كالطفل الذي يبدأ المدرسة في وقت متأخر ومن ثم أيضاً يكرر الصفوف في السنوات اللاحقة.

وفيما يتعلق بالأطفال الذين تجاوزوا السن لأنهم بدؤوا الدراسة في وقت متأخر، فيجدر ذكر بعض الاستنتاجات من البيانات الإدارية للسنة الدراسية 2014-2015. فعلى سبيل المثال، لا يزال حوالي (3.3 %) من الأطفال البالغين من العمر 7 أعوام المسجلين في المدارس الأساسية مسجلين في الصف الأول. وبالمثل، وبالنظر إلى بيانات الدراسات المسح العنقودي متعدد المؤشرات، فإن ما يقدر بـ(1.9 %) من الأطفال البالغين من العمر 6 أعوام ما زالوا في مرحلة التعليم ما قبل الأساسي، بينما لا يلتحق (1 %) منهم بأي مدرسة على الإطلاق، وسيلتحق الكثير منهم في وقت متأخر.[76] سيظل هؤلاء الملتحقون في وقت متأخر أكبر بسنة واحدة على الأقل من أقرانهم طوال فترة تعليمهم.

بالنسبة للأطفال الذين تجاوزوا السن لأنهم أخذوا إجازة من المدرسة، يمكن أن يكون الطفل بعيداً عن المدرسة لفترات طويلة من الزمن لأسباب صحية أو عائلية بإذن من المدرسة. ويمكن أن يكون الحال أيضاً هو أن الطفل ينقطع عن المدرسة لفترة من الوقت، ولكنه يستطيع العودة إلى المدرسة بعد عام أو أكثر. لا تحدد البيانات الإدارية الأطفال الذين هم خارج المدرسة لفترات طويلة من الزمن ولكن في النهاية يعاودون الالتحاق بها. بناءً على بيانات من مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الشباب الفلسطيني 2015، فمن بين الأطفال الملتحقين بالمدرسة و الذين تتراوح أعمارهم بين 17-15عاماً، (0.9 %) [77] منهم أيضاً يتوقفون عن الحضور إلى المدرسة لأكثر من اربعة أشهر على الأقل خلال فترة تعليمهم. [78]

وأخيراً، فيما يتعلق بالأطفال الذين تجاوزوا السن بسبب تكرار صفوف معينة، فإن ما يقرب من (0.65 %) من طلاب الصف الأول إلى الرابع و(0.91 %) من طلاب الصف الخامس إلى العاشر يكررون صف واحد على الأقل وفقاً لبيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات.

وبالنظر إلى القواعد الإدارية التي تنظم تكرار الصفوف، تجدر الإشارة إلى أن تكرار الصفوف لدى طلّاب الصف الأول إلى الرابع يحدث إما نتيجة لفترات طويلة من الغياب أو بموافقة الوالدين على أساس عدم اكتساب الطالب لمهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية. إنّ معدل تكرار الصفوف بين طلاب الصف الأول والثاني هو أعلى في قطاع غزة (1.1 %) منه في الضفة الغربية

[76] يرجى ملاحظة أن التسجيل في الصف الأول يبدأ من 5 أعوام و8 أشهر، ونتيجة لذلك، من المرجح أن يكون تقدير هذه الأرقام أقل من القيمة.

[77] من المرجح أن يكون الرقم 0.9 % أقل من تقدير النسبة المئوية للأطفال في سن المدرسة الذين يتوقفون عن الذهاب إلى المدرسة لفترات طويلة من الزمن، حيث أنه يشمل فقط الأطفال الذين ما زالوا يذهبون إلى المدرسة في الوقت الذي تتراوح أعمارهم بين 17-15 عاماً.

[78] هذا الرقم مأخوذ من تقرير النتائج الرئيسية الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن مسح الشباب الفلسطيني لـ2015، الجدول 12-2.

(0.3 %). وتكرر نسبة مئوية أعلى من الأطفال الذين يعيشون في أسر ضمن الخمس الأفقر من السكان (1.9 %) صفوفاً مقارنة بأقرانهم الذين يعيشون في أسر أكثر ثراء. ويعتبر معدل التكرار المقدر للفتيان (0.77 %) أعلى منه للفتيات (0.53 %).

بالنسبة للصفوف من الخامس إلى العاشر، يُطلب من الطلاب تكرار الصفوف بسبب الأداء الضعيف في المدرسة و/أو فترات الغياب الممتدة.[79] وعلى غرار الصفوف السابقة، كان التكرار بين طلاب الصف الخامس إلى العاشر أعلى في قطاع غزة (1.2%) منه في الضفة الغربية (0.7). وعموماً، فإن نسبة أعلى من الفتيان في الصفوف من الخامس إلى العاشر (1.1 %) تكرر صفوفاً مقارنة بأقرانهم الإناث (0.8 %). هناك علاقة واضحة لخصائص الأسرة واحتمال تكرار الصفوف من الخامس إلى العاشر. ويعد التكرار بين الأطفال في هذه الصفوف أعلى بشكل ملحوظ بالنسبة للأطفال في الأسر ضمن الخُمس الأدنى للثروة (2.3 %). وتبلغ نسبة التكرار لأقرانهم في الخُمس المتوسط والأغنى (0.7 %) و (0.3 %) على التوالي. ويكرر الأطفال الذين تلقّت أمهاتهم التعليم الأساسي صفوفاً بمعدلات أعلى (1.4 %) من أقرانهم الذين تلقّت أمهاتهن التعليم الثانوي (0.5 %).

تكشف البيانات الإدارية عن بعض الأفكار الإضافية. بالنسبة للصفوف من الأول إلى العاشر خلال السنة الدراسية 201-2013، كررت نسبة أعلى من الأولاد (1.8 %) الصفوف عند مقارنتها بالفتيات (1.2 %). الاختلاف بين الجنسين في معدلات تكرار الصفوف هو أكثر أهمية في قطاع غزة منه في الضفة الغربية. ويكون تكرار الصفوف في مستويات منخفضة للغاية قبل الصف الرابع، ويصبح قابلاً للتمييز عندئذ فقط. من المرجح أن يكرر الأطفال في مدارس الأونروا في قطاع غزة الصفوف أكثر من أقرانهم في المدارس الحكومية. أما في الضفة الغربية، فلم يكن هناك فرق كبير بين معدلات التكرار في مدارس الأونروا مقابل المدارس الحكومية خلال السنوات الأكاديمية الأخيرة (2011-2012 إلى 2014-2015). في كلتا المنطقتين، تتمتع المدارس الخاصة بمعدلات تكرار منخفضة بشكل استثنائي لكل من الأولاد والبنات بالمقارنة مع مدارس الحكومة والأونروا.[80]

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن تجاوز السن يمكن أن يكون علامة تحذير وعامل يساهم في التسرب، فليس كل حالات التسرب لأطفال تجاوزوا السن كما لا ينقطع عن المدرسة جميع الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق. في الواقع، يبدو أن تأثير تجاوز السن على التسرب يختلف بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد وجدت دراسة عن التسرب من مدارس الأونروا، على سبيل المثال، أنه في حين أن (49.2 %) من الأطفال الذين تسربوا من مدارس الأونروا في قطاع غزة قد حددوا أن تجاوز السن عامل رئيسي في التسرب من هذه المدارس، لم يحدد تجاوز السن كعامل لأي من الأطفال الذين تسربوا من مدارس الأونروا في الضفة الغربية.[81] وفي نفس الدراسة، ظهر أيضا تكرار الصف، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بتجاوز العمر، كعامل حاسم يتعلق بالتسرب في قطاع غزة: (96 %) من الأولاد و(92 %) من الفتيات اللاتي تسربن من مدارس الأونروا في قطاع غزة كررن صفاً واحداً على الأقل.[82]،[83] وبشكل عام، تشير هذه الاختلافات الإقليمية إلى أن العلاقة بين تجاوز السن والتسرب هي علاقة يحددها السياق.

الشكل 13 : معدلات تجاوز السن والتسرب حسب الصف، بيانات إدارية

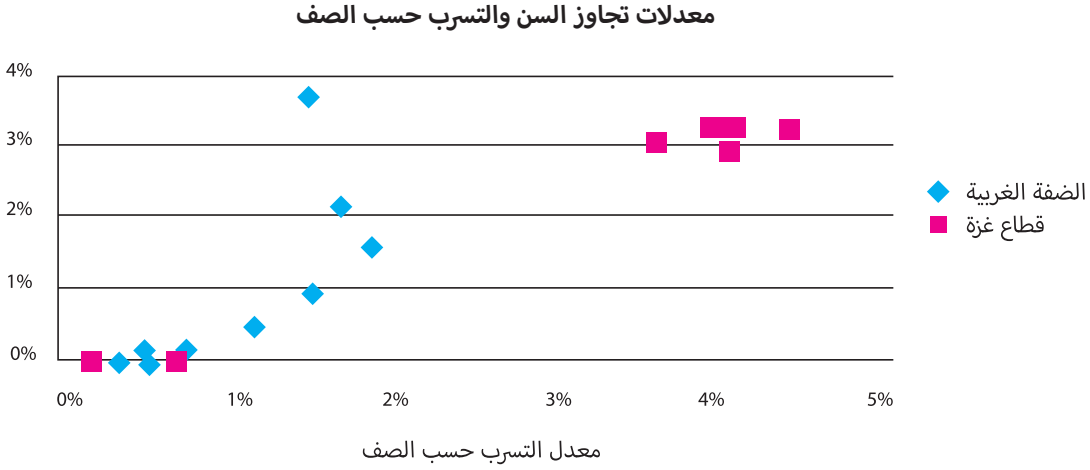

[79] للحصول على تفاصيل حول سياسة التكرار في المدارس الحكومية، يرجى الاطلاع على الحاشية 161. يرجى أيضاً ملاحظة الحاجة إلى توخي الحذر عند تفسير معدلات التكرار حيث أنها مدفوعة جزئياً بالسياسات الإدارية التي تخلق حداً أقصى (5 %) لعدد معيدي الصفوف في صف معين.

[80] لاحظ أنه كجزء من جهودها الأخيرة لإصلاح التعليم، أجرت الأونروا مراجعة لمعدلات التكرار في مدارسها بهدف تقليصها.

[81] لأونروا، التسرب المدرسي: دراسة على نطاق الوكالة، إدارة التعليم في الأونروا، أيلول 2013.

[82] المرجع نفسه.

[83] لسوء الحظ، لم تحلل الدراسة العلاقة بين تكرار الصف والتسرب في مدارس الأونروا في الضفة الغربية. وبالتالي، لا يمكن إجراء مقارنة إقليمية لهذه العلاقة.

وبالمجمل، فإن المخاطر المرتبطة بمغادرة المدرسة في وقت مبكر معقدة ومترابطة. يعتبر التغيب وتجاوز العمر عاملين من العوامل الحاسمة التي تم إبرازها في هذا القسم. ويتم دراسة المخاطر الأخرى بمزيد من التفصيل في الفصل التالي كجزء من النقاش حول المعيقات التي تحول دون التعليم.

تدّرج الأطفال في التعليم ونقاط التضييق

يدرس هذا القسم تدفق الأطفال خلال الصف الأول حتى العاشر بهدف تحديد النقاط التي يترك فيها الأطفال نظام التعليم بأعداد أكبر. تسمى هذه بنقاط التضييق، وتمثل الشقوق المتصدعة في النظام التي يسقط من خلالها الأطفال. ويمكن أيضاً اعتبار هذه النقاط "نقطة تحول" حيث تتراكم "الانخفاضات" من التدفق المستمر للمواقف السلبية في المدرسة إلى الحد الذي يقرر فيه الطفل مغادرتها. وفي بقية هذا القسم، يتم استكشاف تدفق الأطفال من خلال نظام التعليم لفهم الاختلافات بين مجموعات مختلفة من الأطفال.

وفيما يتعلق بالنقاط التي يترك فيها الأطفال التعليم، يختلف حجم القيود التي يواجهها الفتيان والفتيات اختلافاً كبيراً بالنسبة لكل من المجموعتين. بالنسبة لكل من الجنسين، فإن الصفين التاسع والعاشر والأعمار 15-14 هي أكثر نقاط التضييق حدّة في النظام.

بالنظر إلى بيانات التسرب الإداري للعامين الدراسيين 2013-2014 و2014-2015، ظهر أن مجموعة صغيرة نسبياً من الأولاد يواجهون نقطة التقاء في حياتهم المدرسية حول الصفوف من الرابع إلى الخامس. تمثل هذه المجموعة أولئك الأولاد الملتحقين بالمدرسة لكنهم يغادرون بعد 4-3 أعوام. ومن غير المحتمل أن يكون هؤلاء الفتيان قد اكتسبوا المهارات الأساسية للقراءة أو الحساب في السنوات القليلة التي قضوها في المدرسة، مما يجعل إقصائهم مثيراً للقلق بشكل خاص. بعد الصف الخامس، يزيد معدل إقصاء الأولاد نوعاً ما بشكل طفيف حتى الصفوف من التاسع إلى العاشر. يمثل الصفين التاسع والعاشر نقطة التضييق الرئيسية في النظام التعليمي حيث يتسرب عندها الكثير من الأولاد. من ناحية أخرى، تواجه الفتيات قيوداً أصغر نسبياً في نظام التعليم من الصف الخامس حتى السادس. وعلى غرار الأولاد، فإن العديد من الفتيات ينقطعن عن الدراسة في الصف التاسع وبشكل خاص في الصف العاشر.

الشكل 14 : التدّرج في التعليم- الجنس، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014

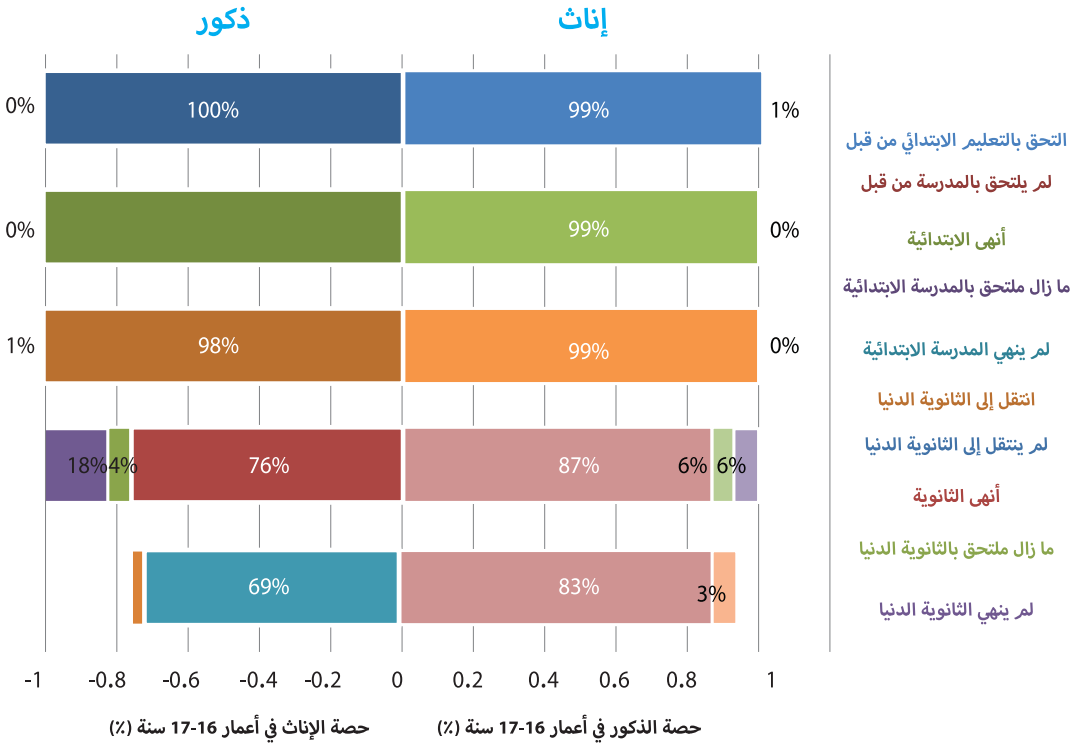

تشير هذه التدفقات وأرقام معدل الاستيعاب الصافي بعد التعديل المتعلقة بعمر واحد المبينة في الرسم البياني أعلاه إلى أن الإقصاء من التعليم في دولة فلسطين هو في الغالب مشكلة يواجهها الأولاد في سن 15-14 عام. تزيد القيود التي يواجهها الأولاد حجماً مع التقدم في السن مقارنةً بالقيود التي تواجهها الفتيات. على الرغم من أن الأولاد يذهبون إلى المدارس بمعدلات أعلى من البنات (0.9 % مقابل 0.2 %) في سن مبكرة، فإن إقصاء الأولاد من التعليم يصبح مشكلة شديدة بشكل خاص ابتداء من سن 13 حيث يكون معدل الصبيان خارج المدرسة أربعة أضعاف من 5.9 % في سن 13 إلى 11.6 % في سن 14، إلى 22.0% في سن 15 عام. وبالنسبة للفتيات، يصل معدل عدم الالتحاق بالمدرسة إلى 2.9 % في سن 13، ويزيد إلى 5.6 % في سن 15 عاماً. ويبدو أن الفرق بين الجنسين حاد بشكل بارز في الضفة الغربية.

بالإضافة إلى الجنس والعمر، تشير تحليلات بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 إلى أن الحرمان العائلي والضعف هما من العوامل الحاسمة في توقيت وحجم القيود التي تواجه الأطفال، ولا سيما الأولاد. ويعتبر ذلك موازياً لنتائج الإقصاء من التعليم الذي تم التطرق لها في ظل البعدين الثاني والثالث. على سبيل المثال، تواجه نسبة أعلى من الأطفال من الأسر ضمن الخمس الأفقر القيود في وقت أبكر، وتميل هذه القيود إلى أن تكون أكبر. وبالنظر إلى معدلات البقاء حتى الصف الأخير من التعليم الأساسي، فإن (80.3 %) فقط من الفتيان من الأسر ضمن الخمس الأفقر الذين يصلون إلى الصف العاشر إذا كانوا مسجلين في الصف الخامس، ومقارنة بما يقدر بـ (94.3 %) من أقرانهم من الأسر ضمن الخمس الأغنى. وبالمثل، يقدر أن (80.7 %) من الأولاد الذين تلقّت أمهاتهم التعليم الأساسي أو تعليماً أقل يصلون إلى الصف العاشر إذا كانوا مسجلين في الصف الخامس، مقارنة بما يقدر بنحو (96.9 %) من أقرانهم الذين تلقّت أمهاتهم التعليم العالي. وأخيراً، يقدر معدل البقاء في الصف العاشر بـ(75.4 %) بين الأولاد من الأسر التي فقد فيها أحد الوالدين أو كلاهما، وبالكاد (74 %) بين الفتيان الذين لديهم 8 أو أكثر من الأشقاء في أسرهم.

الشكل 15 : الأبعاد 1 و2 و3، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014

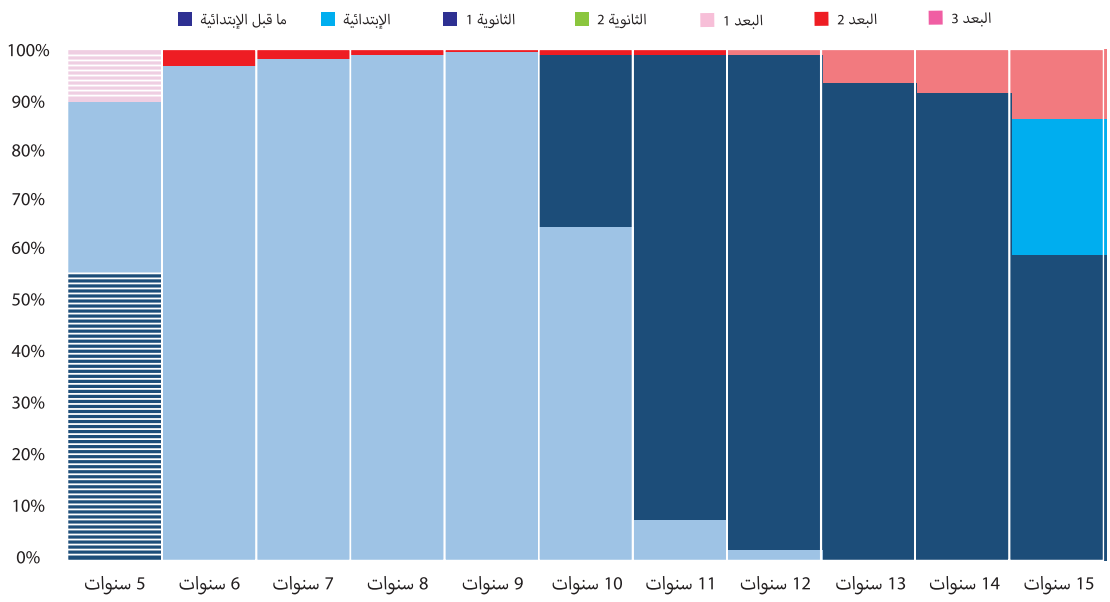

الشكل 16 : الأبعاد الخمسة للإقصاء، بيانات إدارية

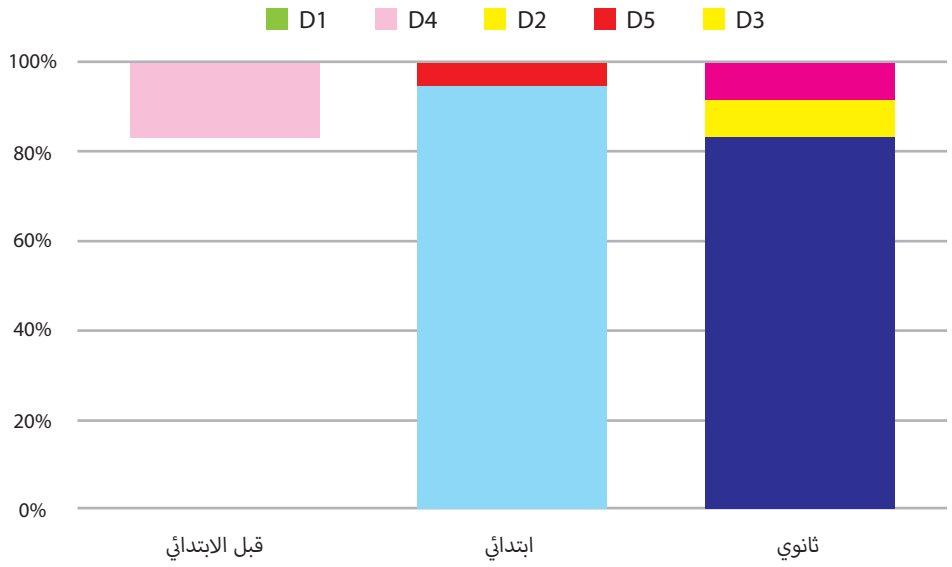

3.2 الخصائص الأساسية للأطفال المقصيين

يقدم هذا القسم خصائص عن الأطفال المستبعدين من التعليم تم اختيارها بناءً على نطاق إقصائهم وشدته. يشير النطاق الواسع للإقصاء إلى وجود عدد كبير من الأطفال الذين يواجهون تحديات مماثلة لتلك الموضحة من خلال هذه الملامح الأساسية. ويعني مستوى الإقصاء الشديد أن معدل عدم الالتحاق بالمدارس مرتفع بشكل خاص لدى الأطفال الذين تنطبق عليهم هذه الملامح. وباستخدام معايير النطاق والحدة، تصف الملامح الثلاثة المبسطة الأطفال من الأسر الهشة المستبعدة من التعليم بمعدلات عالية للغاية.

الخصائص 1: الأطفال من الأسر الهشة

يُستخدم مفهوم الضعف في هذا التقرير لالتقاط عدد من خصائص الأسر التي يعيش فيها العديد من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. ويستخدم مصطلح الضعف في هذا السياق على نطاق واسع للإشارة إلى عدم قدرة الأسر على التغلب على الصدمات الخارجية، مثل البطالة والأزمات الصحية والتشرد والطلاق، دون مقاطعة تعليم الأطفال. في حين أن الفقر الشديد هو جزء من الضعف الأسري، إلّا أنه بالتأكيد ليس العامل الوحيد. عدم وجود كلا الوالدين في الأسرة يمكن أن يكون عاملاً مساهماً في هشاشتها. ويمكن أن يكون المرض أو الإعاقة المزمنة لدى الوالدين، ومستوى تعليم الوالدين المنخفض، ووجود أطفال كثيرين في الأسرة، ووجود شبكة دعم اجتماعي ضعيفة، عوامل تساهم في هشاشتها كذلك.

يعتبر الأطفال الذين يعيشون في الأسر الهشة أكثر عرضة لعدم الالتحاق بالمدرسة أو التسجيل في وقت متأخر. فعلى سبيل المثال، إذا حدثت فترة التسجيل خلال فترة الأزمات بالنسبة للأسر الهشة ، فمن المرجح أن ينسى الوالدان أو يؤجلان التحاق طفلهما البالغ من العمر 6 أعوام بالمدرسة. إذا كان طفل عمره 6 أعوام مصاب بإعاقة يعيش في أسرة هشة مع العديد من الأطفال الآخرين، فمن المرّجح أن لا يملك الآباء والأمهات الوقت والموارد المالية لتأمين الخدمات التعليمية لهذا الطفل. إذا كانت أقرب مدرسة بعيدة ولم يكن المشي إلى المدرسة آمناً، فمن المرّجح أن يؤجل الوالدان في الأسرة الهشة تسجيل طفلهما البالغ من العمر 6 أعوام في المدرسة بدلاً من إجراء ترتيبات نقل قد تكون في الأغلب مكلفة.

كما أن الأطفال الذين يعيشون في الأسر الهشة هم أكثر عرضة لترك المدرسة مبكراً مقارنة بأقرانهم الذين يعيشون في عائلات مستقرة. إذا كانت البيئة المدرسية لا تسمح للطفل بالتعلم ، فإن الأبوين في الأسرة الهشة يكونان أقل احتمالاً للحصول على الموارد اللازمة لدعم تعلم أطفالهما في المنزل. ونتيجة لذلك، فإنه من المرجح أن يعيد الطفل بطيء التعلم الذي يعيش في أسرة هشة الصفوف وينسحب في نهاية المطاف بالمقارنة مع أقرانه الذين يعيشون في أسر مستقرة. ومن المرجح أن يتم تهجير الأسر الهشة وسيتسبب نزوحهم في الغالب في فترات أطول من عدم الاستقرار ويؤدي إلى فترات طويلة من تغيب الأطفال. قد يؤدي مثل هذا التغيب إلى تكرار الصف، مما قد يزيد من خطر تسرب الأطفال من المدرسة. ومن المرجح أن تواجه الأسر الضعيفة أزمات صحية

وهم أقل قدرة على التعامل مع هذه الأزمات، مما قد يؤدي إلى ترك الطفل المدرسة ليصبح مقدم رعاية لأحد أفراد الأسرة المريض.

يمكن للمتغيرات القابلة للقياس التقاط بعض جوانب ضعف الأسر فقط. تتضمن بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 العديد من هذه المتغيرات القابلة للقياس الكمي مثل الفقر وغياب أحد الوالدين أو كليهما وتعليم الوالدين وعدد الأشقاء، والتي تستخدم في هذا القسم لأغراض تحليل العلاقة بين هشاشة الأسر و الإقصاء من التعليم.

تبين تحليلات هذه البيانات شدة الإقصاء الذي يواجهه الأطفال الذين يعيشون في الأسر الهشة. وبينما يقدر أن (4.9 %) من جميع الأطفال البالغين من العمر 15-10 عام هم خارج المدرسة، فإن المعدل التقديري خارج المدرسة للأطفال الذين لا تتلقى أمهاتهم التعليم هو (18.2 %). ومن بين الأطفال الذين لديهم ثمانية أشقاء أو أكثر يعيشون في نفس الأسرة، يبلغ المعدل التقديري للخروج من المدرسة (9.5 %). ومن بين الأطفال الذين يعيشون في منزل مع أحد الوالدين أو بدون كليهما، يبلغ المعدل التقديري خارج المدرسة (10.8 %).

في حين أن العلاقة بين هشاشة الأسر ومخاطر الإقصاء من التعليم ليست فريدة من نوعها بالنسبة لفلسطين، فإن ما يثير الدهشة هو شدة الإقصاء الخاصة بالنسبة للفتيان المراهقين في هذه الأسر الهشة في فلسطين. وتشير التقديرات إلى أن (11.6%) من الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 15-10 عام ممن لديهم أمهات تلقّت تعليماً أساسياً أو أقل هم خارج المدرسة مقارنة بنسبة (3.0 %) من الفتيات اللواتي تلقّت أمهاتهن تعليماً أساسياً أو أقل. ما يقدر بنحو (8.6 %) من الأولاد الذين لديهم خمسة أشقاء أو أكثر يعيشون في نفس الأسرة هم خارج المدرسة مقارنة بـ (2.1 %) من الفتيات في الأسر المماثلة. ومن بين الأولاد الذين يعيشون في أسرة مع أحد الوالدين أو بدون كليهما، يبلغ المعدل التقديري خارج المدرسة (14.2 %) مقارنة بنسبة (7.8 %) للفتيات اللاتي يعشن في أسرة مع أحد الوالدين أو بدون كليهما.

وفي حين أن نسبة أعلى من الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 14-5 عاماً يعيشون في أسر هشة ، يعملون في نشاط اقتصادي (13.1 %)، فإن نسبة عالية نسبياً من الفتيان الذين يعيشون في أسر ثرية ومستقرة يعملون أيضاً (8.9 %).[84] الفرق بين هاتين المجموعتين من الأولاد العاملين هو معدل إقصائهم من التعليم (1.5 % و0.1 % على التوالي). يشير هذا النمط إلى أن الأولاد من مختلف أنواع الأسر قد يشاركون في العمل لأسباب مختلفة - يعمل الأولاد من الأسر الفقيرة والضعيفة بهدف الضرورة المالية، أمّا الأولاد من الأسر الغنية والمستقرة فيعملون من أجل اكتساب المهارات والخبرات أو المساعدة في إدارة الشركات العائلية. وبعبارة أخرى، لا يواجه جميع الصبيان العاملين بالضرورة الإقصاء من التعليم، بينما يستبعد الأطفال الذين يتعين عليهم العمل لكسب المال لساعات أطول بمعدلات أعلى. وأخيراً، فإن ما يقدر بـ (5.4 %) من الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 14-5 عاماً ويعيشون في أفقر الأسر يشاركون في نشاط اقتصادي ولا يلتحقون بالمدرسة؛ هذا المعدل هو (1.6%) لأقرانهم الذين يعيشون في الأسر الأغنى.

الخصائص 2: الأولاد في عمر 15-14

بالنظر إلى نطاقها وشدتها، فإن معدلات التسرّب المرتفعة بشكل ملحوظ بين الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-14 عاماً تضعها في قلب مشكلة الإقصاء من التعليم في دولة فلسطين. ووفقاً لتقديرات استناداً إلى بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014، يمثّل الأولاد البالغون من العمر 15-14 عاماً ممن هم خارج المدرسة أكثر من نصف جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و15 عاماً والذين هم حالياً خارج المدرسة.[85] (11.2 %) من الفتيان في سن الرابعة عشرة و (22 %) من جميع الصبية الفلسطينيين البالغين من العمر 15 عاماً هم خارج المدرسة.

تُهر تحليلات البيانات المأخوذة من المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 بعض النتائج المحيرة فيما يتعلق بالأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 15-14 عاماً. يُستبعد الصبيان في هذه الفئة العمرية في قطاع غزة من التعليم بمعدلات أقل (14.7 %) من أقرانهم في الضفة الغربية (18.3 %) على الرغم من ارتفاع معدلات الفقر في قطاع غزة. توجد في محافظات معينة في الضفة الغربية معدلات مرتفعة بشكل خاص للفتيان خارج المدرسة الذين تتراوح أعمارهم بين 15-14 عاماً، مثل أريحا (29.5%) والخليل (23.4

[84] لهذه المقارنة، فإن الضعف والاستقرار هي التي يولدها خُمس الثروة للأسر، وتُجرى المقارنات بين الأولاد الذين يعيشون في أسر في أفقر شريحة ثراء من الثروة مقابل الأغنى.

[85] تبلغ النسبة 52.1 % ويتم حسابها بمقارنة عدد حالات الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 لفئات العمر والجنس. العدد التقديري للأولاد البالغين من العمر 15-14 عام غير الملتحقين بالمدرسة هو 18290. يتم حسابه عن طريق ضرب معدل الإقصاء مع التوقعات السكانية لمنتصف 2014 لهذين العمرين.

[86] يرجى ملاحظة أن التقدير لمحافظة أريحا يستند إلى عدد قليل من الحالات (49-25 حالة غير مرجحة).

%)، في حين أن معدلات الإقصاء الأخرى منخفضة نسبياً، مثل نابلس (12.3 %) والقدس الشرقية (11.2 %). وبالمثل، فإن بعض المحافظات في قطاع غزة لديها معدلات مرتفعة للفتيان خارج المدرسة الذين تتراوح أعمارهم بين 15-14 عاماً، مثل غزة (19.2 %) وشمال غزة (15.3 %)، بينما توجد معدلات منخفضة نسبياً للإقصاء في محافظات أخرى في قطاع غزة، مثل رفح (6.8 %)[87]. وبينما يبدو أن جوانب معينة من ضعف الأسر تؤثر على إقصاء الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-14 عاماً من التعليم، فإن بعض جوانب أخرى لا تؤثر مطلقاً. على سبيل المثال، يلاحظ أن الأولاد الذين تلقّت أمهاتهم تعليماً أساسياً أو لم تتلقى أي تعليم هم خارج المدرسة بمعدل أعلى (23.9 %) من أقرانهم الذين تلقت أمهاتهم تعليماً ثانوياً (9.2 %). وبالمثل، فإن الأولاد الذين يعيشون في أسر يوجد فيها أحد الوالدين أو بدون كليهما مستثنون من التعليم بمعدل أعلى بكثير (28.1 %) من أقرانهم الذين يعيشون في أسر مع والديهما (16 %). ومع ذلك، فإن فقر الأسر وعدد الأشقاء ليس له تأثير قوي على إقصاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-14 عاماً من التعليم. كما ويُلاحظ أن الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-14 عاماً والذين يعيشون في الأسر المتوسطة أو الفقيرة هم خارج المدرسة بمعدلات مماثلة (21.3 % للخُمس المتوسط؛ 20.0 % للشريحة الخمسية الثانية؛ 20.5 % بالنسبة للشريحة الخمسية الأشد فقراً) في حين يُستبعد الأولاد الذين يعيشون مع خمسة أشقاء أو أكثر من التعليم بمعدل أعلى بقليل (16.5 %) من أقرانهم الذين يعيشون في منزل فيه 2 إلى 4 أشقاء (12.7 %).

ينخرط الكثير من الفتيان اليافعين خارج المدرسة في نشاط اقتصادي رغم كونهم أقل من 15 عاماً، وهو الحد الأدنى لسن العمل القانوني في دولة فلسطين. في حين يعمل ما نسبته (32.3 %) من الفتيان في سن الرابعة عشرة ممن هم خارج المدرسة،[88] ليس بالضرورة أن تكون العلاقة بين العمل والإقصاء من التعليم سببية. وفي الواقع، لا يزال (86.3 %) من الفتيان العاملين البالغ عمرهم 14 عاماً يذهبون إلى المدرسة. إلا أن الأولاد الذين هم منخرطون في عمل ما وملتحقون بالمدرسة في نفس الوقت يعملون ساعات أقل (8.8 ساعة في الأسبوع في المتوسط) من الأولاد المنخرطين في عمل ما والذين هم خارج المدرسة (20.2 ساعة في الأسبوع في المتوسط)، مما يشير إلى اختلافات محتملة لنوع العمل الذي تنخرط فيه مجموعات الأولاد هذه وشدته.

الشكل 17 : عمالة الأطفال، الجنس، ثروة الأسر، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2010

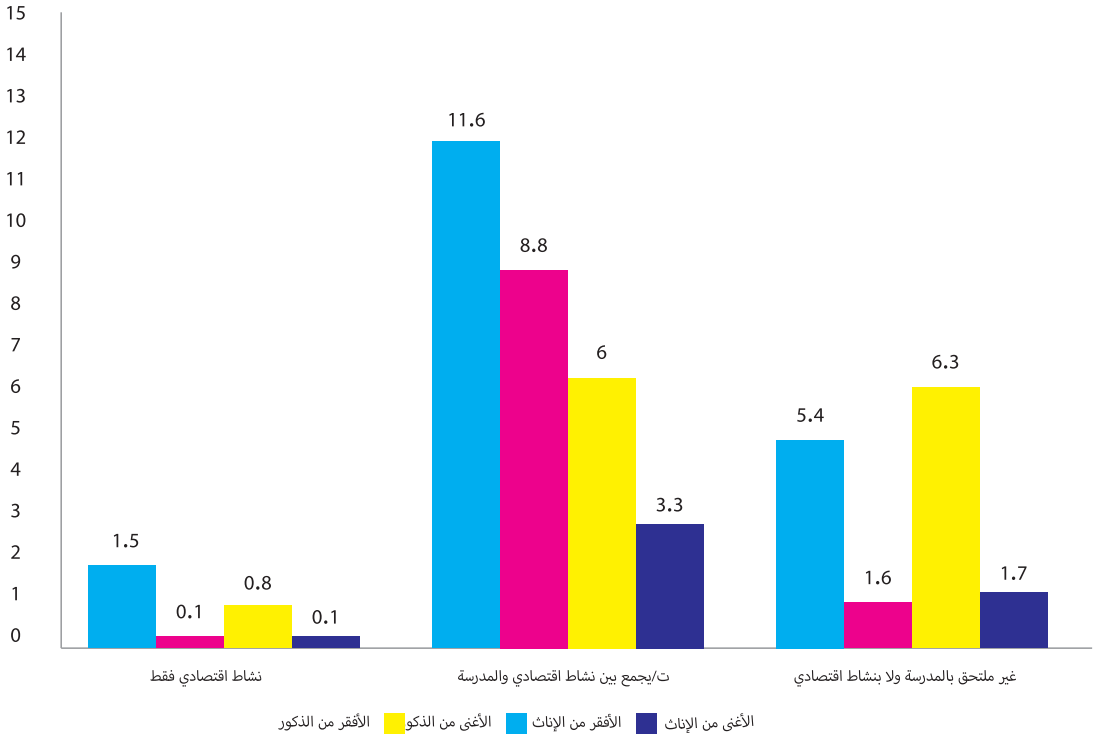

[87] يرجى ملاحظة أن التقدير لمحافظة رفح يستند إلى عدد قليل من الحالات (49-25 حالة غير مرجحة).

[88] يتم حساب هذه الأرقام باستخدام التعريفات المعيارية لبرنامج 'فهم عمالة الأطفال'. تتوفر التفاصيل المتعلقة بالتعريفات والبيانات والحساب على موقع البرنامج الإلكتروني.

الخصائص 3: الأطفال ذوو الإعاقة

من حيث شدة الإقصاء من التعليم، يعتبر وضع الأطفال ذوي الإعاقات الأكثر حساسية. يعاني ما يقدر بـ 1.5 % من الأطفال (الذين تتراوح أعمارهم بين 17-0 عاماً) في دولة فلسطين من إعاقة.[89] من بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-6 أعوام، ما يقدر بنحو 32.5 % من ذوي الإعاقة هم خارج المدرسة مقارنة بنسبة 0.9 % من أقرانهم دون إعاقة.[90] لم يلتحق جميع هؤلاء الأطفال خارج المدرسة من ذوي الإعاقة أبداً بالمدرسة. ويلاحظ أن نسبة أعلى من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-6 أعوام من ذوي الإعاقة هم خارج المدرسة في قطاع غزة (45.2 %) مقارنة بأقرانهم في الضفة الغربية (27.7 %). ومن بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-10 عاماً، ما يقدر بنحو 30.2 % من ذوي الإعاقة هم خارج المدرسة مقارنة بنسبة 2.3 % من أقرانهم دون إعاقة. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن ما يقدر بنحو 22.1 % من الأطفال في هذه الفئة العمرية ممن لديهم إعاقة لم يلتحقوا بالمدرسة. أمّا الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-10 عام من ذوات الإعاقة، فهن خارج المدرسة بمعدلات أعلى (36.6 %) مقارنة بالفتيان (26.3 %). وينشأ الفرق بين الجنسين في الغالب نتيجة لمعدلات أعلى للفتيات من ذوات الإعاقة اللواتي لا يلتحقن بالمدرسة أبداً (28.5 %)، مقارنة بالفتيان من ذوي الإعاقة (18.3 %). ويُلاحظ أن نسبة أعلى من الأطفال من الفئة العمرية 15-10 عام من ذوي الإعاقة هم خارج المدرسة في قطاع غزة (33.2 %) مقارنة بأقرانهم في الضفة الغربية (28.3 %).

وبالنظر بشكل أعمق إلى جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-6 عام من ذوي الإعاقة، تظهر أنماط معينة فيما يتعلق بالاختلافات في شدة الإقصاء. يُلاحظ أن الأطفال الذين لديهم إعاقات متعددة هم خارج المدرسة بمعدلات أعلى مقارنة بأقرانهم الذين لديهم إعاقة واحدة.[91] في حين أن ما يقدر بنحو 9.4 % من الأطفال الذين يعانون من إعاقة واحدة هم خارج المدرسة، فإن 54.8 % من الأطفال الذين يعانون من إعاقات متعددة هم خارج المدرسة. ومن بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-6 أعوام والذين يعانون من إعاقات متعددة، يقدر أن 49.2 % ومن بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-10 عاماً والذين يعانون من إعاقات متعددة ما يقدر بـ 44.3 في المائة لم يلتحقوا بالمدرسة أبداً. يبدو أن نوع الإعاقة مرتبط أيضاً بشدة الإقصاء للأطفال الذين لديهم إعاقة واحدة. ومن بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-6 عاماً والذين لديهم إعاقة واحدة، فإن ما يقدر بنحو 8.6 % من الأشخاص الذين لديهم إعاقة جسدية في الحركة أو السمع أو الرؤية أو التواصل، هم خارج المدرسة مقارنة بـ 22.6 % من الذين يعانون من إعاقة نفسية أو ذهنية.

ووفقاً للبيانات الإدارية لوزارة التربية والتعليم العالي، فإن عدد الأطفال ذوي الإعاقة المسجلين في الصفوف من 10-1 في المدارس الحكومية خلال العام الدراسي 2016-2015 بلغ 4823 في الضفة الغربية و2006 في قطاع غزة.[92] واستناداً إلى فئات الإعاقة التي تستخدمها وزارة التربية والتعليم العالي، كان حوالي نصف هؤلاء الأطفال المسجلين لديهم "اضطراب لفظي" وثلثهم يعاني من إعاقة جسدية.

[89] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح حول الأفراد ذوي الإعاقة، 2011، تقرير النتائج الرئيسية..

[90] عند تحليل بيانات مسح الإعاقة لـ2011، فإن الأطفال الذين يشار إلى أن لديهم "الكثير من المشاكل" يقومون بالأنشطة المحددة أو الذين "لا يستطيعون" تنفيذ الأنشطة المحددة يعتبرون من ذوي الإعاقة. لا يُعتبر هؤلاء الأطفال الذين يُشار إلى أن لديهم "بعض المشاكل" من ذوي الإعاقة لأغراض التحليلات التي أجريت لهذا التقرير. يوازي هذا التصنيف الفئة المستخدمة في التقرير الرئيسي لهذا الاستطلاع. يرجى ملاحظة أن هذه الأرقام قابلة للمقارنة داخلياً فقط ولكن لا يمكن مقارنتها بالأرقام المقدرة استناداً إلى بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لـ2014 أو البيانات الإدارية.

[91] يتم إبراز شدة الإقصاء من التعليم التي تواجه الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة أيضاً في تقرير حديث حول احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة في فلسطين (معهد التنمية في الخارج، وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمةالأمم المتحدة للطفولة، كل طفل مُهم: فهم الاحتياجات ووجهات نظر الأطفال ذوي الإعاقة في دولة فلسطين، كانون الأول 2016). ويجد هذا التقرير أنه من بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 18-6 عام، معدل إقصاء أولئك الذين لديهم إعاقات متعددة أعلى (57.6 %) بالمقارنة مع أقرانهم الذين لديهم إعاقة واحدة مثل الرؤية (4.3 لكل (6.1 %) أو السمع (23.1 %) أو الحركة (28.1 %). كما وجدت الدراسة أن الأطفال الذين لديهم إعاقة واحدة في التعلم (46.7 %) أو الصحة العقلية (50 %) مستبعدون أيضاً من التعليم بمعدلات أعلى.

[92] يشكل تفسير الأنماط في الأعداد الإدارية للأطفال ذوي الإعاقة تحدياً خاصاً. على سبيل المثال، يتناقص عدد الأطفال الملتحقين مع تقدم الأطفال خلال السنوات العشر الأولى من التعليم. ومع ذلك، هناك نقل بين التعليم العام والخاص للأطفال ذوي الإعاقة، وهو ما يمكن أن يؤثر على هذا النمط في الاتجاه النزولي والعلوي. كما يبدو أن أعداد الأطفال ذوي الإعاقة المسجلين في الصفوف من الأول إلى العاشر في المدارس الحكومية آخذة في التناقص من 2014-2013 إلى 2015-2014 والسنوات الدراسية 2016-2015، مما قد يشير إلى تغييرات في فعالية تنفيذ سياسة التعليم الشامل.

الشكل 18 : الإعاقة والالتحاق بالمدرسة- الجنس والإعاقات المتعددة، مسح الإعاقة 2011

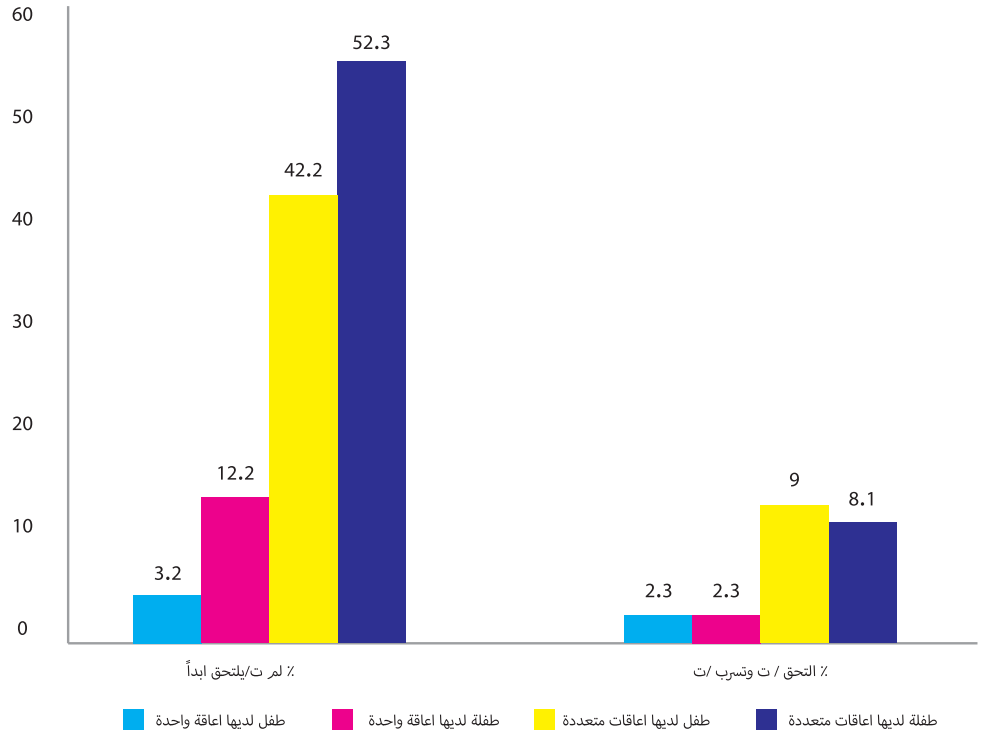

4.2 ملخص

يوصف الفصل الثاني نطاق مشكلة الإقصاء من التعليم باستخدام إطار الأبعاد الخمسة للإقصاء وعرض ثلاثة خصائص للأطفال خارج المدرسة. يؤكد هذا الملخص على نقطتين مهمتين في تجميع الأنماط الرئيسية لإقصاء الأطفال في سن الخامسة والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-9 أعوام والأطفال في سن 10-15 عاماً في فلسطين.

أولاً، يختلف مستوى الإقصاء من التعليم عبر الفئات العمرية. في سن الخامسة، يتم إقصاء 1 من كل 10 أطفال في دولة فلسطين من التعليم على الرغم من أن التعليم ما قبل الابتدائي غير إلزامي. يتناقص معدل الإقصاء من التعليم في سن السادسة ويبقى منخفضاً للغاية حتى التعليم الابتدائي. بعد ذلك، تزداد مستويات الإقصاء من التعليم تدريجياً وبصورة طفيفة حتى سن الثانية عشرة، مع زيادة حادة للذكور مقارنة بالفتيات. تشّكل الأعمار 14 و15 فترة حرجة ولا سيما بالنسبة للذكور. حوالي واحد من كل أربعة أولاد في الخامسة عشرة من العمر في دولة فلسطين هم خارج المدرسة.

ثانياً، هناك ملامح محددة للأطفال المستبعدين من التعليم في مراحل مختلفة في التعليم الأساسي للمرحلة الأساسية الدنيا (1-4)و المرحلة الأساسية العليا (5-9). أولاً، يشكل ضعف الأسر عاملاً مهماً في الأبعاد الخمسة للإقصاء من التعليم جميعها، كما هو الحال في صورة الفقر المدقع والتركيبة المنزلية غير المستقرة. يلتحق الأطفال الذين ينشأون في الأسر الضعيفة بالتعليم ما قبل الأساسي بمعدلات أقل، وبعضهم يتخلف عن الدراسة في المراحل الأولى من التعليم الأساسي، وهم أكثر عرضة لمواجهة التحديات الأكاديمية وتكرار الصفوف والتسرب بمعدلات أعلى خلال فترة التعليم للمرحلة الأساسية العليا (5-9). وفي الحالات القصوى، لا يلتحق أبداً عدد قليل من الأطفال من بعض هذه الأسر الضعيفة بالمدارس. ثانياً، يعاني الأطفال ذوو الإعاقة، لا سيما من ذوي الإعاقات المتعددة أو الإعاقة النفسية/العقلية، من الإقصاء الشديد من التعليم بمعدلات أعلى بكثير من أقرانهم. ومن بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-9 أعوام، لم يلتحق بالمدرسة أبداً واحد من كل ثلاثة أطفال ذوي إعاقة وحوالي طفل من أصل طفلين من ذوي الإعاقات المتعددة في فلسطين.

وبالنظر لهاتين النقطتين الحاسمتين مجتمعتين، نجد أن هناك حواجز محدودة وأخرى على نطاق المنظومة فيما يتعلق بتوفير تعليم أساسي شامل ومنصف في فلسطين. تتطلب هذه الحواجز تدخلاً سياسياً مستهدفاً ومنهجياً من أجل التغلب عليها.

3 المعيقات التي تواجه التعليم والسياسات الحالية والاقتراحات السياساتية

1.3 لمحة عن المعيقات التي تواجه التعليم

يحدد هذا الفصل المعيقات الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى التعليم الأساسي الإلزامي وإتمامه (الصفوف من 1 إلى 10) في فلسطين، ويدرس السياسات الحالية المتعلقة بهذه المعيقات ويعترف بالجهود الجارية لتعزيز السياسات القائمة ويقترح تدخلات إضافية لتعزيز هذه الجهود.

غالباً ما يكون الإقصاء النهائي لطفل من التعليم الأساسي في أي بلد نتيجة تفاعلات معقدة بين مختلف الحواجز المتعلقة بالمدرسة والطفل، والأسرة، والبيئة الاقتصادية والسياسية والأمنية الأوسع نطاقاً. يحدد هذا التقرير المعيقات الكبيرة التي تعتمد على 1) النتائج التي توصلت إليها الدراسات المسحية الأخيرة حول محددات تسرب الأطفال من التعليم في فلسطين؛[93] 2) مراجعة شاملة للأدبيات حول قضايا الوصول إلى التعليم الأساسي وجودته في فلسطين. 3) ونتائج المقابلات مع صانعي السياسات في قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، والمقابلات مع منفذي سياسات التعليم على مستوى المديريات والمدارس، ومناقشات المجموعات البؤرية مع مدراء المدارس والمدرسين والمستشارين. ومن بين هذه المعيقات الهامة، تم اختيار تلك الأكثر قابلية للتخطي والتي يمكن أن تعالجها سياسات وبرامج وزارة التربية والتعليم العالي بشكل أساسي، بالإضافة إلى كل من وزارة الصحة ووزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية والأونروا، وتم تصنيف هذه المعيقات تحت أربع فئات رئيسية.

تركز المجموعة الأولى من المعيقات على المدرسة ونوعية التعليم. يتم تحديد التحصيل الأكاديمي المنخفض وعدم الاهتمام بالتعليم، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة التعليم، كأسباب رئيسية وراء تسرب معظم الأطفال في الدراسات المختلفة حول هذا الموضوع بشكل مستمر.[94] ولذلك، تركز هذه المجموعة من المعيقات على جودة التعليم وعلى توفير خدمات تعليمية محدودة،

[93] تشمل هذه الدراسات التي تستند إلى الدراسات المسحية دراسة أجرتها وزارة التربية والتعليم العالي في 2015 بشأن الانتقال من التعليم الرسمي إلى التعليم غير الرسمي، ودراسة أجرتها الأونروا في 2013 بشأن التسرب، ودراسة أجرتها وزارة التربية والتعليم العالي واليونيسف في 2005 حول التسرب، ومسح النفقات والاستهلاك في فلسطين (PECS 2011) كما هو مذكور في تقرير المتابعة والتقييم المرجعي لعام 2014، ودراسة أجرتها منظمة العمل الدولية حول التغير من التعليم إلى العمل. تظهر جميع الدراسات الخمس أن الأسباب المتعلقة بانخراط أكاديمي منخفض تشكل السبب الرئيسي وراء تسرب أكبر مجموعة من الأطفال خارج التعليم. وبشكل أكثر تحديداً:

- أظهر المسح الذي أجري مع الأطفال المتسربين المسجلين في المراكز المهنية كجزء من الدراسة التي أجرتها الوزارة في عام 2015 أن 63.8 في المائة من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع يشيرون إلى "الضعف الأكاديمي والتحصيل المنخفض" كسبب رئيسي للتخلي عن الدراسة، أشار 38.3 في المائة منهم إلى اقتناعهم بعدم جدوى التعليم و34.0 في المائة إلى عدم الاهتمام بالتعليم كسبب رئيسي.
- أجري المسح مع عينة من الأطفال الذين تسربوا من مدارس الأونروا للأطفال وقدم 34 سبباً محتملاً تحت 4 فئات وطلب منهم توضيح ما إذا كان السبب سبباً رئيسياً أو سبباً ثانوياً أو ليس سبباً للتسرب. مجموعة الأسباب التي تندرج تحت "المشاركة الأكاديمية المتدنية"، والتي تشمل تدني التحصيل وقلة الاهتمام بالتعليم، كانت أكثر الأسباب وضوحاً للتوقف عن الدراسة.
- أجري المسح مع عينة من الأطفال الذين تسربوا من المدارس العامة والخاصة والأونروا وطرح 87 سبباً تحت 4 مجالات وطلب من الأطفال توضيح ما إذا كان السبب سبباً رئيسياً أو سبباً ثانوياً أو ليس سبباً وراء تسربهم. وبناءً على ذلك، كان السببان الرئيسيان للتوقف عن الدراسة هو ضعف التحصيل وعدم الاهتمام بالدراسة. وأشار 47 في المائة من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع إلى أن ضعف التحصيل كان سبباً رئيسياً للتخلي مع وجود 27.1 في المائة آخرين يعتبرونه سبباً ثانوياً. وأشار 45.4 في المائة من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع أن عدم اهتمامهم بالدراسة هو سبب رئيسي للتخلي عنها، وأشار 27.4 في المائة إلى ذلك كسبب ثانوي.
- طلبت دراسة PECS لعام 2011 التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من أرباب الأسر اختيار السبب الرئيسي الأول لتسرب أبنهم خارج المدرسة من بين قائمة من 14 سبب محتمل. وكانت الأسباب الثلاثة التي اختارتها أعلى نسبة من أرباب الأسر هي السبب الرئيسي "غير مهتمين بالدراسة" (25 في المائة)، "التكرار المتكرر" (25 في المائة)، "عدم الرغبة في التعليم الأكاديمي" (20 في المائة).
- سألت دراسة لمنظمة العمل الدولية مجموعة فرعية من عينة تمثيلية على الصعيد الوطني ممن تتراوح أعمارهم بين 15-29 عام ممن تركوا التعليم قبل إكمال التعليم الثانوي، عن السبب الرئيسي للتخلي عن الدراسة: 36.6 في المائة اختاروا "غير مهتمين بالتعليم" و20 في المائة اختاروا "الرسوب في الامتحانات."

[94] معهد التنمية في الخارج، آثار برنامج التحويلات النقدية الوطني الفلسطيني على الأطفال والمراهقين: تحليل أساليب مختلطة، ODI، لندن، المملكة المتحدة، 2014؛ وزارة التربية والتعليم العالي، "ظاهرة انتقال الطلاب من نظام التعليم الرسمي إلى نظام التعليم غير الرسمي وسوق العمل"، وزارة التربية والتعليم العالي، أيلول 2015؛ الأونروا، التسرب المدرسي: دراسة على نطاق الوكالة، إدارة التعليم في الأونروا، أيلول 2013؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، جودة التعليم والإنصاف في القدس الشرقية، 2012؛ وزارة التربية والتعليم العالي، "ظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية: الأسباب، الإجراءات الإصلاحية والوقائية"، وزارة التربية والتعليم العالي، آب 2005.

مما يؤدي إلى عملية تعلّم إقصائية تعرّض العديد من الأطفال لخطر التسرب بسبب انخفاض التحصيل الدراسي.

وتركز المجموعة الثانية من المعيقات في المقام الأول على رفاهية الطفل والأسرة. تشير الدراسات التي تمت مراجعتها إلى أن الفقر المدقع والحاجة إلى كسب الدخل أو الصدمات الخارجية، كالأزمات الصحية أو الوفيات في الأسرة، تشكل بالنسبة إلى بعض الأطفال السبب الرئيسي وراء تسربهم.[95] بالنظر إلى مركزية خدمات الدعم لضمان إمكانية استمرار هؤلاء الأطفال الذين يعانون من أضرار متعددة في الذهاب إلى المدرسة والتعلم فيها، يتم تحليل جودة خدمات الدعم وتوافرها في فلسطين. بالمقابل، تركز المجموعة الثالثة من المعيقات بشكل رئيسي على المعيقات الاقتصادية الناشئة عن تكاليف التعليم. وتركز المجموعة الرابعة من المعيقات- استناداً إلى نتائج المقابلات التي أجريت مع المستجيبين الرئيسيين- على السياسات والممارسات الإدارية التي تسهم في إقصاء بعض الأطفال من التعليم.

وترتبط هذه الفئات الأربع من المعيقات ارتباطاً وثيقاً بالخصائص الثلاث للأطفال غير الملتحقين بالمدارس، التي تم التطرق إليها في الفصل السابق، أي الأطفال من الأسر الضعيفة والأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 15-14 عاماً والأطفال ذوي الإعاقة. وكما هو مفصل في بقية هذا الفصل، من المرجح أن تتأثر هذه المجموعات بشكل سلبي بسبب تدني جودة التعليم ومحدودية توفير خدمات التعليم المخصصة وخدمات الدعم المجزأة وارتفاع تكلفة التعليم والممارسات الإدارية الإقصائية.

وبناءً على هذه المجموعات الأربع من المعيقات، يصف الفصل التحديات التي تواجه وزارة التربية والتعليم العالي في الحصول على البيانات واستخدامها لتحديد الأطفال المعرضين لخطر الإقصاء ومنع حدوث ذلك. ولتحقيق هذه الغاية، تم وصف السياسات والممارسات الإدارية الحالية بهدف تسليط الضوء على الفرص الضائعة لمنع الإقصاء من التعليم نتيجة لضعف التصميم وتناقضات التنفيذ في جمع البيانات وبروتوكولات التدخل. ويختتم الفصل بملخص لجميع مجموعات المعيقات. وتجدر الإشارة إلى أن المعيقات والسياسات الموضحة في هذا الفصل تم تحديدها مع وزارة التربية والتعليم العالي كعنصر أساسي يوضع في الاعتبار. وبالتالي، فإن الجهود التي تبذلها الوزارات الأخرى والأونروا والجهات الفاعلة الدولية الأخرى تعطى اهتماماً أقل نسبياً. وللسبب نفسه، تستبعد التحليلات الجهود ذات الصلة التي يقوم بها المجتمعات المحلية والمنظمات المحلية.

في حين أن الفصل لا يقدم نقاشاً تفصيلياً حول المعيقات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والسياسية المحلية، فإنه لا يزال مدركاً لتجزئة حوكمة التعليم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن التحديات التي يطرحها تمويل التعليم غير المتنبأ به وغير الكافي خاصة في قطاع غزة. تسعى مقترحات التغيير السياساتية والتدخلات الجديدة إلى أن تكون على دراية كاملة بهذه القيود وعواقبها على جدوى التدخلات الجديدة.

وأخيراً، ترتبط المعيقات التي تحول دون الوصول إلى التعليم الجيد في دولة فلسطين بالنزاع الذي طال أمده والجولات المتكررة من النزاع المسلح والاحتلال. ويشمل ذلك حوادث انتهاك الحق في التعليم مثل الهجمات والتهديدات بالهجمات على المدارس وعلى الطلاب أو المدرسين، اعتقال واحتجاز الطلاب، والتدخلات الأخرى المتعلقة بالحق في التعليم مثل القيود المفروضة على الوصول والتأخيرات بسبب نقاط التفتيش، والاستخدام العسكري للبنية التحتية للمدارس، وهدم المدارس أو الفصول الدراسية. كما يؤثر الحصار على غزة على توافر وتكاليف المواد اللازمة لبناء وتأهيل المدارس مما يقلل الاكتظاظ في الفصول والمدارس. إن الأثر السلبي للاحتلال والنزاع على التعليم أشد وطأة على الطلاب الذين يعيشون في المنطقة ج من الضفة الغربية، التي تخضع للسيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية، وفي القدس الشرقية وقطاع غزة.

[95] المرجع نفسه

2.3 المعيقات المتعلقة بجودة التعليم: خدمات التعليم غير المصممة لتلبية الاحتياجات

1.2.3 خلفية عن خدمات التعليم المصممة لتلبية الاحتياجات

لكي يتسنى لكل طفل التسجيل في الوقت المناسب والحضور المنتظم وإكمال التعليم الأساسي بنجاح، يجب تكييف عمليات التعلم ونماذج التنفيذ لتلبية احتياجاتهم الفردية. إن طبيعة الركن الأساسي المتعلق بـ "التعليم الجيد للجميع" تجعله هدفاً متحركاً. وبعبارة أخرى، لا يوجد أي مستوى من التحسن في تكييف عمليات التعلم ونماذج التنفيذ بشكل كافٍ حتى يكتسب كل طفل المهارات الأساسية اللازمة للتعلم مدى الحياة. يجب مراجعة التحليلات الواردة في هذا القسم في ضوء ذلك بحيث لا يتم تفسيرها على أنها استخفاف بالجهود الحالية في دولة فلسطين في هذا المجال.

بشكل عام، يشير التعليم المصمم لتلبية الاحتياجات إلى تكييف عمليات التعلم ونماذج تنفيذ التعليم إلى الاحتياجات المختلفة للأطفال. داخل المدرسة، يمكن أن تأخذ عملية التعليم المصممة أشكالاً مختلفة، بما في ذلك تصميم المناهج المرنة وأنواع مختلفة من فرص التعلم العلاجية للأطفال ذوي المستويات الأدنى من التحصيل الدراسي والتعليم الخاص والمتكامل والشامل للأطفال ذوي الإعاقة، أو التعليم المسرّع للأطفال الذين تجاوزوا السن. وخارج المدرسة، يمكن تخصيص نماذج لتقديم الخدمات التعليمية بأشكال مختلفة، مثل مدارس الاستلحاق للأطفال خارج المدرسة والفصول الدراسية المتنقلة للأطفال الرّحل والأطفال العاملين في الزراعة وبرامج التعلم الذاتي للأطفال الذين لا يمكنهم مغادرة المنزل والمدارس المسائية للأطفال العاملين وإنشاء مدارس بديلة في مستشفيات الأطفال ومراكز الأحداث.

يرتبط توفير خدمات تعليمية مصممة خصيصاً، ليس فقط في دولة فلسطين ولكن في كل مكان، ارتباطاً وثيقاً بالجهود الأوسع لتحسين جودة التعليم ونتائج التعلم. فعلى سبيل المثال، ترتبط نتائج التعلم المتدني ارتباطاً وثيقاً بخدمات التعليم غير الملائمة التي تتجاهل الاختلافات في احتياجات الأطفال وقدراتهم. وبالمثل، فإن العوامل التي يمكن أن تؤثر سلباً على جودة التعليم هي عوامل يمكن أن تحول دون توفير خدمات تعليمية مصممة بشكل فعال، كأحجام الفصول الكبيرة وتدنّي مؤهلات المعلمين والممارسات التربوية غير الفعالة والمناهج المثقلة وغير المرنة والبنى التحتية المدرسية غير المناسبة.

غير أن الجهود العامة لتحسين جودة التعليم من غير المرجح أن تعالج بفعالية احتياجات التعلم للطلاب ذوي الأداء الأكاديمي المنخفض خاصة في سياق فلسطين. يتميز نظام التعليم الفلسطيني بمستويات عالية من عدم المساواة في مخرجات التعلم. إنّ مستويات التباين في الأداء الأكاديمي للطالب وبالتالي عدم المساواة في نتائج التعلم في فلسطين، هي عالية بشكل ملحوظ عند مقارنتها على المستوى الإقليمي والدولي.[96] النسبة المئوية للمدرسين في دولة فلسطين الذين يعتبرون أن طريقة تعليمهم محدودة بسبب افتقار الطلاب للمعرفة أو المهارات المطلوبة أعلى من جميع البلدان الأخرى تقريباً،[97] مما يشير إلى أنه بالمقارنة مع أقرانهم في الدول الأخرى، فإن عدداً أكبر من الطلاب الفلسطينيين يتقدمون في التعليم الأساسي دون اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب المتوقعة. تتطلب هذه المستويات العالية من عدم المساواة في مخرجات التعلم المزيد من التدخلات المستهدفة والمصممة لتحسين جودة التعليم للطلاب ذوي الإنجازات الأكاديمية الأقل.

2.2.3 الأطفال المتأثرون بعدم كفاية توفير خدمات تعليمية مصممة لتلبية الاحتياجات

بينما يتأثر جميع الأطفال بعدم توفير خدمات تعليمية ملائمة بشكل كافٍ، فمن المحتمل أن تتأثر مجموعات معينة من الأطفال بشكل أكثر حدة. تشمل هذه الفئات الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال ذوي التحصيل الأكاديمي المنخفض والأطفال الذين تعطلت دراستهم والأطفال الرّحل وشبه الرّحل والأطفال العاملون والأطفال المتزوجون والأطفال الحوامل والأطفال الذين لديهم أطفال والأطفال الذين تسربوا من المدارس والأطفال الذين تجاوزوا السن والأطفال ممن هم في نزاع مع القانون والأطفال الذين يعانون من أمراض مزمنة.

إن توفير التعليم المصمم لتلبية الاحتياجات في المدرسة بشكل مناسب يعني أن الأطفال الذين يرتادون المدرسة بانتظام يمكنهم التعلم أثناء وجودهم في المدرسة، بغض النظر عن احتياجاتهم التعليمية. من خلال تحسين جودة عمليات التعلم لهؤلاء الأطفال، يقلل التعليم المصمم لتلبية الاحتياجات داخل المدرسة من خطر تسرب الأطفال قبل إكمال الصف العاشر. بالنسبة للأطفال الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المدارس العادية بشكل يومي لأن أسرهم هم شبه رحل، أو لأنهم محتجزون، أو لأنهم يعانون من مرض مزمن يتطلب فترات طويلة من العلاج في المستشفى، أو لأن لديهم أحد الوالدين فقط، تتيح خدمات التعليم المصممة لتلبية الاحتياجات خارج المدارس لهؤلاء الطلاب مواصلة التعلم رغم عدم قدرتهم على الالتحاق بالمدارس العادية.

م. هي طفلة عمرها 15 عاماً. وهي الصغرى من بين ستة أطفال وأول شخص في أسرتها يخرج من المدرسة قبل إكمال الصف العاشر. قرر والدها إخراجها من المدرسة عندما كانت في الصف الثامن. وقال عندما سُئل عن كيف انتهى المطاف بها عند خروجها من المدرسة: "قررت أن أخرجها من المدرسة وعندما أتخذ قراراً، لا أطلب رأي أحداً فيه." وأكدت والدة م.: "اتخذ والدها القرار ولم يتشاور مع أي أحد".

يشرح الوالد أن م. لم تؤدي الواجبات المدرسية وكانت تشاهد التلفاز طوال الوقت: "أنا لا أراها تدرس لذا أخرجتها من المدرسة". لم يكن التحصيل الأكاديمي لـ م. مرتفعاً ولكنها لم ترسب في أي صف، وكانت تتردد على مدرسة الأونروا في مخيم جنين بانتظام. وفقاً لمرشدة المدرسة، كانت م. محبوبة من قبل كل من المعلمين والأصدقاء.

بعد أن أبلغت م. المدرسة بقرار والدها، التقت مرشدة المدرسة والمدير مع م. ووالديها لتحسين تحصيلها الأكاديمي ولعكس قرار والدها. "ليس لدي أي فكرة عن السبب الذي يجعل والدها لا يريدها أن تستمر في المدرسة"، تقول مرشدة المدرسة.

"اتخذ والدي القرار. أشعر بالسوء الشديد." تقول م.. "احتفظت بالزي الموحد. كنت أقوم بتنظيم خزانة ملابسي ووجدته فأرتديته لأنني اشتقت للمدرسة . أحياناً آمل أن أعود وأحياناً لا. أرى الجميع يذهبون إلى المدرسة في الصباح وأبقى في المنزل. أشعر بالندم."

3.2.3 السياسات والبرامج الحالية لتزويد خدمات تعليم مصممة لتلبية الاحتياجات

يقدم هذا القسم وصفاً موجزاً للجهود الحالية في توفير خدمات تعليمية مصممة لتلبية الاحتياجات في دولة فلسطين بهدف تسليط الضوء على الثغرات والتحديات. بشكلٍ عام، إن السياسات الرامية إلى تحسين نوعية التعليم عامة في نهجها ولا تستهدف الأطفال ذوي التحصيلات الأكاديمية الأقل. تتميز خدمات التعليم المصممة لتلبية الاحتياجات داخل المدارس بالتنفيذ غير المناسب بسبب القيود المفروضة على الموارد، على الرغم من الجهود السياسية البارزة مثل سياسة التعليم الشامل التي وضعتها الوزارة في 2015. وبالمثل، فإن خدمات التعليم المصممة لتلبية الاحتياجات خارج المدارس محدودة بشكل عام من حيث تغطيتها وجودتها.

السياسات والبرامج الحالية لتزويد خدمات تعليم مصممة لتلبية الاحتياجات داخل المدارس

يرتبط توفير خدمات تعليمية مصممة لتلبية الاحتياجات داخل المدارس ارتباطاً وثيقاً بالجهود الأوسع لتحسين جودة التعليم ونتائج التعلم. ومن ثم، يقدم هذا القسم خدمات تعليمية مصممة لتلبية الاحتياجات داخل المدارس على خلفية الجهود المستمرة لتحسين جودة التعليم في دولة فلسطين.

يعتبر تحسين الجودة الشاملة للتعليم عنصراً أساسياً في استراتيجيتي تطوير التعليم الثانية والثالثة لوزارة التربية والتعليم العالي، وما زال يشكل محور جهود الإصلاح الجارية. إن استراتيجية تعليم المعلمين الخاصة بوزارة التربية والتعليم العالي التي تم تقديمها في إطار استراتيجية تطوير التعليم الثانية وإصلاح المناهج المستمر الذي تم تقديمه في إطار استراتيجية تطوير التعليم الثالثة، والجهود التي بُذلت مؤخراً بشأن تعليم المهارات الحياتية والمواطنة، هي ثلاثة تدخلات ملحوظة في هذا الصدد.

تتطلب التحسينات الجوهرية في جودة التعليم إجراء إصلاحات متزامنة بشكل جيد عبر العديد من المجالات، بما في ذلك المناهج الدراسية والمواد التعليمية وتقييم الطلاب وكفاءات وممارسات المعلمين وإشراف المعلمين، وبالتالي فهي صعبة من حيث التنفيذ. تشير المراجعات لجهود الإصلاح في دولة فلسطين على مدى العقد الماضي إلى أن محاولات تحسين كفاءات وممارسات المعلمين قد تم إعاقتها جزئياً كنتيجة للتأخر في إدخال تغييرات على المناهج الدراسية التي تعتبر مثقلة وشديدة ومركزة على الطلاب الأكثر تيقظاً.[98] وكامتداد، بقيت أنشطة تقييم تعلم الطالب التي عفا عليها الزمن كما هي،[99] مما عطّل التغييرات في الممارسات التربوية التي كان من المتوقع أن تتبع استثمارات مكثفة في تدريبات المعلمين. ومن المتوقع أن تعالج بعض هذه التحديات عن طريق جهود إصلاح المناهج المستمرة مقترنة بالجهود المبذولة لتحسين تعليم المهارات الحياتية والمواطنة.

إنّ برامج وزارة التربية والتعليم العالي لتحسين الخدمات التعليمية المصممة لتلبية الاحتياجات داخل المدارس هي غير كافية فيما يتعلق بتغطيتها واستمراريتها ونوعية تنفيذها على مستوى المدرسة، على الرغم من الجهود القوية التي تبذلها الوزارة في إدخال سياسات جديدة مثل سياسة التعليم الشامل. يتضمن التدخل الذي يشمل أوسع تغطية في الوقت الحالي المعلمين من أجل تطوير خطط تعلم إصلاحية في بداية كل عام دراسي لأولئك الأطفال الذين لديهم تحصيلات أكاديمية متدنية. قد تتضمن خطط التعلم هذه توفير مواد تعليمية بديلة لهؤلاء الأطفال، وتنظيم أنشطة التعلم بين الأقران، وتقديم دروس علاجية قبل أو أثناء أو بعد المدرسة. تشير المقابلات التي أجريت مع مدراء المدارس والمدرسين إلى أن جودة الخطط العلاجية وتنفيذها الفعال تختلف حسب المعلمين وأولويات المدراء لهذه الخطط بالإضافة إلى الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة للمدرسة.

ويعتبر التعليم الشامل سياسة أخرى لوزارة التربية والتعليم العالي ذات تغطية وطنية تتميز بالتنفيذ المجزأ.[100] انطلاقاً من برنامج التعليم الجامع الذي تبنته وزارة التربية والتعليم العالي في 1997 وتليها 'حزمة التعليم المتعقلة بالتعليم الشامل والصديق للطفل'، ما زال التصميم الفعال للتعليم داخل الفصول الدراسية يواجه تحديات ذات صلة بالموارد.[101] وتشمل هذه التحديات المتعلقة بالموارد تكيف المرافق وتوفير الأدوات الداعمة الكافية وتطوير كفاءات المعلمين.[102] وبالنظر إلى هذه التحديات، فإن سياسة التعليم الشامل التي أدخلت مؤخراً والتي تتضمن نهج المسار المزدوج الذي يجمع بين التغييرات المنهجية والدعم الفردي تعتبر تطوراً إيجابياً في هذا الصدد.[103]

وتعتبر غرف مصادر التعلم تدخلاً ملحوظاً آخر لتوفير خدمات تعليمية مصممة داخل المدارس.[104] يوفر المعلمون المعينون في هذه الغرف خدمات تعليمية مصممة للأطفال في الصفوف من الأول إلى الرابع الذين لديهم احتياجات تعليمية خاصة،[105]

---

[98] المعهد الدولي للتخطيط التربوي وإنقاذ الطفولة، المؤسسات المجزّأة: التعليم والأزمة المتأصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2001، اليونسكو، 2007؛ وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم 2019-2014: أمّة قائمة على التعلّم، آذار 2014؛ تحليل قطاع التعليم الخاص بالبنك الدولي والضفة الغربية وغزة: الإنجازات المثيرة للإعجاب في ظل الظروف القاسية والطريق إلى الأمام لتعزيز نظام التعليم الجيد، 7 أيلول 2006؛ وزارة التربية والتعليم العالي، "تقييم الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم (EDSP 2008-2012) لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية: مسودة التقرير النهائي"، 30 حزيران 2013.

[99] وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم 2019-2014: أمة قائمة على التعلّم، آذار 2014؛ البنك الدولي، التقرير القُطري SABER: تقييم الطلاب، 2013.

[100] يرجى ملاحظة أن الأونروا اعتمدت أيضاً سياسة واستراتيجية شاملة للتعليم على مستوى الوكالة، والتي لم تتم مناقشتها في هذا التقرير نظراً لتركيز التقرير الأساسي على سياسات وبرامج وزارة التربية والتعليم. يمكن الاطلاع على تفاصيل سياسة الأونروا الشاملة للتعليم وتنفيذها على موقع الأونروا على الإنترنت.

[101] وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم 2019-2014: أمة قائمة على التعلّم ، آذار 2014.

[102] المرجع نفسه.

[103] معهد التنمية في الخارج، وزارة التنمية الاجتماعية واليونيسف، كل طفل مهم: فهم احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة ومنظوراتهم في دولة فلسطين، ديسمبر 2016.

[104] وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم 2019-2014: أمة قائمة على التعلّم ، آذار 2014.

[105] معهد التنمية في الخارج، وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، كل طفل مهم: فهم احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة ومنظوراتهم في دولة فلسطين، كانون الأول 2016؛ البنك الدولي، الإعاقة في الأراضي الفلسطينية: تقييم الوضع والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، نيسان 2016.

والأطفال ذوي التحصيل الأكاديمي المنخفض، فضلاً عن برامج التعلم المسرّعة للأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالمدرسة. اعتباراً من كانون الثاني 2017، كان هناك 123 غرفة مصادر تعلم في جميع المدارس الحكومية البالغ عددها 1285 مدرسة والتي توفر درجات مختلفة من التعليم الأساسي. وبعبارة أخرى، هناك أقل من مدرسة واحدة من بين كل عشر مدارس حكومية لديها غرف مصادر لتسهيل توفير فرص تعليمية مصممة للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والأطفال ذوي التحصيل الأكاديمي المنخفض. بالإضافة إلى ذلك، في حالة برامج التعلم المسرّعة للأطفال الذين تجاوزوا السن، من المتوقع أن تطلب المدرسة موافقة وزارة التربية والتعليم العالي من خلال مكاتب مديريات التربية والتعليم العالي، ومع ذلك لا يتم تزويدها بموارد إضافية لتنظيم مثل هذه البرامج.

هناك مجموعة أخرى من التدخلات لتوفير خدمات تعليمية مصممة لتلبية الاحتياجات داخل المدارس تتضمن تقديم برامج ما بعد المدرسة وفي عطلة نهاية الأسبوع وخلال الصيف للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة و/أو الأطفال الذين لديهم تحصيل أكاديمي منخفض. وغالباً ما تكون هذه البرامج قد بدأت من قبل المدارس نفسها أو من خلال البرامج التي تمولها الجهات المانحة، مثل "التعلم من خلال اللعب". ومع ذلك، فإن هذه البرامج محدودة من حيث استمراريتها وتغطيتها بسبب محدودية التمويل المقدم من الجهات المانحة.

وتجدر الإشارة إلى أن جودة البنية التحتية للمدارس وتوافر المرافق لا تزال تمثل تحدياً كبيراً أمام توفير خدمات تعليمية مصممة لتلبية الاحتياجات داخل المدارس بشكلٍ خاص، لا سيما في قطاع غزة والمنطقة ج والقدس الشرقية.[106] وبينما بُذلت جهود جديرة بالثناء لتحسين البنية التحتية للمدارس منذ 1994 وأسفرت عن إنجازات ملحوظة في الضفة الغربية،[107] لم يتمكن الأطفال في المنطقة ج والقدس الشرقية من الاستفادة بالتساوي من هذه التحسينات بسبب القيود الهيكلية المترتبة على الاحتلال.[108]

وفي قطاع غزة، أحبطت الآثار المجتمعة للحصار والاجتياحات العسكرية والقيود المالية، الجهود الهادفة إلى التغلب على قيود البنية التحتية. ونتيجة لذلك، فإن حوالي ثلث جميع المدارس الحكومية التي توفر التعليم الأساسي والثانوي، ونحو نصف مدارس الأونروا، تنفذ حالياً نموذجاً للتعليم قائماً على فترتين في غزة.[109]ومع ذلك، فإن نسبة التلاميذ إلى الفصول الدراسية في قطاع غزة أعلى بشكل ملحوظ من الضفة الغربية خاصة في المدارس الحكومية.[110] إن ارتفاع معدل انتشار نموذج الفترتين ونسبة التلاميذ / الصف المرتفعة بشكل ملحوظ في قطاع غزة تزيد من خطر تسرب الأطفال لأنها تحد من: 1) وقت التدريس؛ 2) فرص تعزيز التعلم؛ 3) توفير برامج التعليم العلاجي؛ 4) خدمات الإرشاد النفسي. 5) الوصول المادي للمرافق المدرسية للأطفال ذوي الإعاقات المعينة؛ و) توافر الأنشطة اللاصفية. [111]

السياسات والبرامج الحالية لخدمات التعليم المصممة لتلبية الاحتياجات خارج المدارس

توفر خدمات التعليم المصممة لتلبية الاحتياجات خارج المدارس للأطفال فرصة لتعلم المهارات الأساسية لمحو الأمية والحساب والمهارات الحياتية رغم عدم قدرتهم على الالتحاق بالمدارس العادية. قد لا يتمكن الأطفال من الذهاب إلى المدارس العادية لأسباب مختلفة. قد يكون الطفل في مركز الأحداث، أو قد يكون رهن الاحتجاز المنزلي، أو قد يعاني من مرض أو إعاقة تعرقل مغادرته للمنزل. قد تعيش عائلة الطفل حياة بدوية أو شبه بدوية أو قد يعيش الطفل في مكان بعيد للغاية. قد يكون الطفل قد ترك المدرسة ويعتبر الآن "كبير جداً" لإعادة تسجيله في مدرسة عادية.

[106] منظمة الأمم المتحدة للطفولة، المدارس الصديقة للطفل: دراسة حالة - الأرض الفلسطينية المحتلة، اليونيسف، 2011.

[107] المعهد الدولي للتخطيط التربوي وإنقاذ الطفولة، المؤسسات المجزّأة: التعليم والأزمة المتأصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2001، اليونسكو، 2007؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تحليل حالة الأطفال الفلسطينيين في دولة فلسطين - 2013، 2014؛ وزارة التربية والتعليم العالي، "تقييم الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم (2012-2008) لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية: مسودة التقرير النهائي"، 30 حزيران 2013.

[108] منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "التعليم في القدس الشرقية"، حزيران 2016 (وثيقة داخلية)؛ وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم -2014 2019: أمة قائمة على التعلّم، آذار 2014؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، جودة التعليم والإنصاف في القدس الشرقية، 2012؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "مدارس البدو التي تقاتل من أجل البقاء في المنطقة "ج": أطفال الكعابنة وخان الأحمر، 2011.

[109] في قطاع غزة، كانت هناك 395 مدرسة حكومية تقدم التعليم الأساسي الثانوي، وتم الإبلاغ عن أن 130 من هذه المدارس (32.9 في المائة) تتبع نموذجاً قائم على فترتين خلال العام الدراسي 2014 - 2015. وفي قطاع غزة أيضاً، كانت هناك 257 مدرسة تابعة للأونروا توفر التعليم الأساسي، وتم الإبلاغ عن 109 من هذه المدارس (42.7 في المائة) تتطبق نظام الفترتين خلال السنة الدراسية 2015-2014 (وزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية ، 2016-2015.

[110] نسبة التلميذ / الصف للفئات من 1 إلى 10 هي كما يلي: مدارس الأونروا في الضفة الغربية - 32؛ مدارس الأونروا في قطاع غزة - 39 مدرسة. مدارس وزارة التربية والتعليم العالي في الضفة الغربية 27.8؛ مدارس وزارة التربية والتعليم العالي في قطاع غزة - 37.9 (وزارة التربية والتعليم، الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، 2016-2015).

[111] منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تحليل حالة الأطفال الفلسطينيين في دولة فلسطين - 2013، 2014.

إن السياسات والبرامج القائمة لتوفير خدمات تعليمية مصممة لتلبية الاحتياجات خارج المدارس العادية محدودة في تغطيتها وجودتها. برامج التعليم الموازي وبرامج محو الأمية هي التدخل الرئيسي الذي تقدمه وزارة التربية والتعليم العالي في هذا المجال. تقدم برامج التعليم الموازي دروساً للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً والذين يتمتعون بمهارات أساسية في القراءة والكتابة، وتوفر برامج محو الأمية دروساً للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً والذين لا يتمتعون بمهارات أساسية في القراءة والكتابة. وتتوفر هذه البرامج في بعض المقاطعات وليس جميعها. وخلال العام الدراسي 2017-2016، التحق 103 أطفال ببرامج تعليمية موازية وكان ما مجموعه 289 طفلاً مسجلين في برامج محو الأمية في الضفة الغربية. [112]

لمعت عيون أ. عندما سئل عما يود القيام به في المستقبل. أجاب بحذر: "أنا أحب الدراسة. أتمنى أن أحصل على درجة الدكتوراه" وافقه الأب قائلاً: "عقله يشبه الكمبيوتر." يضيف الأب ويصف كيف أن أ. حل بسهولة مسألة رياضيات لم يستطع لا هو ولا أستاذ أ. حلها.

كان أ. طالباً متفوقاً في صفه خلال السنوات القليلة الأولى من دراسته في شرق غزة. كان محبوباً من قبل معلميه وأقرانه في مدرسته. بعد إكماله ست سنوات في مدرسة للأطفال ذوي الإعاقة، انتقل إلى مدرسة حكومية للالتحاق بالصف السابع. قام بالتكيف مع مدرسته بسرعة، وكان مدعوماً من قبل مدير المدرسة الذي كفل أن تكون قاعة أ. الدراسية في المستوى الأرضي ورتب تسهيل مواصلاته إلى المدرسة عن طريق سيارة تابعة للوزارة.

تغير كل شيء في الصف الثامن. قام مدير جديد تم تعيينه حديثاً بنقل غرفة صف أ. إلى الطابق الرابع. وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلها والديه، إلا أن مدير المدرسة الجديد لم ينقض قراره. وبسبب عدم قدرته على تسلق الدرج بمفرده والوصول إلى فصله الدراسي بأمان، اضطر أ. للانتقال إلى مدرسة جديدة. وواجه صعوبة في التكيف مع المدرسة الجديدة. بعد فترة وجيزة من نقله، ساءت حالة ساقيه. سافر إلى مصر للعلاج حيث حثه الطبيب على الراحة لمدة عام.

ولمدة عامين تقريباً، لم يتمكن أ. من الذهاب إلى المدرسة. ومع ذلك، استمر في الدراسة من المنزل مستخدماً كتب إخوته المدرسية وجهاز حاسوب أشتراه له والداه. وفي نهاية السنتين، أعطي أ. الخيار للعودة إلى الصف الثامن أو للتسجيل في مركز التعليم الموازي، واختار الخيار اللاحق. يحضر أ. الآن البرنامج بنجاح في مركز التعليم الموازي ويخطط لإجراء امتحان التوجيهي للتخرج كخطوة تالية لتحقيق هدفه النهائي المتمثل في الحصول على درجة الدكتوراه.

وتعتبر المراكز المهنية التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل والأونروا ومزودو الخدمات الخاصة تدخلاً هاماً آخر يقدم خدمات تعليمية مصممة لتلبية الاحتياجات خارج المدارس العادية. تختلف هذه المراكز المهنية من حيث الحد الأدنى لعمر الالتحاق والحد الأدنى من متطلبات التعليم، فضلاً عن مدة البرامج التدريبية المقدمة.[113] وتتوفر هذه المراكز في بعض المقاطعات وليس جميعها. ومن بين البرامج المهنية المختلفة، فإن مراكز إعادة التأهيل التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية هي الأقرب إلى نموذج "فرصة ثانية للتعليم": فهي تقبل أطفالاً بعمر 13 عام بغض النظر عن مستوى تعليمهم، وتقدم دورات تكميلية لبناء المهارات الأساسية لمحو الأمية والحساب وتغطي رسوم المواصلات. في 2016، التحق حوالي 250 طفلاً بثمانية مراكز لإعادة التأهيل المهني التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية في الضفة الغربية. [114]، [115]

إن الدروس المقدمة داخل مراكز تأهيل الأحداث ومدرسة الفصل الواحد في مستشفى أوغوستا فيكتوريا للأطفال الذين يتلقون العلاج للسرطان والأمراض المرتبطة بالكلى هي أنواع أخرى من الخدمات التعليمية المصممة لتلبية الاحتياجات خارج المدارس العادية. وأخيراً، تعتبر مراكز التعليم الخاصة ومدارس الأطفال ذوي الإعاقات المختلفة فئة أخرى من الخدمات التعليمية

[112] وفقاً لبيانات الإدارة التي قدمتها وزارة التربية والتعليم العالي في كانون الثاني 2017، فإن عدد الأطفال الذين يتم الإبلاغ عن حضورهم لهذه البرامج يشمل من هم في سن 19 عاماً. برنامج التعليم الموازي مدته سنتان ويعتبر إنجازه معادلاً لإكمال الصف التاسع. إذا كان الطفل الذي يكمل برنامج التعليم الموازي لا يزال أصغر من 18 عاماً، فسيُسمح له بالتسجيل في الصف العاشر. إذا كان عمر الطفل أكبر من 18 عاماً، فيمكنه التقدم للالتحاق بالمراكز المهنية في وزارة العمل.

[113] تقبل مراكز وزارة العمل طلبات من الأطفال في عمر 16 عام على الأقل وقد أتموا الصف التاسع على الأقل بينما تقبل مراكز الأونروا طلبات من الذين أتموا الصف السادس. من ناحية أخرى، لا تملك مراكز وزارة التنمية الاجتماعية أي متطلبات تعليمية دنيا للمتقدمين.

[114] يعتمد عدد الأطفال المسجلين على البيانات الإدارية التي قدمتها وزارة التنمية الاجتماعية في كانون الثاني 2017.

[115] وفقاً للبيانات الإدارية التي قدمتها وزارة العمل، تم تسجيل 1595 شخصاً في المراكز التسعة التي تديرها وزارة العمل في الضفة الغربية اعتباراً من تشرين الأول 2016. وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن من هم في سن 16 عاماً فقط يمكنهم التسجيل في هذه المراكز التي تديرها وزارة العمل.

المصممة لتلبية الاحتياجات خارج المدارس العادية. تدير العديد من هذه المراكز منظمات غير حكومية وهي مرخصة من وزارة التربية والتعليم العالي.[116] وتدير وزارة التنمية الاجتماعية والأونروا خدمات أخرى،[117] على الرغم من أنها محدودة الانتشار. [118]

4.2.3 الفجوات المتبقية والسياسات الموصى بها

يحدد هذا القسم من التقرير الفجوات المتبقية في السياسات والبرامج القائمة التي توفر خدمات تعليمية مصممة لتلبية الاحتياجات. لا يقترح هذا القسم سياسات محددة أو توصيات برنامجية لسد هذه الفجوات، ويقدم أمثلة على سياسات وبرامج من بلدان أخرى إلى جانب المقترحات التي حددها المستجيبون الرئيسيون في دولة فلسطين والتي يمكن أن تؤدي إلى تدخلات جديدة على المستوى الوطني.

فجوات في خدمات التعليم المصممة لتلبية الاحتياجات داخل المدارس والتوصيات

جودة التعليم وجهود الاستهداف: إن الجهود الحالية المبذولة لتحسين جودة التعليم من خلال التغييرات في المناهج الدراسية وكفاءات المعلمين في دولة فلسطين هي إلى حد كبير تدخلات واسعة النطاق دون تركيز خاص على الأطفال ذوي التحصيل الأكاديمي المنخفض. في بلد مثل دولة فلسطين ذات مستويات متفاوتة من عدم المساواة في مخرجات التعلم والتفاوت الشديد في الأداء الأكاديمي للطلاب،[119] فإن الفوائد الناجمة عن تدخلات تحسين الجودة العامة للأطفال ذوي التحصيل الأكاديمي الأقل ستبقى محدودة ما لم يتم استكمالها بتدخلات أكثر استهدافاً.

هناك طرق مختلفة لاستهداف التدخلات لتحسين جودة التعليم. وبالمثل، بالنسبة للجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية للمدارس في إطار برنامج دعم التعليم الثانوي الثالث، يمكن إعطاء الأولوية لعدد مختار من المدارس ذات الأداء المنخفض لتكثيف جهود تحسين الجودة. ويمكن توفير الحوافز للمعلمين ذوي الأداء العالي للعمل في هذه المدارس، مثل التقديرات المهنية ومكافآت الرواتب وتفضيليهم للمشاركة في برامج التدريب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن دفع تكاليف المدرسين الذين يعملون في المدارس منخفضة الأداء لوقت عمل إضافي بعد ساعات التدريس الأساسية لتمكينهم من العمل مع الأطفال ذوي التحصيل المنخفض خارج الوقت الرسمي للتدريس.

هناك طريقة أخرى لضمان استفادة الأطفال ذوي الأداء الأكاديمي المنخفض بشكل غير متناسب من الجهود المبذولة لتحسين نوعية التعليم، والتي يمكن أن تتضمن تركيز الجهود في المرحلة التحضيرية للتعليم الأساسي (الصفوف 4-1)، إذ يتم اكتساب مهارات القراءة والكتابة الأساسية ومهارات الحساب في هذه الفترة.

يعد التعلم المكتسب في هذه السنوات المبكرة حاسماً بالنسبة لتسوية مجال تكافؤ الفرص للأطفال الذين لديهم مستويات أقل من الاستعداد عند دخولهم المدرسة والذين يعيشون ضمن بيئات تعلم أقل دعماً في منازلهم. ويعتبر هدف الخطة الاستراتيجية الثالثة لتطوير التعليم المتعلق بتنفيذ نموذج تعليمي متكامل يقلل من عدد الموضوعات خطوة إيجابية في هذا الصدد. يمكن أن تشمل الجهود التكميلية التحول من تدريس مادة معينة إلى تدريس صفي.[120] كما يمكن لمثل هذا التحول أن يأخذ في عين الاعتبار وجود معلم واحد في الفصل الدراسي، بدلاً من مدرسي مواد، من المتخصصين في تدريس مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية في الصفوف المبكرة. تم طرح هذه التوصية من قبل بعض الخبراء في السابق.[121] يمكن لبرامج مثل Palavra de Criança في البرازيل والتي صممت لتحسين نتائج محو الأمية الأساسية من خلال التدخلات المتكاملة في الصفوف المبكرة أن تكون نموذجاً مناسباً للنظر في تطبيقه في فلسطين.

---

[116] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وضع حقوق الأطفال الفلسطينيين 2014، نيسان 2015.

[117] معهد التنمية في الخارج، وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، كل طفل مهم: فهم احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة ومنظوراتهم في دولة فلسطين، كانون الأول 2016.

[118] استناداً إلى البيانات الإدارية المقدمة من المستجيبين الرئيسيين.

[119] البنك الدولي، جودة التدريس في مدارس السلطة الفلسطينية - التعلم من الممارسات المحلية: تحسين أداء الطلاب في الضفة الغربية وغزة، رقم 12، ACS9460 حزيران 2014؛ تحليل قطاع التعليم في البنك الدولي والضفة الغربية وغزة: الإنجازات المثيرة للإعجاب في ظل الظروف القاسية والطريق إلى الأمام لتعزيز نظام التعليم الجيد، 7 أيلول 2006.

[120] تحليل قطاع التعليم الخاص بالبنك الدولي والضفة الغربية وغزة: الإنجازات المثيرة للإعجاب في ظل الظروف القاسية والطريق إلى الأمام لتعزيز نظام التعليم الجيد، 7 أيلول 2006؛ ملكين، إيدان، "الاستشارات المقدمة إلى وزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية لدعم تطوير خطة لإصلاح المناهج: مشروع تقرير"، 20 نيسان 2013؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الاستثمار في التعليم العام في غزة: دراسة حالة، اليونيسف، حزيران 2013.

[120] ملكين، إيدان، "الاستشارات المقدمة إلى وزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية لدعم تطوير خطة لإصلاح المناهج: مسودة تقرير"، 20 نيسان 2013؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الاستثمار في التعليم العام في غزة: دراسة حالة، اليونيسف، حزيران 2013.

يمكن أن تشمل جهود الاستهداف أيضاً تحسين جودة تحديد أولويات الأطفال ذوي التحصيل الأكاديمي الأقل في برامج تدريب المعلمين، وتقييم المعلمين وإشراف المعلمين والتقييمات المدرسية. يمكن لبرامج تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة أن تركز بشكل خاص على بناء الكفاءات لتعليم الأطفال ذوي الأداء الأكاديمي الأقل واستخدام الخطط العلاجية بفعالية في ظل شح الموارد. يمكن تحفيز جهود المعلمين والمدارس لدعم الأطفال ذوي التحصيل الدراسي الأقل من خلال تضمين ذلك كأولوية في تقييمات المعلمين وإشراف المعلمين والتقييمات المدرسية. لتنفيذ ذلك، يمكن دمج المؤشرات التي تقيس التغير الإيجابي في حضور وأداء مجموعات معينة من الأطفال في المقاييس المتبعة لتقييم أداء المعلمين والمدارس، مثل الأطفال ذوي الأداء الأكاديمي الأقل والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين تجاوزوا السن الرسمي للالتحاق بصف معين.

تصميم الخدمات التعليمية داخل المدرسة:

تتسم السياسات والبرامج الحالية لتكييف الخدمات التعليمية حسب الاحتياجات المختلفة للأطفال الأفراد داخل المدارس في دولة فلسطين إلى حد كبير بالتنفيذ غير المناسب والموارد المحدودة. وبافتراض أن الموارد المالية المخصصة للتعليم ستظل محدودة في السنوات القادمة، فإن خيارات السياسات والبرامج المقدمة في هذا القسم تشكل تدخلات ذات تكلفة منخفضة نسبياً يمكن تنفيذها على نطاق واسع واستدامة مع مرور الوقت.

ولتحسين تنفيذ خطط التعليم العلاجي، يمكن لوزارة التربية والتعليم العالي أن تضع إجراءات وآليات دعم على مستوى المدارس وعلى مستوى المديريات لضمان الحد الأدنى من المعايير لمحتوى وتنفيذ هذه الخطط. يمكن للمدارس المستهدفة إقامة اجتماعات شهرية للموظفين حيث يناقش المعلمون الخطط العلاجية والتقدم الذي أحرزه كل فرد من الأطفال الذين تم تحديدهم على أنهم أكثر عرضة للتسرب من المدرسة. يمكن تسهيل هذه العمليات بواسطة برمجيات تم تطويرها لمتابعة تقدم هؤلاء الأطفال وإرسال تنبيهات متابعة بناءً على معايير محددة مسبقاً. من شأن إنشاء منصات تعليمية إقليمية أو محلية للمدرسين تشجع على مشاركة التحديات وتعلم ممارسات أفضل حول التعليم التعويضي، أن يساعد المدرسين على تنفيذ خطط علاجية في بيئات تعلم محدودة الموارد.

يمكن أن يكون تعزيز إتاحة الدعم الفني وكثافته للمدرسين الذين يوفرون التعليم الشامل في غرف الصف الخاصة بهم والمعلمين العاملين في غرف الموارد من أجل التعليم المتكامل، تدخلاً آخر ذي تكلفة منخفضة وعائدات عالية. في الوقت الحالي، يتلقى المعلمون الدعم الفني في هذا المجال من قبل مستشاري التعليم الشامل على مستوى المقاطعات والمدربين الأساسيين للتعليم الخاص والفرق متعددة التخصصات في ثلاثة مراكز للموارد.[122] ومع ذلك، فإن نقص الكادر الوظيفي أمر شائع في جميع مصادر الدعم الفني لخدمات التعليم المخصصة داخل المدارس. لا يوجد سوى 27 مستشاراً جامعياً في التعليم في 16 منطقة تعليمية؛[123] وثلاثة مراكز مصادر تعلم فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة،[124] و24 مدرباً أساسياً للتعليم الخاص وأربعة مستشارين في التعليم الخاص في جميع أنحاء الضفة الغربية.[125] وبالتالي، فإن زيادة عدد الموظفين لمصادر الدعم الفني هذه من المرجح أن يكون لها عوائد عالية من حيث جودة الخدمات التعليمية المصممة لتلبية الاحتياجات داخل المدارس. وغني عن القول، أنه على الرغم من الآثار المالية المترتبة على ذلك، فإن المساهمة في توفير غرف مصادر مزودة بمعلمين مؤهلين في عدد أكبر من المدارس يجب أن يكون أولوية في هذا المجال لكي يتمكن عدد أكبر من الأطفال من الوصول إلى خدمات تعليمية مخصصة في مدارسهم.

وأخيراً، قد يكون إنشاء برامج تعليمية علاجية للأطفال ذوي الإنجازات الأكاديمية الأقل، والتي تستخدم أساليب التدريس المناسبة والمنهج الدراسي الموحد ويمكن تنفيذها من قبل المنظمات غير الربحية التي تعمل مع شبه المتطوعين بالتعاون الوثيق مع وزارة التربية والتعليم العالي، تدخلاً قابلاً للتطبيق من الناحية المالية في السياق الفلسطيني. يستهدف برنامج Balsakhi للتعليم العلاجي الذي تنفذه Pratham، وهي منظمة غير هادفة للربح في الهند، الأطفال في الصفين الثالث والرابع الذين لم يحصلوا على المهارات الأساسية للقدرة على القراءة والحساب، ويمكن أن يكون هذا النموذج مناسباً في هذا الصدد. على الرغم من أن تقديم برامج علاجية صيفية في الضفة الغربية يعد خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، إلا أن البرامج العلاجية التي تقتصر على أشهر الصيف تقع في خطر بأن تكون متأخرة ولاتوفر الدعم الكافي للطلاب الأقل أداء لمنع التسرب، خاصة إذا لم يتم تصميم هذه البرامج وتنفيذها بشكل فعال. يجب تقديم برامج التعليم العلاجي للطلاب على مدار العام سواء أثناء أو بعد ساعات المدرسة لمنع إقصاء الأطفال ذوي الأداء المنخفض من التعليم.

[122] وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم 2019-2014: أمة قائمة على التعلّم، آذار 2014؛ معهد التنمية في الخارج، وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، كل طفل مهم: فهم احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة ومنظوراتهم في دولة فلسطين، كانون الأول 2016؛ البنك الدولي، الإعاقة في الأراضي الفلسطينية: تقييم الوضع والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، نيسان 2016.

[123] وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم 2019-2014: أمة قائمة على التعلّم، أذار 2014.

[124] البنك الدولي، الإعاقة في الأراضي الفلسطينية: تقييم الوضع والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، نيسان 2016.

[125] معهد التنمية في الخارج، وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، كل طفل مهم: فهم احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة ومنظوراتهم في دولة فلسطين، كانون الأول 2016.

فجوات في خدمات التعليم المصممة لتلبية الاحتياجات خارج المدارس والتوصيات

تندرج الفجوات في توافر خدمات التعليم المصممة بشكل مناسب خارج المدارس تحت أربع فئات: 1) الفجوات في برامج تعليم الفرصة الثانية؛ 2) ثغرات في برامج تعليمية مصممة للأطفال في المجتمعات الرعوية؛ 3) الفجوات في برامج التعلم عن بعد للأطفال الذين تعطلت دراستهم؛ و4) ثغرات في برامج تعليمية مصممة للأطفال ذوي الإعاقات المحددة.

برامج تعليم الفرصة الثانية: يُتاح للأطفال غير الملتحقين بالمدارس في دولة فلسطين فرص محدودة "لفرصة ثانية" لاكتساب المهارات الأساسية لمحو الأمية والحساب والمهارات الحياتية. بالنسبة للأطفال غير الملتحقين بالمدارس الذين تقل أعمارهم عن 13 عاماً، لا توجد حالياً برامج تعليمية مصممة لتلبية الاحتياجات خارج المدارس. بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13- 14 عاماً، الذين هم خارج المدرسة، فإن البرنامج التعليمي الوحيد المصمم لتلبية الاحتياجات خارج المدرسة هو برنامج المراكز المهنية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والتي تتمتع بتغطية جغرافية محدودة وتتميز حسب المستجيبين الرئيسيين بأنها ذات جودة غير كافية بسبب محدودية الموارد. بالنسبة إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة والذين يبلغون من العمر 15 عاماً أو أكثر، ولكنهم يفتقرون إلى المهارات الأساسية لمحو الأمية والحساب، فالبديل عن المراكز المهنية في وزارة التنمية الاجتماعية هو برامج محو الأمية التي تديرها وزارة التربية والتعليم العالي والتي تتمتع أيضاً بتغطية جغرافية محدودة.

في الوقت الحالي، فإن برامج التعليم المصممة لتلبية الاحتياجات خارج المدارس التي توفرها وزارة التربية والتعليم العالي للأطفال غير الملتحقين بالمدارس، تستبعد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عامٍ واحد. الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 أعوام هم في سن التعليم الإلزامي، وبالتالي يعتبرون قادرين على التسجيل أو إعادة التسجيل في المدارس العادية لمواصلة تعليمهم. لكن من الناحية العملية، يبدو أن بعض المدراء يتردد في قبول الأطفال الذين لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة أو الذين توقفوا عن الدراسة في الصفوف السابقة، ومن المحتمل أن يكونوا أكبر من سنواتهم الدراسية بأكثر من ثلاث سنوات أو أكثر. وبالمثل، من المرجح أيضاً أن يتردد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة الذين هم أكبر سناً بشكل ملحوظ من زملائهم في الفصل في العودة إلى التعليم. في حين أن توفير التعليم الحصري الفردي داخل المدرسة هو خيار متاح على الورق للمدارس التي ترغب في توفير ذلك، وقد حصل على موافقة وزارة التربية والتعليم العالي للقيام بذلك، فإنه من غير المرجح أن تقوم المدارس بتنفيذ مثل هذه البرامج على نطاق واسع في ظل غياب غرف موارد فيها كادر وظيفي كافي. ويستفيد عدد قليل جداً من الأطفال حالياً من مثل هذه البرامج.

وبالتالي، هناك حاجة إلى أن توفر وزارة التربية والتعليم العالي برامج تعليمية مصممة لتلبية احتياجات الأطفال غير الملتحقين بالمدارس الذين تقل أعمارهم عن 15 عام. ويمكن أن تتضمن برامج تعليم الفرصة الثانية المخصصة لهؤلاء الأطفال تدريس مسائي أو خلال عطلة نهاية الأسبوع يقدمه مدرسون متطوعون متقاعدون، وأن تكون مجهزة بتكنولوجيا المعلومات التي تدعم التعليم الذاتي. بما أن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس هم أكثر عرضة للانخراط في ساعات أطول من عمالة الأطفال وهم أقل استعداداً للالتزام بساعات طويلة من التعليم المنتظم، فإن برنامجاً جديداً سيحتاج إلى استيعاب التزامات العمل الخاصة بهم حيثما أمكن، ويصمم منهجاً مناسباً لاحتياجاتهم ويوظف النهج التربوية المناسبة. وبالمثل، يجب أن تستوعب هذه البرامج اهتمامات الأسر المحافظة فيما يتعلق بحضور بناتها في هذه البرامج. وسوف يحتاج بعض المشاركين في هذه البرامج إلى الدعم من المرشدين التربويين والعاملين الاجتماعيين.

وبالمثل، يمكن أن تكون البرامج الهادفة إلى تحسين نوعية المراكز المهنية الحالية لوزارة التنمية الاجتماعية وبرامج التعليم في وزارة التربية والتعليم العالي والجهود المبذولة لجعلها متاحة على نطاق أوسع، جزءاً من مبادرة أكبر لتزويد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بفرص ثانية متاحة ومقبولة. وكجزء من هذه الجهود أيضاً، يمكن دعم المنظمات غير الربحية أو الربحية لتقديم خدمات تعليم الفرصة الثانية للأطفال خارج المدرسة. ولهذه الغاية، هناك نموذجان بديلان للتمويل يمكن النظر فيهما هما الإعانات القائمة على النتائج وسندات تأثير التنمية، والتي تستخدم حالياً لبرامج بناء مهارات الشباب في فلسطين.

وبشكل أعم، يبقى الإصلاح الشامل للتعليم والتدريب التقني والمهني في دولة فلسطين أمراً ملحاً لضمان طرق تعليمية بديلة للأطفال الذين لديهم تحصيل أو اهتمام أكاديمي أقل ويخرجون حالياً من الصفوف العليا. يمكن أن تقدم جهود الإصلاح المستمرة فرصاً عالية الجودة للتعليم الفني والمهني للأطفال في سن أصغر وبالتوازي مع المنهج الدراسي المعدل. تمثل المبادرة الأخيرة لتجريب دمج الحصص المهنية في الصفوف من السابع إلى التاسع جهداً ملحوظاً في هذا الصدد. ومن المحتمل أن تمنع هذه التغييرات بعض النزوح من الصفوف العليا من التعليم الأساسي.

"يؤسفني أن أترك المدرسة. كان علي ألّا أستمع لأمي. ولكن الآن لا أستطيع الذهاب إلى أي مكان. أنا على استعداد للعودة إلى المدرسة. لقد أخبرت والديّ أنني أريد العودة إلى المدرسة. لكنهم لا يوافقون،" قالت ر. بعد سبع سنوات تقريباً من تركها المدرسة في الصف الثالث.

تعيش ر. مع أشقائها الخمسة ووالديها في مجتمع بدوي في مسافر يطا في المنطقة ج. عندما حان الوقت لتلتحق ر. بالصف الأول، اضطر والداها إلى إرسالها للبقاء مع أجدادها في مجتمع آخر حيث كان لديهم مدرسة قريبة. خلال ذلك العام، كانت تعود ر. إلى المنزل في عطلة نهاية الأسبوع فقط.

وبعد مرور عام، افتتحت مدرسة في مسافر يطا ولذلك أصبحت ر. تذهب هناك. كان عليها أن تستيقظ في الرابعة صباحاً، وأن تساعد في الأعمال المنزلية، وأن تأخذ حماماً وتمشي إلى المدرسة. في سن الثامنة، أصبحت رحلة ر. وأقاربها إلى المدرسة تتضمن مسيرة طويلة وشاقة. وكلما كان الجو ماطر، كانوا يصلون إلى المدرسة مبللين وملطخين بالطين عند وصولهم إلى المدرسة. وكان الآباء يخرجون للبحث عنهم عندما يتأخرون بسبب قلقهم بشأن عنف المستوطنين وخوفهم على سلامة أطفالهم.

عندما كانت ر. في الصف الثالث، قررت أمها عدم إرسالها إلى المدرسة. كانت والدة ر. قد عادت لتوها إلى المنزل بعد أسبوع في المستشفى وقررت أن ر. بحاجة للبقاء في المنزل للمساعدة والاعتناء بأختها الصغرى. على الرغم من الاحتجاجات الكثيرة من زوجها، قررت والدة ر. أن هذا هو أفضل قرار بالنسبة لـ ر. خاصة بالنظر إلى رحلتها الطويلة إلى المدرسة.

يتضمن جزء كبير من طفولة ر. تنقل عائلتها خلال أشهر الربيع بحثاً عن الطعام لأغنامهم. كانوا يعملون في الحصاد بالإضافة إلى الرعي. وحتى وقت قريب لم يكن لديهم كهرباء في منازلهم.

في العام الماضي، أي بعد مرور حوالي سبع سنوات على ترك المدرسة، قدمت الوزارة لأول مرة سيارة لنقل الأطفال الذين يعيشون في مجتمع ر. إلى أقرب مدرسة. لكن والد ر. قرر أنه في سن الخامسة عشرة، أصبحت ر. أكبر من أن تذهب إلى المدرسة الابتدائية.

برامج تعليمية مصممة لتلبية الاحتياجات للأطفال في المجتمعات الرعوية: يستبعد الأطفال الذين يعيشون في المجتمعات الرعوية من التعليم بمعدلات أعلى في معظم البلدان، ويرجع ذلك جزئياً إلى محدودية البرامج التعليمية التي يسهل الوصول إليها والتي تتناسب مع احتياجاتهم واهتماماتهم وجداولهم اليومية/السنوية. في فلسطين، يتفاقم إقصائهم بسبب أن العديد من المجتمعات الرعوية تعيش في المنطقة ج. حيث تهدم المنازل والمدارس وبسبب التهديد المستمر الناتج عن نظام التصاريح المقيدة.[126] لا تزال خدمات التعليم المتاحة التي توفرها وزارة التربية والتعليم العالي تتغلب على تحديات إمكانية الوصول والتكيف لهذه المجتمعات.

يمكن أن يشمل أحد نماذج البرامج التعليمية المصممة لتلبية احتياجات الأطفال في المجتمعات الرعوية في المنطقة ج. المعلمين المتنقلين الذين ينتقلون إلى المجتمعات الرعوية ويقومون بتدريس فصول دراسية متعددة المستويات. ويمكن أن تستند هذه الفصول الدراسية متعددة المراحل إلى منهج دراسي وعلم تربية يتكيفان مع احتياجات هذه المجتمعات، ويمكن استكمالهما ببرامج تعلم مفتوحة وعن بعد. وفي المناطق التي يمكن للمجتمعات فيها الوصول إلى بعض الطرق، يمكن أيضاً توفير خدمات حافلات مدرسية مجانية أو سيارات رباعية الدفع وتوزيع دراجات على الأطفال كتدابير داعمة لزيادة إمكانية الوصول إلى المدارس الموجودة. بالنسبة للصفوف العليا، يمكن أيضاً دراسة خيارات المدرسة الداخلية المجانية. ليس من المرجح أن يعالج أي نموذج واحد للتعليم المعيّن والميسّر الحواجز المتنوعة والمهمة التي تواجه الأطفال في المجتمعات الرعوية في المنطقة ج، وبالتالي، ستحتاج التدخلات الفعالة إلى الجمع بين مختلف الب+رامج الملائمة للسياق.

برامج التعليم عن بعد: قد يتسبب انقطاع الطفل عن التعليم على المدى المتوسط والطويل في تعثره نتيجة للمشاكل الصحية أو الأزمات العائلية أو الاحتجاز المنزلي ويسّرع في إقصائه من التعليم بشكل دائم، إذا لم يتم توفير فرص التعلم المستمر.

[126] منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "مدارس البدو التي تقاتل من أجل البقاء في المنطقة ج": أطفال الكعابنة وخان الأحمر، 2011.

في الوقت الحالي، سيتم تزويد الأطفال الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة لفترة معينة من الوقت في دولة فلسطين بالكتب والصحائف الدراسية من قبل مدارسهم، وسيتم منحهم خيار إجراء الامتحانات في منازلهم. تثير النتائج الاستطلاعية من المقابلات مع منفذي السياسات القلق حول التنفيذ لهذه السياسة بشكل منتظم. وبشكل أكثر عمومية، فإن المواد التعليمية المقدمة لهؤلاء الأطفال ليست مصممة للتعلم الذاتي ولا تكون مصحوبة ببرامج التعليم عن بعد التي تدعمها وسائل الإعلام وبالتالي،

كان عمر س. سنتين عندما انتقل والداها من منزل أجدادها إلى كهف يملكه عمها في يطا. عاشت س. مع والديها وأختها الكبرى هناك لمدة ثلاث سنوات. عندما انتقلوا إلى منزلهم الحالي قبل سبع سنوات، كان يتألف من غرفة واحدة بدون باب أو نوافذ. بعد فترة وجيزة من انتقالهم، اضطر والدها للتوقف عن العمل في البناء لأن ظهره تأذى بسبب ساعات طويلة من العمل الشاق. ولد الأخ والأخت الصغرى لـ س. في هذا المنزل.

لم تذهب س. إلى المدرسة أبداً. وتقول أنها لا تريد الذهاب إلى المدرسة بسبب ظروفها. وتضيف: "ليس لدي الرغبة في الذهاب إلى المدرسة. أنا أكره المدرسة ولا أحب اسمها أو حتى المرور بجانبها." تخلت أختها الأكبر سناً عن الصف الثالث في الوقت الذي حان فيه تسجيل س. في الصف الأول. في ذلك العمر، كانت س. لا تزال تعاني من بعض مشاكل الكلام. أرادت والدتها تسجيلها في المدرسة ولكن والدها قال ببساطة أنه لم يكن لديه المال لذلك.

الآن، في سن الثانية عشرة، تقضي س. يومها في المساعدة في الأعمال المنزلية واللعب مع أشقائها وأبناء عمومتها ومشاهدة التلفاز. أختها الصغرى عمرها 6 أعوام ولا تذهب إلى المدرسة أيضاً، وهي غير مسجلة لدى وزارة الداخلية. بلغ أخاها الأصغر من العمر 8 أعوام وهو في الصف الثاني ويتم تغطية نفقاته المدرسية من قبل شخص ما في مجتمعه.

تم عرض حالة س. على السلطات المختصة كنتيجة للعمل الميداني لهذا التقرير. كان والد س. قد تقدم سابقاً بطلب للحصول على مساعدة نقدية وتأمين صحي من وزارة التنمية الاجتماعية ولكن لم تتم متابعة حالته على الرغم من أن استماراته تشير إلى أن لديه ثلاثة أطفال خارج المدرسة. شقيق س. الأصغر سُجِّل في المدرسة، لكن لم تتصل المدرسة بالعائلة فيما يتعلق بشقيقاته اللواتي هن خارج المدرسة.

لا تزال هناك فرصة ملحوظة لتطوير برنامج التعلم عن بعد، الأمر الذي من شأنه أن يدعم الأطفال الذين يعانون من اضطرابات في عملية تعليمهم. ويمكن أن تدعم هذه البرامج أيضاً الجهود الأخرى مثل مراكز التعلم الموازية ومراكز إعادة التأهيل المهني التي تستهدف الأطفال خارج المدرسة. كما يمكن أن يصبح توافر مثل هذه البرامج أداة مفيدة لتقليل الآثار المدمرة للتوغلات العسكرية في المستقبل وفترات انعدام الأمن على عملية التعليم. إن برنامج التعليم العلاجي الذي وضعه المعلمون في الخليل في عام 2001 استجابة للاستمرار في الإغلاقات يمكن أن يكون بمثابة نقطة انطلاق مفيدة في هذا الصدد.[127]

إ. هو طفل يبلغ من العمر 13 عاماً وهو أصغر ضمن عشرة أطفال. خلال العامين الماضيين، كان يرعى أغنام عائلته. وقبل ذلك، كان يساعد والدته بحمل الماء والخشب ورعاية الحيوانات في منزلهم. قبل ذلك، كان يتردد على مدرسة ابتدائية في وادي الأردن.

خرج إ. من المدرسة عندما كان في الصف الثالث. في منتصف العام، قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بهدم خيام عائلته وقرر والده الانتقال إلى الجبال حيث ظنوا أنهم لن يواجهوا خطر الهدم. توقف إ. واثنين من أشقائه الأكبر سناً عن الذهاب إلى المدرسة بسبب عدم وجود مدرسة قريبة في الجبال، ولم يكن لديهم وسائل بديلة لمواصلة تعليمهم هناك. وعندما عادوا من الجبل بعد ذلك بعامين، أعادوا التسجيل في الصف الثالث ولكنهم انسحبوا بعد بضعة أشهر فقط. كان هذا العام الماضي. تقول والدة إ. أنه الآن قد سئم من كونه راعياً ويرغب في العودة إلى المدرسة. ولكن الآن، إ هو الوحيد الذي يمكن أن يعتني بالأغنام لأن أشقاءه الكبار يعملون. تقول أم إ. أنها تريده أن يعود إلى المدرسة أيضاً لكن والده لا يسمح بذلك.

[127] المعهد الدولي للتخطيط التربوي وإنقاذ الطفولة، المؤسسات المجزّأة: التعليم والأزمة المتأصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2001، اليونسكو،

خلال 36 سنة منذ أن تزوج والديه، انتقلت عائلة إ. عدة مرات بين الأردن وفلسطين وداخل فلسطين. وبما أن مصدر دخلهم الرئيسي هو الثروة الحيوانية واليد العاملة الزراعية، فإن الأسرة تتحرك أيضاً بشكل موسمي. حتى خلال السنوات القليلة الأولى، التحق إ. وأشقائه بالمدرسة، وعندما جاء شهر نيسان والموسم الزراعي، كان على الأطفال أن يتنقلوا مع والديهم واضطروا إلى التوقف عن الذهاب إلى المدرسة. لم يكن هناك أي وسيلة بديلة للتعلم متاحة لهم أثناء تحركهم. أما خلال الفترة المتبقية من العام، حضر إ. المدرسة بانتظام، وعمل الواجب المدرسي وشارك في الفصل الدراسي، كما يقول معلمه.

من بين إخوته، التحق إ. بالمدرسة لأقصر فترة زمنية. ذهب بعض أشقائه إلى الصف التاسع بأكمله بينما ترك الآخرون الصف السادس والسابع. تتذكر أم إ. زيارة أحد المسؤولين مرة واحدة فقط بعد انسحاب إحدى أخوات إ الأكبر سناً، ولا تتذكر أي شخص آخر اتصل بهم بعد أن تخلى أطفالها الآخرون عن الدراسة.

برامج تعليمية مصممة للأطفال ذوي الإعاقات المحددة: ركزت جهود وزارة التربية والتعليم العالي التي تستحق الإشادة من أجل التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة حتى الآن على الأطفال ذوي القيود البصرية والسمعية والحركية المعتدلة. ونتيجة لذلك، لا تزال المدارس غير مجهزة لتوفير فرص التعلم للأطفال ذوي الإعاقات المعرفية المعتدلة والشديدة، والأطفال الذين يعانون من قيود شديدة في الحركة، والأطفال ذوي الإعاقات المتعددة.[128] يحصل بعض الأطفال ذوي الإعاقات المعرفية المعتدلة على فرصة للتعليم المتكامل، ولكن فقط للصف الرابع وفي المدارس التي تتوفر فيها غرف الموارد - أقل من واحدة من كل عشر مدارس حكومية.[129] ما زالت الجهود المبذولة من أجل التعليم الشامل أو المتكامل لا تشمل الأطفال ذوي الإعاقات المعرفية الشديدة والذين يظل خيارهم الوحيد للتعليم عدد ضئيل من مراكز التعليم الخاصة التي تديرها المنظمات غير الحكومية.

إن مقدمي التعليم المتخصص للأطفال ذوي الإعاقات المعرفية الشديدة والقيود الحركية الشديدة والإعاقات المتعددة قليلة العدد مما يجعلهم غير قادرين على الوصول إلى معظم الأطفال المحتاجين إليها.[130] ومن غير المحتمل أن يتمكن هؤلاء الأطفال من الاستفادة من التعليم الشامل على المدى القصير. وبالتالي، تحتاج دولة فلسطين إلى إنشاء ودعم أكثر من مقدمي خدمات التعليم ومراكز إعادة التأهيل المتخصصة لتوفير برامج تعليمية مصممة لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقات المعرفية الشديدة والإعاقات المتعددة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الجهود الهادفة إلى تمكين ودعم أفراد الأسرة لدعم أطفالهم ذوي الإعاقة، فضلاً عن توفير وسائل نقل متاحة للوصول إلى المدارس، أمراً حاسماً لضمان عدم إقصاء الأطفال ذوي الإعاقات المعرفية الشديدة والإعاقات المتعددة من التعليم.

3.3 معيقات متعلقة بالطفل: خدمات الدعم المجزأة

1.3.3 خلفية عن خدمات الدعم الوقائية

إنّ خدمات الدعم التي تساهم في الرفاهية البدنية والعاطفية والاجتماعية للأطفال في سن المدرسة هي أمور بالغة الأهمية لمنع تسربهم من المدارس، ليس فقط في دولة فلسطين ولكن في جميع أنحاء العالم. ولهذه الخدمات وظيفة مزدوجة. أولاً، تمّكن الأطفال الأكثر هشاشة من الالتحاق بالمدارس بانتظام والتعلم أثناء وجود الطفل في المدرسة. ثانياً، تمكن التدخل الفعّال في الوقت المناسب عندما يواجه الطفل خطر التسرب المفاجئ بسبب صدمة خارجية، مثل أزمة صحية أو وفاة في الأسرة أو انفصال الوالدين أو التعرض للنزاع المسلح والعنف.

يمكن تقديم خدمات الدعم الوقائي داخل المدرسة وخارجها. إن الفحوص الصحية والبرامج الغذائية في المدارس وخدمات الإرشاد النفسي وبرامج الوقاية من العنف في المدارس وتوفير الأجهزة المساعدة للأطفال ذوي الإعاقة وبرامج المساعدة الاجتماعية للأسر الفقيرة وبرامج حماية الطفل، كلها من بين أنواع خدمات الدعم الوقائي التي تساعد على ضمان رفاهية الأطفال في سن المدرسة. يعتبر توفير خدمات الدعم هذه بشكل فعّال عنصراً أساسياً في برامج وسياسات الصحة وحماية الطفل والرعاية الاجتماعية في أي بلد.

[128] وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم 2014-2019: أمة قائمة على التعلّم، آذار 2014.

[129] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وضع حقوق الأطفال الفلسطينيين 2014، نيسان 2015؛ البنك الدولي، الإعاقة في الأراضي الفلسطينية: تقييم الوضع والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، نيسان 2016.

[130] معهد التنمية في الخارج، وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، كل طفل مهم: فهم احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة ومنظوراتهم في دولة فلسطين، كانون الأول 2016.

2.3.3 خصائص الأطفال المتأثرين بتجزّؤ خدمات الدعم

يؤثر تقديم خدمات الدعم المجزأة في دولة فلسطين تأثيراً سلبياً على صحة الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المصابين بأمراض مزمنة والأطفال المتأثرين مباشرة بالنزاع المسلح والاحتلال والأطفال المنتمين إلى أسر هشة تعاني من الفقر والعائلات المتعسرة وحالات الإهمال أو سوء المعاملة. في غياب خدمات الدعم المناسبة في كثير من الأحيان، يكون الأطفال الضعفاء أقل قدرة على الالتحاق بالمدارس بانتظام أو أقل قدرة على التعلم بفعالية بسبب مجموعة من العوامل بما في ذلك الجوع وفقر الدم وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض وعدم القدرة على التركيز واضطراب الإجهاد اللاحق للصدمة والمشاكل السلوكية.

"لقد تعرضت للضرب من قبل المعلمين" أجاب م. بهدوء شديد عند سؤاله عن ذكرياته في المدرسة في غزة. وبعد صمت طويل بعد أن سئل ما إذا كان لديه أي ذكريات أخرى. وعندما سُئل عما يحب في مدرسته، يقول: "لا شيء" تحت أنفاسه وهو يلدغ أظافره بعصبية.

تطلّق والدا م. عندما كانت والدته حاملاً فيه وأمضى السنوات الخمس الأولى من حياته مع والدته وعائلتها. في سن الخامسة، انتقل إلى منزل والده وبدأ يعيش مع والده وزوجة أبيه وأولادهما. وفقاً للوالد، كان لدى م. مشاكل سلوكية في ذلك الوقت وكان يعاني من صعوبة في التكيف مع منزله الجديد. استمرت مشاكله عندما بدأ المدرسة في العام التالي. استجابةً للتحديات السلوكية التي يواجهها م.، استخدم معلموه في كثير من الأحيان العنف الجسدي للتهذيب.

ترك م. المدرسة للمرة الأولى بعد أن رسب في الصف الرابع. بعد قضاء أربع سنوات في المدرسة، كان م. لا يزال غير قادر على كتابة اسمه أو قراءته، وفقاً لأبيه. لم يرغب م. في الذهاب إلى المدرسة وكان سعيداً جداً عندما لم يعد مضطراً للذهاب إليها. بعد عدة زيارات من مرشد المدرسة، قام والد م. بإعادة تسجيله في المدرسة على الرغم من التكاليف المرتبطة بعملية إعادة التسجيل والوعود التي لم يتم الوفاء بها بالمساعدة المالية لدعم تعليمه. التحق م. بالصف الرابع مرة أخرى ولكن خرج من المدرسة في نهاية العام. يشرح والد م. أنه اتخذ القرار بعد أن أخبر مدرس م. زوجة أبيه بإخراجه من المدرسة لأن م. لم يكن مناسباً للمدرسة وكان عبئاً كبيراً على المدرسين.

مصدر الدخل الرئيسي لأسرة م. هو صيد الأسماك، وهو أمر لا يمكن التنبؤ به إذ في بعض الأحيان لا يكفي إلا لإطعام الأسرة فقط. على الرغم من الصعوبات المالية، ما زال أخوة م. الأصغر سناً يذهبون إلى المدرسة. يقول والد م.: "هم متفوقون،" ويضيف قائلاً: "إذا طلب أحدهم دفتر ملاحظات، فسأقترض المال لشرائه. لا أحد يشعر بالسوء إزاء الاستثمار في الأطفال الناجحين. أنا مستعد حتى لبيع دمي لأجلهم."

3.3.3 خدمات الدعم الوقائية القائمة

تحسنت خدمات الدعم الوقائي في دولة فلسطين بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة سواء من حيث تغطيتها أو فعاليتها. وعلى الرغم من مختلف تحديات التنفيذ، فإن خدمات الإرشاد النفسي داخل المدارس وشبكات حماية الطفل خارج المدارس جديرة بالملاحظة بشكل خاص في هذا الصدد. وتشمل البرامج الأخرى ذات الصلة برامج الوقاية من العنف في المدارس والفحوص الصحية وبرامج دعم التغذية في المدارس وبرنامج التحويل النقدي الوطني الذي سيناقش في القسم التالي. يقدم هذا القسم وصفاً موجزاً لهذه التدخلات بهدف تسليط الضوء على الثغرات والتحديات المتبقية.

خدمات الإرشاد النفسي: تشكل خدمات الإرشاد النفسي في المدارس إحدى خدمات الدعم الوقائي الأوّلي للأطفال المعرضين لخطر التسرب. يتم تكليف المرشدين النفسيين بتقديم الدعم المستمر للأطفال من خلال العمل الجماعي والبرامج التي تعمل على تحسين مهاراتهم الحياتية. وبالنسبة للأطفال المعرضين لخطر التسرب من المدرسة، يكلف المرشدين النفسيين بتنظيم الأنشطة الفردية والجماعية للأطفال الذين يواجهون تحديات خاصة تحول دون حضورهم للمدرسة وتعلمهم. والمرشدون النفسيون مسؤولون أيضاً عن متابعة الأطفال الذين يُلاحظ حضورهم غير المنتظم عبر المكالمات الهاتفية والزيارات المنزلية. يكون هؤلاء المرشدون في الغالب نقطة الاتصال الرئيسية للعائلات والأطفال الذين يقررون ترك المدرسة. وكثيراً ما تحدد قدرتهم على التدخل بفعالية وعلى نحو مقنع في هذه الحالات ما إذا كان الطفل سيعود في نهاية المطاف إلى المدرسة أو ينقطع عنها بشكل دائم.

زاد توافر خدمات الإرشاد النفسي في دولة فلسطين بشكل ملحوظ في العقدين الأخيرين.[131] ومع ذلك، لا تزال التغطية غير كافية حيث لا تستفيد سوى 67.3 في المائة من المدارس العامة و72 في المائة من مدارس الأونروا من خدمات الإرشاد النفسي الكاملة أو الجزئية.[132] بالإضافة إلى التغطية غير الكافية، تظل جودة الخدمات غير المتساوية تمثل تحدياً حيث تصل نسبة الطلاب إلى الرشد إلى 1:645 في المدارس الحكومية و1:1075 في مدارس الأونروا.[133]

فيما يتعلق بجودة خدمات الإرشاد النفسي التعليمية، تستحق جهود وزارة التربية والتعليم العالي الثناء من حيث المعايير العالية لاعتماد المرشدين النفسيين وكثافة الدورات التدريبية أثناء الخدمة.[134] ومع ذلك، لا يزال ضمان تقديم خدمات إرشاد نفسي ذات جودة عالية باستمرار يمثل تحدياً بالنسبة للأطفال في سن الدراسة الذين يصفون تجارب متفاوتة مع مرشدي المدرسة النفسيين.[135] كما يتبين من خلال المقابلات مع بعض المدارس وجود حوافز متضاربة وجهود متباينة من قبل المرشدين النفسيين والمدراء/ والمعلمين فيما يتعلق بالأطفال الذين يواجهون تحديات سلوكية وتعلُمية. على سبيل المثال، قد يتعارض التركيز القوي للمعلم أو المدير على الأداء الأكاديمي للمدرسة مع الجهود التي يبذلها المرشدون النفسيون لإبقاء الأطفال ذوي التحديات السلوكية والتعلمية في المدرسة، نظراً لأن هؤلاء الأطفال من المرجح أن يخفضوا متوسط الأداء الأكاديمي للمدرسة.

في ضوء هذه التحديات، تعد خطط وزارة التربية والتعليم العالي لزيادة التغطية ونوعية خدمات الإرشاد النفسي كما هو مذكور في مشروع الخطة الاستراتيجية الثالثة لتطوير التعليم جديرة بالثناء نظراً لدورها الحاسم في منع إقصاء الأطفال من التعليم. ويمكن لهذه الجهود المستقبلية أن تستفيد من الجهود التكميلية لرفع المستوى الملموس وأهمية المرشدين النفسيين في المدارس، وتعزيز قدرة المرشدين على تحديد ومعالجة عوامل الخطر للطلاب.

شبكات حماية الطفل: في حين أن خدمات الإرشاد النفسي المقدمة في المدارس ضرورية لدعم الرفاه النفسي للأطفال الذين هم في سن الدراسة، هناك حاجة إلى مجموعة أكبر من التدخلات المنسقة جيداً والمتعددة القطاعات لضمان الحماية الفعالة للأطفال المعرضين لخطر العنف أو الإهمال أو الإساءة، ومساعدة الأطفال الذين يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة الشديدة نتيجة للنزاع المسلح. يتجاوز ذلك قدرات ومسؤوليات مرشد المدرسة. تبرز شبكة حماية الطفل، وهي شبكة شاملة في إطار التنسيق من قبل وزارة التنمية الاجتماعية الذي يجمع بين مختلف الوزارات والمنظمات غير الحكومية، كمؤسسة حاسمة للحماية الفعالة للأطفال المعرضين للخطر.

تستخدم شبكة حماية الطفل نهج إدارة الحالة مع عمليات الإحالة الواضحة.[136] وبناءً على ذلك، من المتوقع أن يقوم المرشد النفسي المدرسي بتحديد حالات معينة من الأطفال المعرضين لخطر العنف أو الإهمال أو سوء المعاملة وإحالة هذه الحالات إلى وزارة التنمية الاجتماعية عن طريق مكاتب التعليم في المديريات، ثم يتم متابعتها من قبل مستشار لحماية الأطفال. وبالمثل، إذا حدد أعضاء آخرون في شبكة حماية الطفل طفلاً في سن المدرسة خارج المدرسة، فمن المتوقع أن تسّهل وزارة التربية والتعليم إعادة إدماج هذا الطفل في المدرسة.

تشير المقابلات التي أجريت مع بعض مرشدي المدارس إلى أن شبكة حماية الطفل، في الواقع، تشكل جزءاً لا يتجزأ من تدخلاتهم المتعلقة بالأطفال في سن المدرسة المعرضين لخطر الإهمال وسوء المعاملة كما يتضح من التغيب والمشاكل الصحية المرتبطة بسوء التغذية وسوء النظافة أو سلوك مختل أو عدواني أو جانح.[137] ومع ذلك، تشير المقابلات التي أجريت مع مرشدين آخرين في المدارس إلى أنهم قد لا يكونوا على دراية بوجود الشبكة أو لا يتابعون باستمرار عمليات الإحالة. لم يتلق العديد من المرشدين النفسيين للمدارس أي تدريب حول كيفية إحالة القضايا إلى شبكة حماية الطفل.[138] وتشير هذه الاختلافات في المعرفة والممارسة للمرشدين في المدارس - فيما يتعلق بشبكة حماية الطفل - إلى الاختلاف الكبير في فعالية الشبكات في منع التسرب. ويدعم ذلك أيضاً نتائج دراسة حديثة حول نظام حماية الطفل في فلسطين.[139] كما أن فعالية نظام الإحالة صعبة للغاية في المدارس التي لا يوجد فيها خدمات الإرشاد النفسي، والتي تشكل حوالي ثلث جميع المدارس.

[131] وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم 2014-2019: أمة قائمة على التعلم، أذار 2014.

[132] وزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية 2015-2016.

[133] المرجع نفسه

[134] وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم 2014-2019: أمة قائمة على التعلم، أذار 2014.

[135] أبو حمد وبسام ونيقولا جونز وباولا بيريزنيتو، "معالجة الضعف الاقتصادي والنفسي الاجتماعي للأطفال بشكل مترابط: ما مدى نجاح برنامج التحويل النقدي الوطني الفلسطيني لخدمة أطفال غزة"، مراجعة خدمات الأطفال والشباب، العدد. 47، 2014، الصفحات 135-121.

[136] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وضع حقوق الأطفال الفلسطينيين 2014 ، نيسان 2015.

[137] وزارة الشؤون الاجتماعية، "بروتوكول نظام إحالة رعاية وحماية الأطفال"، 2007.

[138] حدود الأطفال، مراجعة نظام حماية الطفل في دولة فلسطين، 2017 (تقرير غير منشور).

[139] حدود الأطفال، مراجعة نظام حماية الطفل في دولة فلسطين، 2017 (تقرير غير منشور).

يعمل م. ذو الـ 14 عام من الساعة 6 صباحاً حتى الساعة 5 مساءً. ترك المدرسة منذ حوالي عام بعد أن رسب في الصف السابع. ويشرح كيف تراجعت علاماته بعد أن أصبح صديقاً لصبي آخر شجعه على عدم الذهاب إلى المدرسة. كانت الأيام التي ذهب فيها م. إلى المدرسة مليئة بالملل أثناء الحصص والخوف من التنمر خارج الصف.

بعد الرسوب في الصف السابع، أخبر م. والده أنه يريد ترك المدرسة. لم يقاوم والده وقال له أنه يجب أن يعمل إذا ترك المدرسة. ومع وجود سبعة أطفال يعيشون في المنزل، رحّب والد م. بفكرة دخل إضافي.

وعندما سُئل عن رأيه بشأن العودة إلى المدرسة، يقول م. أنه سيكون على استعداد للعودة إذا سُمح له بالتسجيل في مدرسة أبناء عمه حيث سيكون بعيداً عن المتنمرين في مدرسته القديمة ويشعر بالحماية من قبل أبناء عمه.

برامج أخرى للدعم الوقائي في المدارس: برامج الوقاية من العنف وبرامج الفحص الصحي وبرامج الدعم الغذائي هي من بين التدخلات البارزة التي تساهم في منع التسرب المدرسي في فلسطين.

زادت جهود وزارة التربية والتعليم العالي لمنع العنف في المدارس في السنوات الأخيرة، كما يتبين من سياسة وطنية حول اللاعنف والانضباط في المدارس صادرة في عام 2013، وتعميم العديد من اللوائح لمعالجة استخدام العقاب البدني في المدارس والكثير من البرامج التي تروج ثقافة اللاعنف في المدارس.[140] ومع ذلك، يظل العقاب البدني طريقة من طرق الانضباط المستخدمة على نطاق واسع في المدارس الحكومية، ولا يزال التنمر بين الطلاب منتشراً على نطاق واسع. على الرغم من الانخفاض المتواضع في السنوات الأخيرة، فإن أكثر من ثلثي الأطفال في الصفوف من الأول إلى العاشر لا يزالون يتعرضون للعنف في المدرسة.[141] تعتبر تجارب العنف العاطفي والبدني التي يرتكبها المدرسون أو الأقران في المدرسة من بين الأسباب الرئيسية التي تجعل الأطفال يتسربون من المدارس الحكومية.[142]

وتشكل برامج الفحص الصحي التي تستهدف الأطفال في سن الدراسة تدخلاً ملحوظاً آخر من أجل التشخيص المبكر للإعاقات وتوفير الأدوات التصحيحية في الوقت المناسب، وكلاهما مهمان في منع إقصاء الأطفال من التعليم. في حين أن الممارسات الدقيقة تختلف بين الضفة الغربية وقطاع غزة والمدارس التي تشرف عليها الأونروا ووزارة التربية والتعليم العالي، فإن الرؤية والسمع وفحص الأسنان تشكل الركائز الأساسية لبرامج الفحص الصحي في المدارس. كما يُطلب من الأطفال المسجلين في الصف الأول زيارة العيادات الصحية لإجراء تقييم صحي عام. يجب الاحتفاظ بالسجلات الصحية الخاصة بالأطفال، بما في ذلك الأمراض المزمنة، في ملفات الطلاب الفردية لضمان التعقب والرصد الفعالين في جميع الصفوف والمدارس.

تبنى هذه البرامج المدرسية على اثنين من السياسات الصحية التي تستحق الثناء للأطفال الصغار: برنامج التأمين الصحي المجاني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-6 أعوام وعيادات الطفل الصحي. إن الجهود الجارية لتحسين بروتوكولات الكشف المبكر عن الإعاقات في عيادات الطفل الصحي هي جهود مرحب بها بشكل خاص، نظراً لأهمية التشخيص المبكر والتدخل لنتائج التحصيل التعليمي والتعلم للأطفال ذوي الإعاقة.

تساهم برامج دعم التغذية التي تستهدف الأطفال في سن المدرسة في منع الإقصاء من التعليم في المناطق الفلسطينية حيث معدلات فقر الدم الناجم عن نقص الحديد وسوء التغذية بين الأطفال في سن ما قبل المدرسة والأطفال في سن الدراسة مرتفعة للغاية. يؤثر فقر الدم الناجم عن نقص الحديد وسوء التغذية على ما يصل إلى نصف جميع الأطفال في هذه الفئة العمرية في بعض المحافظات،[143] ويترافق مع انخفاض مستويات النمو المعرفي والبدني، وارتفاع معدلات الاعتلال والغياب، وانخفاض مستويات التركيز في الفصل الدراسي. في الواقع، تم تنفيذ برامج دعم التغذية التي تستهدف الأطفال في سن المدرسة في المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عديدة، حيث يتم تزويد الأطفال بالوجبات الخفيفة المحصنة والحليب المخصب بالفيتامينات. وقد توقفت هذه البرامج مؤخراً، رغم استمرار الاحتياجات الغذائية الأساسية للأطفال في سن المدرسة.

[140] منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تحليل حالة الأطفال الفلسطينيين في دولة فلسطين - 2013، 2014؛ اليونيسف ودولة فلسطين، خطة عمل البرنامج القطري 2017-2015.

[141] استناداً إلى بيانات إدارية شاركتها وزارة التربية والتعليم العالي في كانون الثاني 2017.

[142] معهد التنمية في الخارج، آثار برنامج التحويلات النقدية الوطني الفلسطيني على الأطفال والمراهقين: تحليل يعتمد على أساليب مختلفة، ODI ، لندن، المملكة المتحدة، 2014 ؛ جامعة بيرزيت ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أطفال فلسطين في سوق العمل: دراسة تشاركية نوعية، تشرين الأول 2004؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، جودة التعليم والإنصاف في القدس الشرقية، 2012؛ وزارة التربية والتعليم العالي، "ظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية: الأسباب والإجراءات العلاجية والوقائية" ، وزارة التربية والتعليم العالي، آب 2005.

[143] وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم 2019-2014: أمة قائمة على التعلم، آذار 2014؛ معهد التنمية في الخارج، آثار برنامج التحويلات النقدية الوطني الفلسطيني على الأطفال والمراهقين: تحليل يعتمد على أساليب متعددة، ODI ، لندن، المملكة المتحدة، 2014؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تحليل حالة الأطفال الفلسطينيين في دولة فلسطين - 2013، 2014؛ منظمة إنقاذ الطفولة والمعونة الطبية للفلسطينيين، أطفال غزة: التقاعس - أثر الحصار على صحة الطفل في غزة، 2012؛ تسيغاء، ماريا وماريا غ. غراماتيوبولو، "تقييم وباء سوء التغذية لدى الأطفال الفلسطينيين في مرحلة ما قبل المدرسة"، مجلة علم الأوبئة والصحة العالمية، المجلد. 2 ، ص 181 - 181 ، 2012.

4.3.3 الثغرات المتبقية والسياسات الموصى بها لخدمات الدعم الوقائي

بشكل عام، إن خدمات الدعم في دولة فلسطين التي تسهم في الرفاهية البدنية والعاطفية والاجتماعية للأطفال في سن الدراسة تستحق الثناء من حيث تصميمها ورؤيتها. ومع ذلك لا تزال هناك تحديات تتعلق بتحسين تغطيتها واتساق جودة الخدمات.

إن خطط وزارة التربية والتعليم العالي لزيادة التغطية وتحسين جودة خدمات الاستشارات- كما تم الحصول عليها في مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم -3 مهمة للغاية في هذا الصدد. إن ضمان توفير خدمات استشارية فعالة في جميع المدارس يمكن أن يلعب دوراً هاماً في منع إقصاء الأطفال من التعليم. وبالمثل، فإن تجهيز المرشدين النفسيين بالمهارات والأدوات اللازمة للتدخل في الحالات الفردية للأطفال المعرضين لخطر الوقوع الوشيك يمكن أن يكون لها عوائد كبيرة.

ولتحقيق هذه الغاية، يمكن لوزارة التربية والتعليم العالي أن تنظر في عدد قليل من التدخلات التكميلية لخططها الحالية لتحسين التغطية ونوعية خدمات الإرشاد النفسي بطرق من شأنها أن تفيد بشكل خاص الأطفال المعرضين لخطر التسرب من المدرسة:

- في الوقت الحالي، تأخذ مواعيد المرشدين النفسيين بعين الاعتبار حجم المدرسة وقرب المدرسة من المناطق الخطرة واحتياجات المدرسة. ويمكن النظر في إدماج أكثر انتظاماً لمعدلات التسرب على مستوى المدارس في قرارات تعيين المرشدين في محاولة لتحسين استهداف الموارد البشرية المحدودة. وبالمثل، يمكن اختيار المدارس ذات معدلات التسرب المرتفعة بشكل خاص من أجل الإشراف والدعم المكثف من مكاتب مديريات التربية والتعليم العالي.
- يمكن تعزيز تأثير الجهود المبذولة لتحسين جودة الإرشاد النفسي من خلال الحد من الحوافز المتضاربة للمدراء/المعلمين الذين يركزون على الأداء الأكاديمي العام للمدرسة، والمرشدين الذين يركزون على رفاهية الأطفال الضعفاء. تعرض هذه الديناميكيات على مستوى المدرسة فيما يتعلق بالأطفال ذوي التحديات السلوكية والتعلّمية جهود المرشدين في بعض الحالات لخطر العزلة والتقويض.
- يمكن تصميم الدورات التدريبية أثناء الخدمة لتزويد المرشدين بالمهارات اللازمة لتحديد ومعالجة عوامل الخطر التي تشكل الإقصاء داخل التعليم ومنه. سوف تستفيد مثل هذه التدريبات من تضمين مهارات مثل الإقناع والمشاركة المجتمعية، التي لها صلة مباشرة بتحسين نتائج تفاعلات المرشدين مع الأسر التي توقف أطفالها عن الذهاب إلى المدرسة. وبالمثل، يمكن تسليط الضوء على حالات ناجحة من المرشدين لمنع التسرب وعكس مساره وذلك لتحفيز الجهود المستقبلية وتسهيل التعلم من نظير إلى نظير.
- يمكن توضيح الدور المتوقع للمرشدين في المدرسة في الوقاية من التغيب عن الدراسة والتسرب، بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بشبكة حماية الطفل، في الوثاق ذات الصلة التي توزعها وزارة التربية والتعليم إلى المرشدين ومدراء المدارس.
- كما أن بعض تصورات المرشدين بشأن قبول أنواع معينة من المتسربين وقابلية عكس ذلك، مثل تلك التي يسببها الزواج المبكر أو سبل العيش الرعوية للأسر، ستحتاج إلى تغيير لكي يتمكنوا من العمل بفعالية مع هذه الحالات. وكما هي عليه، تشير المقابلات إلى أن بعض المرشدين، وكذلك المدراء والمدرسين، ينظرون إلى الفتيات اللواتي يتركن التعليم الأساسي للزواج المبكر والأطفال من الأسر البدوية التي تترك التعليم بشكل مقبول وغير قابل للتغيير. التأكد من أن جميع المرشدين والمدرسين والمدراء يجمعون على أن ترك التعليم الأساسي غير مقبول بغض النظر عن السبب، هو شرط أساسي لمنع مثل هذه الحالات من التسرب.

"لقد كانت شهادة التوجيهي حلمي منذ أن كنت طفلة. كنت حقاً أحلم بالحصول على هذه الشهادة" تقول هـ بعد بضعة أسابيع من اضطرارها للتوقف عن حضور الصف 12 في مدرستها في قطاع غزة. كانت على بعد بضعة أشهر من الوصول إلى حلمها عندما رتبت عائلتها خطوبتها في سن السابعة عشرة. وبعد توقيع عقد الزواج، أخبرها خطيبها أنها لا تستطيع الذهاب إلى المدرسة بعد الآن.

على الرغم من إصرار عائلتها، لم يوافق خطيبها على ذهابها للمدرسة لإنهاء الصف الثاني عشر. ويشرح أنه لم يريد لـ هـ أن تمشي إلى المدرسة بمفردها وأنه سيوافق على إكمال الصف الثاني عشر من خلال برنامج الدراسة المنزلية بعد زواجهما. تعتقد أمّ هـ أنه طلب من هـ أن تتوقف عن الذهاب إلى المدرسة لأنه لا يريدها أن تكون متعلمة مثله.

لطالما كانت هـ طالبة ناجحة وتحب الذهاب إلى المدرسة. وبما أن والدها لم يسمح لها بمغادرة منزلها لزيارة صديقاتها أو أقاربها، فإن المدرسة كانت هي المخرج الاجتماعي الوحيد. شعرت أنها محبوبة ومدعومة من قبل أصدقائها ومعلميها. كما كان والداها داعمين لتعليم هـ وأخواتها. جميع أطفالهم الذين في سن الدراسة ملتحقون بالمدرسة حالياً باستثناء هـ وابنتهم الكبرى التي أكملت الثانوية العامة منذ عامين.

وبالمثل، فإن الجهود الرامية إلى التنفيذ المتسق لنظام الإحالة في إطار شبكة حماية الطفل تعتبر بالغة الأهمية في هذا الصدد. وضمان أن جميع المرشدين في المدرسة يستخدمون نظام الإحالة باستمرار إذا تم تحديد تعرض طفل ما لخطر الإهمال والإساءة هو خطوة هامة في هذا الصدد. لا يزال يشكل التأكد من أن عمليات الإحالة تتم متابعتها فعلياً حتى في المدارس التي لا يوجد بها مرشد تحدياً في هذا المجال.

فيما يتعلق ببرامج الفحص الصحي، ما زال هناك تحدي أمام الجهات الفاعلة على مستوى المدرسة في المتابعة الفعالة لعلاج الأطفال الذين يتم تشخيصهم من حيث وجود مشاكل في الرؤية أو السمع أو الأسنان. يوجد حالياً نظام إحالة تجريبي يزود المعلمين بالمعرفة للتعرف على علامات المشاكل الصحية والإعاقات. عندما يتم تحديد الطفل الذي يعاني من مشاكل صحية، فإن إحالته للخدمات الصحية بشكل مناسب هي خطوة تالية هامة. ومع ذلك، تشكل تكاليف تلقي العلاج للعديد من الأطفال في سن الدراسة الذين ليس لديهم تأمين صحي عقبة كبيرة أمام الأطفال للحصول على العلاج والرعاية اللازمين. قد يتضمن التدخل التكميلي تحويل ملفات الطالب إلى نظام محوسب لضمان تشخيص أكثر فعالية للأطفال الذين يعانون من أمراض وإعاقات مزمنة ومتابعتها بشكل مثالي بالتعاون الوثيق مع وزارة الصحة. يمكن تصميم هذا النظام المحوسب بحيث تكون معلومات الطالب كاملة ومحدثة، ويتلقى المشرفون إخطارات لمتابعة الحالات المتعلقة بالصحة.

وفيما يتعلق ببرامج الوقاية من العنف، فإن التنفيذ الناجح للبرامج القائمة سيكون له أثر واضح على منع إقصاء الأطفال من التعليم. ولتحقيق هذه الغاية، تشتمل بعض القيود التي يتعين معالجتها على ما يلي، وفقاً لأصحاب المصلحة الرئيسيين:[144]

1) عدم كفاية الموارد المالية لتنظيم أنشطة تشجع على اللاعنف؛ 2) غياب الآليات لمتابعة حالات العنف؛ 3) مقاومة من المدراء والمدرسين لإحالة القضايا إلى مكاتب المديريات؛ 4) قبول عام للعقاب البدني كإجراء تأديبي من قبل المعلمين والوالدين على حد سواء. وبالتالي، فإن تقييم الجهود القائمة بالفعل من أجل تفسير تأثيرها المحدود على انتشار العنف في المدارس هو خطوة أولى ضرورية لتسريع سرعة التغيير الإيجابي في هذا المجال.

وأخيراً، فإن تأثير التغييرات الأخيرة في طبيعة برامج الدعم الغذائي للأطفال في سن المدرسة، وعلى الأخص وقف برامج التغذية المدرسية، يحتاج إلى تقييم من حيث تأثيره على كل من الحالة الغذائية للأطفال وحضورهم إلى المدرسة. على الرغم من التحديات المرتبطة بالتكلفة واللوجستيات، إذا وجد أن غياب برامج التغذية المدرسية له تأثير واضح على الحالة الغذائية وحضور الأطفال في المدارس، يمكن حينها تبرير إعادة إدخال برنامج التغذية المدرسية في ظل هذه الحيثيات.

كانت هذه السنة هي المرة الثالثة التي تبدأ فيها م. الصف الثالث. في المرة الأولى، كان عمرها ٨ أعوام. فاتها الكثير من أيام الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول لدرجة أنها اضطرت لتكرار دراستها حتى توقفت عن الذهاب إلى المدرسة في الفصل الدراسي الثاني. في العام التالي، عندما كانت م. تبلغ التاسعة من عمرها، بدأت الصف الثالث مرة أخرى ولكنها انسحبت بعد فترة وجيزة. يبلغ عمر م. هذا العام١٤ عاماً. وهي في برنامج مسرّع في المدرسة حيث كانت في الصف الثالث لمدة ٢٠ يوماً فقط قبل أن يتم نقلها إلى الصف الرابع. في بداية الفصل الدراسي الثاني، سوف تبدأ الصف الخامس.

م. هي رقم سبعة من أصل 15 طفلاً. ذهب معظم أشقائها الأكبر سناً إلى مدرسة إعدادية وأخرى ثانوية في جنوب نابلس. ولا يزال اثنان من أشقائها الأصغر سناً، ٩ و١٢ عام، في المدرسة. ومع ذلك، خرجت كل م. وشقيقها الأصغر سناً من المدرسة.

عندما كانت في سن الثامنة، قالت م. إنها لا تريد الذهاب إلى المدرسة. وحينها، حاول والداها ومرشد المدرسة جاهدين إقناعها بالعودة. حضرت الصف الثالث مرة أخرى في العام التالي ولكن لفترة وجيزة فقط. لم تشرح لماذا قررت الخروج من المدرسة. وعندما سئلت عما إذا كانت تحتفظ بأي شيء كذكرى من أيام دراستها، قالت: "لم أترك أي شيء عندما تركت المدرسة. لقد أحرقت الكتب. لم أكن أريد الاحتفاظ بأي شيء يذكرني بالمدرسة."

تصف مُدرسة م. ومرشدة المدرسة عدة عوامل دفعت م. لترك المدرسة. كانت م. تذهب إلى المدرسة بشكل غير منتظم وتراجعت عن أقرانها أكاديمياً. وقد تعرضت للتخويف والوصم في المدرسة من قبل أقرانها الذين عزلوها على أساس أنها كانت سيئة النظافة وسخروا منها لعدم قدرتها على القراءة. في مرحلة ما، تشرح معلمتها، طُلب من م. ارتداء غطاء الرأس بسبب القمل في شعرها. تتحدث أم م. أيضاً عن أن م. كانت دائماً غاضبة وتتشاجر مع الطالبات: "كانت م. تقول لي أنها دخلت مشاجرات وكانت تقول: 'إنهن لا يحببنني'."

بعد مرور ثلاث سنوات على تسرب م. من المدرسة للمرة الثانية ظهرت صورة لشقيقها الأصغر سناً في صحيفة ضمن قصة حول عمالة الأطفال في فلسطين. بعد فترة وجيزة، زار مسؤولو وزارة التربية والتعليم الأسرة. تم إعادة تسجيل الأطفال، بما في ذلك م.، في المدرسة وهم الآن يحضرون بشكل منتظم برنامج تسريع اللحاق.

[144] منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تحليل حالة الأطفال الفلسطينيين في دولة فلسطين 2013، 2014.

4.3 المعيقات المتعلقة بالأسرة: تكاليف التعليم

1.4.3 خلفية عن تكاليف التعليم

بالنسبة للأسر في جميع أنحاء العالم، فإن إرسال أطفالها إلى المدرسة يومياً لسنوات عديدة يؤدي إلى أنواع مختلفة من التكاليف. قد تشمل هذه التكاليف التكاليف: المباشرة المرتبطة بالرسوم المدرسية أو التبرعات، والتكاليف غير المباشرة المرتبطة بالزي الرسمي والكتب المدرسية والحقائب المدرسية والمواصلات من وإلى المدرسة، وتكاليف الفرصة البديلة المرتبطة بالمساهمة النقدية والعينية التي كان يمكن للطفل أن يقدمها عن طريق العمل بدلاً من الذهاب إلى المدرسة.

في فلسطين، بالنسبة للعائلات التي يلتحق أطفالها بمدارس حكومية أو بمدارس الأونروا، قد تتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم التكاليف المرتبطة بالتبرعات المدرسية والزي المدرسي والحقائب المدرسية والقرطاسية والنقل بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة. وتعتبر هذه التكاليف مرهقة بشكل خاص للأسر الأكثر فقراً. وتشير الدراسات إلى أن الأسر في الخمس الأفقر تنفق في المتوسط 15 % من دخلها على المصروفات المتعلقة بالتعليم، بينما تنفق الأسر في الخمس الأغنى 2.5 % فقط من دخلها.[145] مكن لمثل هذه التكاليف المرتفعة المرتبطة بالتعليم أن تكون مدمرة بالنسبة للأسر الأفقر، مما يجبرها على القيام بمقايضات صعبة بين الرفاهية الحالية للأسرة والفرص طويلة الأجل لأطفالها.

تشير الدراسات حول التسرب والفقر في دولة فلسطين إلى أن العلاقة بين تكاليف التعليم وإقصاء الطفل من التعليم تأخذ بعض الأشكال المختلفة:

- في بعض الحالات، يصبح مزيج تكاليف الفرص المدرسية المباشرة وغير المباشرة عاملاً رادعاً للحضور المدرسي للأطفال الذين يعيشون في أسر تعاني من فقر مدقع و/أو صدمات خارجية مثل بطالة الوالدين أو الوفاة. في مثل هذه الحالات، تؤدي التكاليف المرتبطة بالمدرسة إلى قرار الطفل بالتوقف عن الذهاب إلى المدرسة والعمل و/أو قرار الوالدين بالتوقف عن إرسال واحد أو أكثر من أطفالهم إلى المدرسة. [146]

- في حالات أخرى، تحد التكاليف المرتبطة بالتعليم من الحضور المنتظم للطفل، حيث يفقد الطفل عدة أيام من المدرسة كل شهر لأن الأسرة لا تستطيع تحمل نفقات المواصلات اليومية أو لأن الأسرة تحتاج إلى أن يعمل الطفل في بعض هذه الأيام للحصول على دخل إضافي.[147] يؤثر الحضور غير النظامي بشكل سلبي على تعلم الطفل ويعرض الطفل لخطر التسرب.

- في حالات أخرى، تؤدي عدم قدرة الأسرة على تغطية التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالزي المدرسي والحقائب المدرسية والقرطاسية المدرسية إلى تعرض الطفل للإهانة والتخويف من قبل أقرانه أو المدرسين. وقد يؤدي العبء العاطفي لهذه الوقائع إلى قرار الطفل بالتوقف عن الذهاب إلى المدرسة.

وتؤكد حقيقة أن الأسر الأكثر فقراً تنفق جزءاً كبيراً من دخلها على التعليم على الدور الذي تلعبه هذه التكاليف في إقصاء الأطفال الفقراء من التعليم، وتقف في تناقض واضح للتصورات التي يعبر عنها العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات في وزارة التربية والتعليم العالي والمدارس، الذين يعتبرون التكاليف المتعلقة بالتعليم المدرسي المتوقع من الأهل تغطيتها قليلة جداً. قد يفسر عدم التوافق -جزئياً- بين تجارب الأطفال من الأسر الأفقر وتصورات واضعي السياسات ومنفذي السياسات، ندرة السياسات والبرامج التي تعالج هذا الحاجز أمام التعليم.

2.4.3 خصائص الأطفال المتأثرين بتكاليف التعليم

إن التكاليف المرتبطة بالتعليم المدرسي لها تأثير سلبي خاص على حضور الأطفال من الأسر الأكثر فقراً، و الأطفال من الأسر التي تعاني من صدمات مفاجئة لدخلهم نتيجة البطالة أو وفاة أحد الوالدين. إن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة والذين تعد تكاليف مواصلاتهم إلى المدرسة باهظة للغاية إما بسبب عدم توفر وسائل النقل العام أو لأن إعاقة الطفل لا تسمح باستخدام وسائل النقل العام، تكون أكثر عرضة لخطر التوقف عن التعليم. أخيراً، وبالنظر إلى أن معدلات الفقر المرتفعة التي تتركز جغرافياً في قطاع غزة، ومحافظة الخليل، وبعض المجتمعات المحلية المنعزلة في المنطقة جـ،[148] فمن المرجح أن يكون للتكاليف المرتبطة بالتعليم تأثير حاسم على حضور الأطفال الذين يعيشون في هذه المناطق.

---

[145] رزق، ريهام وهالة أبو علي، "الإنفاق على التعليم من الجيب والميزانية الأسرية: أدلة من البلدان العربية"، منتدى البحوث الاقتصادية، سلسلة أوراق عمل، العدد. 996، 2016.

[146] أبو حمد وبسام ونيقولا جونز وباولا بيريزنيتو، "معالجة الضعف الاقتصادي والنفسي الاجتماعي للأطفال: ما مدى نجاح برنامج التحويل النقدي الوطني الفلسطيني لخدمة أطفال غزة"، مراجعة خدمات الأطفال والشباب، العدد. 47، 2014، ص. 135-121.

[147] المرجع نفسه.

[148] البنك الدولي، المشاهدة هي التصديق: الفقر في الأراضي الفلسطينية، العدد 86038، 2014.

3.4.3 السياسات الحالية المتعلقة بتكاليف الالتحاق بالمدرسة

يلخص هذا القسم من التقرير السياسات التي تؤدي إلى التكاليف المرتبطة بالالتحاق بالمدارس والسياسات التي تهدف إلى التخفيف من التأثير السلبي لهذه التكاليف. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتم استعراض سياسات الرسوم/التبرعات المدرسية والسياسات المرتبطة بالزي المدرسي والكتب المدرسية والقرطاسية المدرسية والسياسات المرتبطة بالمواصلات المدرسية وسياسات التحويلات النقدية/المنح ال دراسية.

سياسة الرسوم/التبرعات المدرسية: لا يُطلب من الأطفال الملتحقين بالمدارس الحكومية للتعليم الأساسي (الصف الأول إلى التاسع) في دولة فلسطين دفع أي رسوم. ومع ذلك، تقوم المدارس بجمع كميات محددة مسبقاً من التبرعات من الآباء والأوصياء في وقت التسجيل. تتراوح هذه التبرعات من 20 إلى 50 شيكل في قطاع غزة و40 إلى 60 شيكل في الضفة الغربية للمدارس الحكومية، و5 شيكل لمدارس الأونروا في الضفة الغربية. هذه التبرعات، أحياناً إلى جانب إيرادات تشغيل مقصف المدرسة، هي مصدر الدخل الوحيد للمدارس لتغطية تكاليف صيانتها وعملياتها. كما أن المدارس ملزمة بتحويل بعض التبرعات التي تجمعها إلى وزارة التربية والتعليم العالي.

في حين تنص سياسة التبرعات بوضوح على أنها مساهمة طوعية، فإن حقيقة أن التبرع يتم جمعه في وقت التسجيل وأن إدارة المدرسة لا يتوفر لها مصدر دخل بديل لتغطية تكاليف صيانتها وتكاليف تشغيلها يزيد من احتمال قيام إدارات المدارس بطرح مساهمة الوالدين على أنها متطلب. تعاني المدارس الأصغر في المجتمعات الفقيرة من ضائقة شديدة من أجل تأمين دخل مناسب لإدارة المدارس إذا لم يتطوع الآباء للتبرع. وبالتالي، فإن التبرعات الطوعية على الورق ينتهي بها المطاف في الواقع لتصبح إلزامية في العديد من المدارس. حقيقة وجود سياسات الإعفاء الرسمي والخصم فيما يتعلق بالتبرعات المدرسية هو دليل على هذا الواقع المؤسف.

يُفترض إعفاء الأطفال الذين تستفيد عائلاتهم من برنامج التحويلات النقدية الوطني وغيرهم من العائلات الهشة من دفع التبرعات للمدارس العامة في جميع أنحاء فلسطين. حتى وقت قريب، كان على أولياء الأمور / أولياء أمور الأطفال تقديم الوثائق كدليل على أهليتهم للإعفاء. أمّا حالياً، فترسل وزارة التنمية الاجتماعية سجلات إلكترونية للمستفيدين منها إلى جميع المدارس لتسهيل عملية الإعفاء. يحق لأطفال موظفي وزارة التربية والتعليم العالي والأطفال الذين التحقوا بإخوتهم في المدرسة تقديم تبرعات مخفضة. وأخيراً، يمكن للمدارس أن تقرر منح إعفاءات للعائلات التي تشير إلى عدم قدرتها على دفع التبرعات، سواء من خلال قرارات لجنة المدارس أو القرارات الفردية للمدير.

سياسة الزي الموحد والكتب والقرطاسية: يُلزم الأطفال الملتحقين بالمدارس الحكومية ومدارس الأونروا في دولة فلسطين ارتداء الزي الموحد، الذي يجب شراؤه من متاجر خاصة. من ناحية أخرى، يتم توزيع الكتب المدرسية مجاناً على جميع الأطفال في المدرسة باستثناء كتب اللغة الإنجليزية. كما يُتوقع من العائلات شراء مواد أساسية مثل الحقائب المدرسية والقرطاسية لأطفالهم.

ليس لدى وزارة التربية والتعليم العالي حالياً سياسة معمول بها لدعم الأسر الفقيرة في تغطية تكاليف الزي المدرسي والقرطاسية. يعتمد تقديم المساعدة العينية في الغالب على مبادرة إدارة المدرسة وقدرتها على تلقي تبرعات من أفراد أو مجموعات خيرية سخية في مجتمعاتهم. وتجري عمليات توزيع أوسع للحقائب المدرسية والقرطاسية في المدارس الحكومية بشكل غير منتظم مع تغطية محدودة، وتعتمد على تمويل المانحين. توفر مدارس الأونروا في الضفة الغربية قرطاسية للأطفال الذين يتم تقييم وضع عائلاتهم بأنهم يعيشون في فقر مدقع، بينما توفر مدارس الأونروا في قطاع غزة القرطاسية الأساسية لجميع الأطفال. في الماضي، كانت لدى الأونروا سياسة أخرى في قطاع غزة حيث أعطي مبلغ قدره 100 شيكل لكل عائلة مقابل كل طفل في سن المدرسة في بداية العام الدراسي لتغطية النفقات المتعلقة بالتعليم.

سياسة مواصلات المدرسة: إن غياب خيارات المواصلات العامة الموثوقة والآمنة والتي يستطيع تحمل تكاليفها الأطفال الذين يعيشون على بعد مسافة لا تمكنهم من المشي إلى أقرب مدرسة يبرز كحاجز أمام حصول بعض الأطفال على التعليم في فلسطين. ووفقاً لدراسة عن الأطفال الذين تسربوا من مدارس الأونروا، فإن 100% من الأطفال الذين تسربوا في الضفة الغربية و31.8 % من الأطفال في قطاع غزة يعيشون أبعد من كيلومترين من مدارسهم.[149]

لدى ي. ١٤ طفلاً وتعيش جميع أفراد الأسرة في غرفة واحدة يملكها والده في المحافظة الوسطى بقطاع غزة. ي. والعديد من أبنائه هم ملتقطو نفايات، فهم زبالون. يكسبون لقمة العيش من خلال قيادة عربة تجرها الخيول وجمع وفرز وبيع قمامة أشخاص آخرين، وهو عمل شاق للغاية مقابل القليل من المال. عندما سُئل كيف يمضي أيامه، يشرح أحد أبناء ي. كيف أنه يقضيها فقط في العمل، وأنه ليس لديه وقت حتى يقضيه مع أصدقائه، ويضيف:"بعد أن أعود من العمل، أنام فقط." في بعض الأيام تكسب الأسرة 50 شيكل وفي أيام أخرى يكسبون فقط 10. ويجب عليهم إنفاق حوالي 20 شيكل على الطعام للحصان.

لم يلتحق أي من أطفال ي. بالمدرسة بعد الصف الرابع. عندما سُئل عن أسباب تركه المدرسة، قال أحد أبنائه الأكبر سناً أنه لا يرى "أولاد مثلهم،" وشرح كيف أن الأولاد في المدرسة لا يرتدون ملابس مثلهم ولم يذهب إلى المدرسة لأنه لم يكن لديه ملابس مثلهم. وصف شقيقه كيف كان عليه إصلاح حقيبته المدرسية بالخيط. عندما كان الأولاد في المدرسة يسخرون منه بسبب حقيبته، دخل في مشاجرات معهم مما حفّز توقفه عن الدراسة. يصف شقيق آخر كيف كان معلمه يعاقبه جسدياً عندما لم يتمكن من أداء واجبه المنزلي، لذا لم يعد يريد الذهاب إلى المدرسة مجدداً. يصف شقيق رابع كيف حاول إعادة التسجيل بعد عامين من ترك المدرسة لكن العملية الإدارية كانت معقدة للغاية واستغرقت وقتاً طويلاً حتى أنه استسلم بعد شهور من المحاولة.

يأتي التأثير السلبي لمسافة الوصول إلى المدرسة على الحضور من خلال عدة مسارات، بما في ذلك اعتبارات الوالدين حول سلامة الطفل، وتقييمهما حول استعداد الأطفال الصغار للسفر مسافات طويلة، وقدرتهما على الاستفادة من الوقت والموارد المالية لتوفير بديل لوسيلة المواصلات. ويكون التأثير السلبي للمسافة حاد بشكل خاص بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة، بالنظر إلى أن 60.5 % من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 17-10 عام من ذوي الإعاقة يشيرون إلى أنهم يواجهون عقبات عند استخدام المواصلات العامة[150]. هناك مجموعة أخرى من الأطفال الذين تأثروا بشدة من البعد عن المدرسة وهم الأطفال الذين يتطلب تنقلهم المرور عبر العوائق الأمنية مثل نقاط التفتيش والحواجز الطيارة وجدار الفصل العنصري وقرب المستوطنات الإسرائيلية.

لا يوجد لدى وزارة التربية والتعليم العالي حالياً سياسة وطنية مطبقة لتوفير خيارات مواصلات موثوقة وآمنة وبأسعار معقولة للأطفال في سن الدراسة. خلال العام الدراسي 2017-2016، تم توفير خدمات النقل لحوالي 2200 طفل في 39 مجتمعاً في الضفة الغربية عن طريق الحافلات ومركبات الدفع الرباعي التي تملكها أو تستأجرها وزارة التربية والتعليم العالي.[151] يتم اختيار هذه المجتمعات على أساس كل حالة على حدة. ولكن بسبب محدودية الموارد المالية، لا تستطيع وزارة التربية والتعليم العالي تزويد المجتمعات الأخرى التي حددت حاجتها الشديدة لخدمات المواصلات. في هذه الحالات، تقوم بعض المجتمعات بترتيب المركبات الخاصة دون تلقي إعانات من وزارة التربية والتعليم العالي أو وزارة التنمية الاجتماعية. في السابق، كانت هذه الإعانات متاحة لبعض العائلات من خلال برنامج يدعمه المانحون لفترة محدودة. لا تقدم وزارة التربية والتعليم العالي أية خدمات نقل أو إعانات للأطفال ذوي الإعاقة، في حين تقدم الأونروا في قطاع غزة مساعدة محدودة لبعض هؤلاء الأطفال من حيث المواصلات إلى المدرسة.

[149] الأونروا، التسرب المدرسي: دراسة على نطاق الوكالة، إدارة التعليم في الأونروا، أيلول 2013، صفحة 8 - 8

[150] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الأفراد المعاقين 2011: تقرير النتائج الرئيسية، كانون الأول 2011.

[151] وفقاً لبيانات إدارية زُودت من قبل وزارة التربية والتعليم العالي في كانون الثاني 2017.

كانت ه. طالبة في الصف الثالث في مدرستها ولديها العديد من الأصدقاء وكانت تحب الذهاب إلى المدرسة في محافظة خان يونس في قطاع غزة. عندما أخبرها أهلها بأنهم لم يعد بإمكانهم إرسالها إلى المدرسة، بكت ه. لأسابيع. كان ذلك قبل أكثر من عام.

كبرت ه. بشكل ملحوظ خلال العام قبل أن تخرج من المدرسة. أصبحت كبيرة جداً على كرسيها المتحرك ولم يكن بوسع والديها تحمل تكلفة كرسي متحرك جديد. ولجعل الأمور أسوأ، لم يعد بإمكان أشقائها الذين كانوا يدرسون في الجامعة الآن أن يساعدوها في التحرك على الطرق الترابية بين المنزل والمدرسة. وبما أنها الآن أكبر حجماً وسناً، لم يعد سائقو سيارات الأجرة يقبلون بنقلها إلى المدرسة لأن ذلك يتطلب حملها إلى داخل السيارة وخارجها.

تبلغ ه. الآن 12 عام، وتقضي أيامها في المنزل في الرسم وتساعد أشقائها الصغار في واجباتهم المنزلية. لا تزال تأمل أن يتمكنوا من العثور على كرسي متحرك جديد لتتمكن من العودة إلى المدرسة.

المساعدة الاجتماعية المتعلقة بالتعليم وبرامج المنح الدراسية: برنامج التحويلات النقدية الوطنية هو برنامج المظلة الاجتماعية الشاملة للأسر الفقيرة في دولة فلسطين مع حوالي 115,000 أسرة مستفيدة من البرنامج في 2017، من بينهم حوالي ثلثين مقيمين في قطاع غزة.[152] في حين أن البرنامج هو برنامج تحويل نقدي غير مشروط، فقد تم تصميمه لتقديم مساعدة نقدية إضافية للعائلات لكل طفل يذهب إلى المدرسة. بالإضافة إلى ذلك، تتلقى الأسر المستفيدة منه إعفاء من الرسوم/التبرعات المدرسية. أظهرت التقييمات المبكرة لأثر البرنامج على الحضور المدرسي أن له أثراً إيجابياً -ولكنه صغير- على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12-6 عاماً في الضفة الغربية، ولا يوجد أثر واضح على المجموعات الأخرى،[153] مما يوحي بضرورة إجراء تحقيق أعمق حول تصميم البرنامج والفرضيات المتعلقة بتأثيره المتوقع على الحضور المدرسي.

قد تساهم عدة قضايا في التأثير الضعيف لبرنامج التحويلات على الحضور المدرسي. على سبيل المثال، لا يتضمن التصميم الحالي للبرنامج نفقات مدرسية خاصة بوضع الأُسرة، مثل تكاليف مواصلات بسبب وجود أسرة تعيش بعيداً عن أقرب مدرسة أو لديها طفل من ذوي الإعاقة. كما لا يتضمن التصميم الحالي النفقات التي تُدفع لمرة واحدة والمرتبطة بالالتحاق بالمدارس، مثل تكاليف شراء الزي المدرسي والقرطاسية في بداية العام الدراسي. وعلاوة على ذلك، قد لا يعرف الآباء أن المبلغ الذي يتلقونه مرتبط بالحضور المدرسي لكل من أطفالهم. ولا تحقق الدراسات المتاحة حول البرنامج في مدى معرفة الوالدين بأن المبالغ التي يتلقونها مرتبطة بالحضور المدرسي لأطفالهم. وبالمثل، فإن حقيقة أن الأسر المستفيدة لا تحصل إلا على جزء من المبلغ الذي يحق لهم الحصول عليه بسبب اعتمادات محدودة من ميزانية برنامج التحويلات قد تضعف العلاقة بين مبلغ المساعدة النقدية المتلقاة وحضور الأطفال المدرسي.

تجدر الإشارة إلى أنه لا وزارة التنمية الاجتماعية ولا وزارة التربية والتعليم العالي لديها برنامج على الصعيد الوطني للمنح الدراسية القائمة على الاحتياجات أو على أساس الجدارة للأطفال في سن المدرسة. وبالمثل، لا تتوفر للمدارس الفردية إمكانية الوصول إلى الأموال المخصصة لدعم طلابها الذين تكافح أسرهم لدفع ثمن الزي المدرسي والقرطاسية والحقائب المدرسية والمواصلات. التبرعات العينية من القرطاسية والحقائب من قبل الجمعيات الخيرية غير منتظمة ولا يمكن التنبؤ بها. تشير المقابلات إلى أن بعض مديري المدارس والمرشدين النفسيين والمعلمين يذهبون إلى حد استخدام مواردهم الخاصة لتزويد الطلاب الذين هم في حاجة ماسة إلى القرطاسية والحقائب، أو البحث عن دعم كل حالة على حدة من الجمعيات الخيرية المحلية. ويؤدي توفير اللوازم المدرسية الأساسية الذي لا يمكن التنبؤ به للأطفال من الأسر الفقيرة إلى تفاقم التحديات الهيكلية التي يواجهها هؤلاء الأطفال.

[152] البنك الدولي، وثيقة معلومات المشروع/ ورقة بيانات الحماية المتكاملة، رقم التقرير: 16 ،PIDISDSC19913 شباط 2017.

[153] معهد التنمية في الخارج، آثار برنامج التحويلات النقدية الوطني الفلسطيني على الأطفال والمراهقين: تحليل أساليب مختلطة، ODI، لندن، المملكة المتحدة، 2014.

4.4.3 السياسات الموصى بها فيما يتعلق بتكاليف التعليم المدرسي

يجب على أي مراجعة لسياسة مواجهة المعيقات التي تواجه التعليم بسبب تكاليف التعليم أن تأخذ بعين الاعتبار الضائقة المالية الملحة التي تواجه وزارة التربية والتعليم العالي، ولا سيما في قطاع غزة. وهكذا، فإن خيارات السياسة المعروضة في هذا القسم تهدف إلى إيجاد أرضية وسطية صالحة بين القيود المالية التي تواجه الأسر في إرسال أبنائها إلى المدرسة والواقع المالي لوزارة التعليم العالي.

الرسوم/التبرعات المدرسية: اعترافاً بأن تبرعات أولياء الأمور تشكل المصدر الرئيسي للدخل لمعظم المدارس، فإن القضاء على جمع التبرعات في وقت التسجيل سيضعف مدارس دولة فلسطين بشكل كبير. ومع ذلك، وبناءً على سياسة الإعفاء الحالية، يمكن للمدارس جمع التبرعات حسب مقياس متدرج. إن مثل هذا المقياس المتدرج لا يستلزم جمع التبرعات من الأسر الأكثر فقراً، وجمع ما لا يزيد عن 5 شيكل من الأسر الفقيرة، وجمع ما يصل إلى 150 شيكل من التبرعات الطوعية من الأسر الأكثر ثراءً. وبعبارة أخرى، سيتم منح الآباء خيار التبرع بأي مبلغ من 150-5 شيكل. كما يمكن إعادة توزيع التبرعات الإضافية التي تم جمعها من المدارس في المجتمعات الأكثر ثراءً إلى المدارس في المجتمعات الفقيرة لضمان توافر الحد الأدنى من الأموال لجميع المدارس لتغطية تكاليف التشغيل الأساسية.

ولضمان أن تكون التبرعات طوعية بحتة، يمكن أن تنظر وزارة التربية والتعليم العالي في عرض مواد ترويجية في المدارس بحيث يعرف الأهل الطبيعة الطوعية للتبرعات. ويمكن أن تتضمن المواد الترويجية هذه أيضاً معلومات حول آلية تقديم الشكاوى للأهالي الذين شعروا أنهم مجبرون على التبرع أو لم يتم تسجيل تبرعاتهم بشكل صحيح. لتشجيع التبرعات الكبيرة، يمكن للمدارس مشاركة ميزانيتها مع المجتمع المدرسي الأوسع لإثبات الإنفاق الفعال وتسليط الضوء على أوجه القصور المالية.

برنامج المنح المدرسية للمدارس ذات الأولوية: تواجه المدارس التي تخدم أطفالاً من الأسر الأفقر بشكل غير متناسب سيفاً ذا حدين: فالأطفال الذين يخدمونهم هم في كثير من الأحيان في حاجة ماسة إلى الدعم المالي لتغطية النفقات المتعلقة بالمدرسة، ومع ذلك فإن الأهالي والمجتمع غالباً ما يملكون أقل الموارد للمساهمة المالية في المدرسة. تشير المقابلات إلى أن المدراء والمرشدين والمدرسين في هذه المدارس يجدون أنفسهم أمام خيارات قليلة للغاية لتغطية النفقات التشغيلية للمدرسة، وغالباً ما يُتركون بدون أموال تقديرية يمكنهم استخدامها لتزويد الطلاب الأكثر حرماناً بالحقائب المدرسية أو القرطاسية أو وجبة الفطور.

وبنفس الروح التي حددها الهدف الثالث من الخطة الاستراتيجية الثالثة لتطوير التعليم لزيادة الدعم المالي للمدارس في المنطقة ج، يمكن أن تنظر وزارة التربية والتعليم العالي في تحديد قائمة من المدارس ذات الأولوية التي تخدم أفقر المجتمعات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن تزويد هذه المدارس بمنح مدرسية لغرض ضمان مقدرة هذه المدارس على تغطية نفقاتها التشغيلية وتقديم منح دراسية تستند إلى الاحتياجات ومساعدة عينية للطلاب الأكثر حرماناً. يمكن أن تكون تجارب برامج المنح المدرسية في بلدان أخرى مفيدة لمثل هذا البرنامج، مثل Bantuan Operasional Sekolah في إندونيسيا.

مراجعة مخصصات برنامج التحويلات النقدية الوطنية وتقوية استراتيجية التواصل الخاصة به: يمكن أن تتم مراجعة تصميم مخصصات برنامج التحويلات النقدية الوطنية لزيادة أثره على التحصيل التعليمي. قد تنطوي مثل هذه المراجعات على ما يلي:

- في إطار البرنامج، يمكن لوزارة التنمية الاجتماعية أن توفر نقداً إضافياً للأسر التي تتحمل تكاليف مواصلات عالية لإرسال أطفالهم إلى المدرسة بسبب موقع المدرسة أو لإن لديهم طفل معاق يتطلب وسائل نقل خاصة.
- يمكن للبرنامج تعديل التحويلات النقدية على أساس التكاليف الموسمية المرتبطة بالتعليم المدرسي. على وجه التحديد، يمكن زيادة الدفع الفصلي الذي يتزامن مع بداية العام الدراسي بالنسبة للعائلات التي لديها أطفال مسجلين في المدارس.
- يمكن أن يقدم البرنامج دفعة إضافية كبيرة لمرة واحدة للأسر عندما يكمل أطفالهم الصف العاشر، مما قد يحفز الأسر على تشجيع أطفالهم على إكمال التعليم الأساسي. وعلى نفس المنوال، يمكن أن ينظر البرنامج في تقديم دفعة إضافية كبيرة لمرة واحدة للأسر من أجل تسجيل أطفالها في الصف الحادي عشر وإكمال الصف الثاني عشر، مما يمكن أن يحفز الالتحاق بالتعليم الثانوي الأعلى بين الأطفال من الأسر الأفقر.
- وأخيراً، يمكن لاستراتيجية التواصل الخاصة بالبرنامج أن تسلط الضوء على الصلة بين مبلغ المساعدة النقدية وتسجيل الأطفال في المدارس حتى يتم تحفيز الآباء أكثر لدعم تعليم أبنائهم.

توسيع نطاق خدمات الحافلة المدرسية: يؤثر غياب وسائل نقل آمنة وموثوقة وميسورة التكلفة إلى المدرسة على الحضور المنتظم لأولئك الأطفال الذين تقع منازلهم إما في مناطق نائية أو الذين يكون ذهابهم إلى المدرسة غير آمن بسبب مخاطر مضايقة المستوطنين والعنف. توفر وزارة التربية والتعليم العالي خدمات الحافلات للأطفال في بعض المجتمعات المتضررة في الضفة الغربية. يمكن أن يؤدي توسيع خدمات الحافلات المدرسية إلى جميع المجتمعات المتأثرة إلى تقليل مخاطر إقصاء هؤلاء الأطفال من التعليم عن طريق ضمان تسجيلهم في المدرسة في السن المناسب والبقاء في المدرسة حتى إكمال الصف العاشر على الأقل. إن التعاقد مع القطاع الخاص لتوفير خدمات المواصلات هذه من خلال المناقصات التنافسية بدلاً من شراء السيارات لوزارة التربية والتعليم العالي قد يساهم في خفض التكاليف المرتبطة بتوفير هذه الخدمات وتسهيل توسيعها.

وفي المناطق التي لا تستطيع وزارة التربية والتعليم العالي تقديم خدمات الحافلات المدرسية فيها، يمكن أن يكون التدخل البديل توفير قسائم نقل أو إعانات للأسر التي تعيش في هذه المجتمعات وشراء خدمات المواصلات الخاصة لإرسال أطفالها إلى المدرسة. وبالمثل، بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة الذين تكون تكاليف نقلهم إلى المدرسة كبيرة بالنسبة لأسرهم ذات الدخل المنخفض، يمكن أن تأخذ وزارة التربية والتعليم العالي بعين الاعتبار توفير خدمات حافلات مدرسية مجانية. في الحالات التي لا يمكن فيها تقديم مثل هذه الخدمات، يمكن أن تنظر وزارة التنمية الاجتماعية في توفير أموال إضافية للتخفيف من عبء تكاليف النقل على الأسرة.

المنح الدراسية على أساس الحاجة والجدارة في المجتمعات الفقيرة: أظهرت الدراسات التي أجريت على المنح الدراسية القائمة على الجدارة في المجتمعات الفقيرة أن هذه البرامج لها تأثير إيجابي على معدلات نتائج التعلم للطلاب والتحصيل التعليمي. يمكن أن تنظر وزارة التربية والتعليم العالي والأونروا في تقديم منح دراسية على أساس الجدارة في المدارس المستهدفة التي تخدم المجتمعات الأكثر فقراً في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن أن تستهدف هذه المنح الدراسية الصفوف من 8-10 حيث يترك الأطفال التعليم بمعدلات أعلى. كما يمكن تقديم برامج دراسية مشابهة لتشجيع الانتقال إلى المدارس الثانوية.

5.3 المعيقات المتعلقة باللوائح والممارسات الإدارية

1.5.3 خلفية عن الأنظمة والممارسات الإدارية الإشكالية:

يسلّط هذا الجزء من التقرير الضوء على جانبين من اللوائح والممارسات الإدارية المتعلقة بإقصاء الأطفال من التعليم. أولاً، يحدد ويصف الممارسات الإدارية المحددة في المدارس الحكومية التي تعمل كمعيقات أمام حصول الأطفال على التعليم. ثانياً، يسلّط الضوء على الطرق التي يؤدي بها المستوى العالي من التجزؤ في نظام التعليم إلى خلق فجوات يسقط من خلالها بعض الأطفال.

2.5.3 خصائص الأطفال المتضررين

تؤثر المعيقات التي تنشأ عن الأنظمة والممارسات الإدارية بشكل غير متناسب على الأطفال المعرضين فعلاً لخطر التسرب من المدرسة، والأطفال الذين يكون أهاليهم أقل قدرة على التغلب على الإجراء البيروقراطي الإداري بسبب انخفاض مستويات تعليمهم ومحدودية الوقت/ الموارد المالية. وبالمثل، تؤثر الثغرات في نظام التعليم التي تنشأ نتيجة لتجزئتها بشكل غير متناسب على الأطفال الذين هم أصلاً أكثر عرضة للتسرب من المدرسة..

3.5.3 الممارسات الإدارية الحالية التي تعتبر معيقات أمام التعليم

قد تكون تفاصيل السياسات التي تبدو وكأنها محايدة لتنظيم إدارة خدمات التعليم ضارة في بعض الأحيان بفرص حصول الأطفال على التعليم. يحدد هذا القسم ويصف أربع ممارسات إدارية من هذا القبيل في نظام التعليم الحكومي يمكن أن تخلق حواجز تحول دون حصول بعض الأطفال على التعليم. لا تدّعي هذه القائمة أنها شاملة، وبدلاً من ذلك، تهدف إلى تسليط الضوء على الحاجة إلى مراجعة شاملة للممارسات الإدارية للتعليم في دولة فلسطين بهدف إزالة أي ممارسات قد تعرقل حصول الأطفال على التعليم.

سياسة تكرار الصفوف وممارستها: تتسم سياسة تكرار الصفوف في المدارس الحكومية بمعايير معقدة متعددة تتطلب استخداماً كبيراً لتقدير العاملين على مستوى المدرسة. يمكن لجانبين من تنفيذ سياسة التكرار المعقدة أن يزيدا من خطر الإقصاء من التعليم للأطفال المتأثرين بهذه السياسة:

- الأطفال الذين يغيبون عن المدارس الحكومية في قطاع غزة لأكثر من 40 في المائة من أيام الدراسة في السنة بعذر، أو لأكثر من 20 في المائة من الأيام الدراسية دون عذر، يعتبرون قد خرجوا من المدرسة وغير ملتحقين بشكل رسمي. يُطلب من الأهالي التوقيع على وثيقة تؤكد ترك طفلهم للمدرسة. إذا كان الطفل الذي غاب لأكثر من الأيام المسموح بها يرغب في العودة إلى المدرسة في الأشهر اللاحقة أو العام الدراسي القادم، فيتطلب من الوالدين السفر إلى مكاتب وزارة التربية والتعليم العالي في قطاع غزة واستكمال الأوراق اللازمة لإعادة تسجيل أبنائهم. إذا تمكن الوالدان من إعادة تسجيل طفلهما بنجاح، عندئذ سيُطلب من الطفل أن يكرر الصف الذي التحق به آخر مرة. ومن المحتمل أن تعمل هذه السياسة الإدارية التي تلغي تسجيل طفلٍ غائبٍ، وتتطلب إجراء عملية إعادة تسجيل مرهقة، على تقليل فرص عودة الطفل المتغيب إلى المدرسة، لا سيما بالنظر إلى العوامل المثبطة الناجمة عن تكرار الصف الإجباري عند عودة الطفل إلى المدرسة.
- سياسة الكوتا، حيث لا يمكن أن يتجاوز عدد الطلاب الذين يعيدون الصف ما نسبته 5٪ من عدد جميع الطلاب في هذا الصف، يُجبَر مدراء المدارس والمعلمين على الاختيار من بين الطلاب ذوي الأداء المتدني بشكل متساوٍ دون معايير مسبقة. تشير المقابلات إلى أن عملية الاختيار الذاتية هذه تؤدي إلى ظهور كل من المفاهيم الظالمة ووصم الطلاب الذين تم اختيارهم لتكرار الصف، مما قد يؤدي إلى قرارهم بمغادرة المدرسة. وبشكل أعم، في غياب الخدمات التعليمية المصممة لتلبية احتياجات الطلاب ذوي الأداء المنخفض، من غير المرجح أن تؤدي سياسة التكرار إلى تحسين نتائج التعلم الخاصة بالأطفال المعيدين. في الواقع، قد تدفع التأثيرات الاجتماعية السلبية والوصم بتكرار الصف إلى طفل معرض فعلاً لخطر ترك المدرسة بشكل نهائي.

سياسة وممارسات التحويلات بين المدارس: يتنقل الأطفال بين المدارس لثلاثة أسباب: 1) قد تنتقل أسرة الطفل إلى منطقة أخرى، ولا يكون الانتقال إلى المدرسة الحالية خياراً. 2) قد يواجه الطفل صراعات محتدة مع المعلمين أو الأقران في المدرسة الحالية التي تؤثر على رفاهه وتعلمه. أو 3) أن الطفل قد أكمل جميع الصفوف المتوفرة في المدرسة الحالية. سيتم مناقشة هذا السبب الثالث بمزيد من التفصيل في الجزء التالي من هذا القسم.

عندما يحتاج الطفل إلى الانتقال إلى مدرسة أخرى بسبب رحيل العائلة أو بسبب الصراعات الشخصية في المدرسة الحالية، يقع على الطفل والوالدين عبء: 1) تحديد مدرسة قادرة على قبوله ومستعدة لذلك. 2) تأمين النماذج الضرورية من المدرسة المقبولة التي تشير إلى ذلك. و3) تزويد المدرسة الحالية بهذه النماذج من المدرسة المقبولة بحيث يمكن للمسؤول الشروع في عملية التحويل رسمياً. ليس من غير المألوف أن يواجه الأطفال والآباء صعوبة في العثور على مدرسة قادرة على قبول طالب جديد وعلى استعداد لقبوله، خاصة إذا كان الطالب يتطلع إلى تغيير المدارس بسبب الصراعات التي تعاني منها المدرسة الحالية.

حقيقة أن العبء يقع على الطفل والوالدين في العثور على مدرسة تقبل الانتقال ومتابعة العمل الورقي يزيد من خطر تسرب الطفل من التعليم أثناء الانتقال بين المدارس. ويعتبر الخطر مرتفعاً بشكل خاص بالنسبة للأطفال الذين ينتقلون بسبب النزوح أو الاضطرابات الأسرية، مثل البطالة أو وفاة أحد الوالدين أو انفصال الوالدين، والأطفال الذين يعانون من الصراعات الشخصية والتحديات السلوكية في مدرستهم.

وأخيراً، لا توجد آلية لضمان أن الطفل الذي يطلب نقل ملفاته المدرسية إلى مدرسة أخرى في الواقع يلتحق بالمدرسة الجديدة. وبعبارة أخرى، إذا لم يلتحق الطفل بمدرسة جديدة بعد عدم الالتحاق بالمدرسة الحالية بعد طلب النقل، فلا توجد آلية مركزية لتحديد نظام التعليم الخاص به.

سياسة وممارسة تسجيل الأطفال في الصف الأول: قد تكون الوثائق التي يتم طلبها عندما يسجل الطفل في الصف الأول بمثابة حاجز أمام حصوله على التعليم. تشير المقابلات إلى أن الممارسات المتعلقة بالتسجيل في الصف الأول تختلف باختلاف المدارس العامة وكذلك بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

يصف بعض مديري المدارس ما يبدو أنه نهج يتمركز حول الطفل من خلال التحلي بالمرونة فيما يتعلق بالوثائق المقدمة، خاصة للأطفال اللاجئين من البلدان الأخرى. ومن ناحية أخرى، يصف مدراء المدارس الآخرون ممارسات التسجيل التي يُحرم بموجبها الأطفال من التسجيل إذا لم يقدم الوالدان المستندات اللازمة، بما في ذلك صورة وبطاقة هوية الأب وبطاقة صحة الطفل، بالإضافة إلى شهادة ميلاد الطفل. قد يشكل توفير هذه الوثائق في الوقت المناسب تحدياً خاصة بالنسبة للأطفال من العائلات الممزقة والأسر الأكثر فقراً في المناطق النائية. وبالتالي، فإن هذه الممارسات الصارمة للالتحاق بالمدرسة تجازف بانتهاك حق الطفل في التعليم.

وبصورة مماثلة، يصف مدراء المدارس الحالات التي يرفضون فيها تسجيل الأطفال الذين يعيشون بالقرب من المدرسة إذا كان عدد الأطفال المسجلين أكبر من عدد الأطفال الذين يمكن أن تستوعبهم المدرسة. تقوم المدارس بحساب هذه الأرقام باستخدام عدد الغرف الصفية في المدرسة والحد الأقصى لعدد الأطفال الذين يمكن تسجيلهم في الصفوف وفقاً للقواعد الإدارية. لا يتابع مدراء المدارس هؤلاء الأطفال الذين تم رفض تسجيلهم، إذ يتوقع منهم ببساطة التسجيل في مدرسة أخرى. قد تزيد هذه الممارسة من خطر عدم تسجيل الطفل في المدرسة على الإطلاق أو تسجيله في وقت متأخر من السنة.

سياسة وممارسة دمج الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالمدارس: كما ذكرنا في الفصل السابق، قد يكون تجاوز سن الالتحاق بصف معين عامل خطر للإقصاء من التعليم، ويمكن للممارسات الإدارية أن تزيد من حدة هذه المخاطر.

تشير المقابلات إلى الغموض في السياسة والتناقضات في التنفيذ فيما يتعلق بدمج الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالصف. وصف مدراء المدارس مجموعة واسعة من الردود على طلب افتراضي لتسجيل طفل تجاوز السن في الصف الأول. وصف بعض المشرفين تقييم حجم الطفل وقدرته العقلية في تقرير قبول أو رفض تسجيله. وذكر مسؤولون آخرون أنهم سيحيلون جميع الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 9 أعوام إلى برامج محو الأمية، على الرغم من أن برامج محو الأمية التي تقدمها وزارة التربية والتعليم العالي لا تسجل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عام. وذكر بعض المديرين أنه بغض النظر عن عمر الطفل، فإنهم سوف يسجلونه في الصف الأول. في قطاع غزة، أوضح مدراء المدارس أن الطفل سوف يحتاج إلى التوجه إلى دائرة التخطيط التابعة لوزارة التربية و التعليم في مدينة غزة ليتم تقييمه وإعطاءه تصريح مكتوب لوضعه في صف دراسي محدد. وتفاوتت ممارسات مديري المدارس على نحو مماثل عندما طلب منهم النظر في حالة افتراضية لطفل تجاوز سن الالتحاق بالمدرسة في مرحلة مبكرة وطلب العودة إلى المدرسة بعد عدة سنوات.

في غياب السياسات الواضحة والتنفيذ المتسق، يظل وصول الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق إلى التعليم يعتمد على اجتهاد مدراء المدارس وأحكامهم بشأن مخاطر قبول طفل أكبر سناً في نفس الفصل الدراسي مع أطفال أصغر سناً. وكما تم إبرازه في القسم السابق، فإن البرامج الاستدراكية المصممة خصيصاً لها أهمية خاصة لنجاح إدماج الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالمدارس الحكومية.

4.5.3 الثغرات الموجودة في التعليم التي تحفز التسرب من المدرسة

يتميز نظام التعليم في دولة فلسطين بمستويات عالية من التجزؤ من حيث مقدمي الخدمة واستمرارية النظام. ويؤدي التجزؤ الذي أحدثه العديد من مقدمي الخدمات إلى مشاكل التنسيق في تحديد ومنع حالات الإقصاء من التعليم. ومن ناحية أخرى، فإن المستويات المنخفضة لاستمرارية النظام تحدث في الغالب بسبب التناقضات بين الصفوف المقدمة في المدارس والمستويات الموصوفة في النظام التعليمي. ونتيجة لذلك، ينتهي الأمر بأن ينتقل الأطفال إلى مدارس جديدة في مختلف مراحل تعليمهم. تشكل التنقلات المتعددة بين المدارس تحدياً لنظم المتابعة والدعم الضعيفة بشكل مسبق للأطفال الذين هم أكثر عرضة للإقصاء من التعليم.

لإعطاء مثال ملموس، في نظام التعليم غير المجزأ، يمكن للطفل أن يدخل الصف الأول ويتخرج من الصف العاشر في نفس المدرسة تحت نفس السلطة المشرفة. في حال وجود نظام تعليمي مجزئ كما هو الحال في فلسطين، قد ينتهي المطاف بالانتقال عبر ما يصل إلى أربع مدارس حكومية حتى إكمال الصف العاشر. تقدم العديد من المدارس الصفوف من الأول إلى الثاني أو من الأول إلى الثالث فقط، وبعدها يحتاج الطفل إلى الانتقال إلى مدرسة تحتوي على صفوف أعلى. يحتاج الطفل الذي يحضر مدارس

الأونروا إلى الانتقال عبر ثلاث مدارس على الأقل، ويحدث الانتقال الثالث في نهاية الصف التاسع من مدرسة تابعة للأونروا إلى مدرسة حكومية.

يخلق كل انتقال بين المدارس فجوة يسقط من خلالها الأطفال الذين هم أكثر عرضة للتسرب. لا توفر الأنظمة المعمول بها حالياً لنقل الأطفال الذين يستكملون جميع الصفوف في مدرسة واحدة إلى مدرسة أخرى تدخلات في الوقت المناسب لمنع الأطفال من السقوط من خلال الفجوات الناشئة عن التنقلات بين المدارس. يصف العديد من مدراء المدارس عملية يتم فيها تحديد الأطفال المتخلفين عن الدراسة بعد شهر من بداية المدرسة، وعندئذ فقط يتم الاتصال بالمدرسة السابقة لمتابعة الطفل. يبدو أن شدة المتابعة اللاحقة في هذه المرحلة تختلف بشكل جزئي بسبب تشتت المسؤولية بين المدرستين. وتقلل مثل هذه المتابعة المتأخرة والمتفاوتة إلى حد كبير من فرص نجاح الطفل في العودة إلى التعليم.

يشكل الانتقال من مدارس الأونروا إلى مدارس وزارة التربية والتعليم العالي في نهاية الصف التاسع تحديات خاصة فيما يتعلق بالمتابعة الفعالة في الوقت المناسب للأطفال الذين قد يسقطون من خلال هذه الفجوة ويغادرون نظام التعليم. في حين أن هناك إجراءات لإدارة هذا الانتقال، وصف المستجيبون الرئيسيون مواطن خلل مختلفة في تنفيذ الإجراءات. وتتأجل متابعة الأطفال الذين لا يلتحقون بالصف العاشر في المدرسة المخصصة لهم بشكل خاص لأنها تتطلب التنسيق والتواصل على المستوى الوزاري.

5.5.3 التغييرات الموصى بها في اللوائح والممارسات الإدارية

ترد اقتراحات للتغييرات في اللوائح والممارسات الإدارية في فئتين: (1) التغييرات في الممارسات الإدارية الحالية التي تعمل كحواجز تحول دون حصول الأطفال على التعليم. 2) التغييرات على الأنظمة والممارسات الحالية لتقليل مخاطر سقوط الأطفال من خلال الفجوات في نظام التعليم المجزأ.

التغييرات الموصى بها على الممارسات الإدارية التي تدفع/تبقي الأطفال خارج المدرسة: بناء على قائمة القضايا التي تم إبرازها سابقاً في هذا القسم، فيما يلي قائمة بالخيارات التي يمكن أن تأخذها وزارة التربية والتعليم العالي بعين الاعتبار لتعديل اللوائح والممارسات الإدارية الحالية للحد من المعيقات أمام وصول بعض الأطفال إلى التعليم. لا يقصد بالخيارات المقدمة أن تكون قائمة شاملة ولكنها قائمة اقتراحات في حال اختارت وزارة التربية والتعليم العالي إجراء مراجعة أوسع لسياساتها من منظور يتمركز حول الطفل.

- يمكن مراجعة الممارسة الحالية في قطاع غزة المتمثلة في تأخير الأطفال المتخلفين عن المدارس والطلب منهم إعادة التسجيل من خلال عملية مرهقة على المستوى الوزاري، وذلك لتسهيل عودة الطفل إلى المدرسة.
- يمكن مراجعة سياسة تكرار الصفوف الحالية لضمان المزيد من الموضوعية في تنفيذها، والحد من الوصم، وتعزيز عوائد أكثر إيجابية لنتاج التعلم لطلاب ذوي التحصيل المنخفض. وستكون برامج التعليم العلاجي في المدارس المقدمة طوال العام الدراسي جزءاً لا يتجزأ من سياسة التكرار الأكثر فعالية.
- يمكن مراجعة سياسة النقل بين المدارس بحيث تكون مسؤولية الأساسية لتحديد مدرسة راغبة في تسجيل طفل تنتقل أسرته والطفل الذي يعاني من نزاعات شخصية في مدرسته الحالية مسؤولية مكاتب المديريات، وليس والدا الطفل.
- يمكن أن تدرس وزارة التربية والتعليم العالي إعادة النظر في اللوائح التي تحكم عمليات النقل بين المدارس بحيث يتم إلزام إدارة المدرسة التي تقدم وثائق تحويل الطفل بالمتابعة مع المدرسة الجديدة بعد فترة محددة من الوقت لضمان التحاق الطفل بالمدرسة الجديدة وحضوره فيها.
- يمكن أن تنظر وزارة التعليم العالي في إعادة النظر في اللوائح الحالية للالتحاق بالصف الأول للحد من الأعباء غير الضرورية على الوالدين وضمان أن التسجيل في الصف الأول ليس مشروطاً بتقديم مستندات محددة. تحقيقا لهذه الغاية، يمكن أن تنظر وزارة التربية والتعليم العالي في إصدار مرسوم ينص على ما يلي:

1. يتطلب من مدراء المدارس أن يسجلوا جميع الأطفال الذين يأتي آباؤهم إلى المدرسة للتسجيل بشكل تلقائي، وأن يتابعوا مع أولياء الأمور لإرسال الوثائق المطلوبة فقط بعد تسجيل أطفالهم
2. يحدد الآلية التي يمكن لمدراء المدارس من خلالها التحقق من تاريخ ميلاد الأطفال عبر سجلات السكان في وزارة الداخلية

3. يمكّن مديري المدارس من استخدام اجتهادهم بطرق تضمن عدم إبعاد أي طفل عن المدرسة بسبب عدم قدرتهم على تقديم الوثائق المطلوبة.

وبالمثل، يمكن لوزارة التربية والتعليم العالي أن تنظر في تمديد فترة التسجيل الرسمية في أشهر الصيف. وبناءً على ذلك، يمكن أن تستخدم الوزارة أرقام تسجيل المواليد من سجلات وزارة الداخلية لأغراض شراء الكتب المدرسية، بدلاً من انتظار أرقام التسجيل في المدارس الفردية. إذا تم تمديد فترة التسجيل الرسمية، يمكن أن تمثل نهاية هذه الفترة أيضاً علامة لبداية إجراءات المتابعة الموضحة في القسم 3.6 للأطفال غير المسجلين في الصف الأول.

- يمكن لوزارة التربية والتعليم العالي أن تنظر في مراجعة القاعدة الإدارية الخاصة بالحد الأقصى لعدد الطلاب الملتحقين بالصف عندما يؤدي إلزام تنفيذ هذه القاعدة إلى حرمان الأطفال من التسجيل في أقرب مدرسة لهم، وإذا كان حضور مدرسة بديلة يشكل عبئاً ثقيلاً على الطفل والأسرة. وبالمثل، يمكن لوزارة التربية والتعليم العالي أن تنظر في مراجعة سياسة التخصيص المدرسي بطرق تتيح المزيد من المرونة لتسهيل وصول الأطفال إلى المدرسة.

- يمكن لوزارة التربية والتعليم العالي أن تنظر في إصدار سياسة واضحة ومبادئ توجيهية فيما يتعلق بتسجيل الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالصف في المدارس والتي تأخذ في الاعتبار كلاً من الحق في التعليم لجميع الأطفال في سن الدراسة والتحديات التي يفرضها وجود أطفال أكبر سناً في نفس الفصل الدراسي مع الكثير من الأطفال الأصغر سناً. يمكن أن ينطوي جزء من هذه السياسة على إتاحة برامج الاستدراك على نطاق أوسع. وبالمثل، يمكن أن تؤدي السياسات والمبادئ التوجيهية الأكثر وضوحاً وتطبيقاً على نحو متسق فيما يتعلق بالتسجيل في وقت متأخر والغياب إلى تقليل الممارسات الإدارية المبنية على الاجتهاد من جانب مدراء المدارس والإداريين الذين يدفعون الأطفال خارج المدرسة بغير قصد.

التغييرات الموصى بها لتقليل مخاطر سقوط الأطفال من خلال الفجوات في نظام التعليم المجزأ: كما ذكرنا سابقاً في هذا الفصل، فإن كل انتقال يحصل بين المدارس يخلق فجوة يمكن أن يسقط من خلالها الأطفال الذين هم أكثر عرضة للتسرب. ولذلك، فمن التطور الإيجابي أن تكون إحدى الأولويات في مسار الإصلاح ذي الأولوية العليا المقدمة في الخطة الاستراتيجية الثالثة لتطوير التعليم هي تقليل تواتر هذه التحولات بين المدرسة من خلال إعادة هيكلة المدارس حسب المرحلة التعليمية.

يمكن لوزارة التربية والتعليم أيضاً أن تنظر في مراجعة اللوائح والمبادئ التوجيهية التي تحكم عمليات الانتقال بين المدارس لضمان تحديد الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدرسة الجديدة في وقت مبكر بما يكفي للتدخلات الفعالة لضمان مواصلة تعليمهم. لا يُقصد من خيارات المراجعة المقدمة أن تكون قائمة شاملة ولكنها قائمة تقدم بعض الاقتراحات:

- يمكن أن تفكر وزارة التربية والتعليم العالي في إدخال شرط تسجيل مبكر للأطفال الذين ينتقلون بين المدارس لأنهم أكملوا جميع الصفوف في مدرستهم الحالية. من شأن شرط التسجيل خلال أشهر الصيف أن يسمح للإدارة المدرسية الجديدة أن تحدد، قبل بداية العام الدراسي، هؤلاء الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة وأن يشرعوا في إجراءات المتابعة في الوقت المناسب.

- يمكن أن تفكر وزارة التربية والتعليم العالي في إصدار مرسوم يوضح تفاصيل إجراءات المتابعة للأطفال غير المسجلين في مدرستهم الجديدة. ويمكن لمرسوم كهذا أن يحدد مسؤوليات الإدارة المدرسية الجديدة وإدارة المدرسة القديمة ومكاتب المديريات وإدارة التخطيط في وزارة التربية والتعليم العالي، فضلاً عن المتطلبات المحددة زمنياً لتوقيت تنفيذ الإجراءات المحددة.

- على الرغم من التحسينات من حيث تبادل المعلومات بين الأونروا ووزارة التربية والتعليم العالي لنقل الطلاب من الأونروا إلى المدارس الحكومية في نهاية الصف التاسع، يمكن أن تساعد الإجراءات الإضافية على التغلب على الأخطاء المتبقية لضمان عدم سقوط الطفل من خلال الفجوات وترك التعليم قبل أن يتلقى شهادة التوجيهي. على سبيل المثال، تشارك الأونروا حالياً في قطاع غزة قوائم طلاب الصف التاسع في وزارة التربية والتعليم العالي مرة واحدة فقط خلال الفصل الدراسي الثاني. تصبح هذه القوائم قديمة مع بداية العام الدراسي التالي، حيث يكرر بعض الطلاب الصف التاسع وآخرون ينتقلون إلى برامج التعليم والتدريب الفني والمهني التي تديرها الأونروا. ومع ذلك، لا تتم مشاركة القوائم المحدثة تلقائياً مع وزارة التربية والتعليم العالي، مما يجعل من الصعب تحديد الأطفال الذين تركوا التعليم بشكل كامل خلال المرحلة الانتقالية. إذا قامت الأونروا باستخدام أرقام بطاقة هوية الأطفال في سجلاتها الإدارية، فقد يزيد ذلك من سهولة مشاركة المعلومات مع وزارة التربية والتعليم العالي.

- يمكن للبروتوكول بين الأونروا ووزارة التربية والتعليم العالي أن يحدد نطاق قوائم الطلاب التي ستتم مشاركتها بالإضافة إلى التواريخ التي يتم فيها مشاركة هذه القوائم. على سبيل المثال، إذا اشتركت الأونروا في قائمة واحدة خلال الفصل الدراسي الثاني وقائمة محدثة ثانية خلال أشهر الصيف، يمكن لإدارات المدارس الحكومية أن تحدد الأطفال المعرضين لخطر التسرب خلال العملية الانتقالية بسرعة أكبر. علاوة على ذلك، إذا كانت الأونروا ستقدم تفاصيل الاتصال الخاصة بكل طالب، ستتمكن إدارات المدارس الحكومية أن تتابع بشكل أكثر فعالية ومباشرة مع هؤلاء الأطفال غير المسجلين في الصف العاشر.

- وكما في الاقتراح المتعلق بالالتحاق المبكر عندما ينتقل الطلاب بين مدرستين حكوميتين، يمكن لوزارة التربية والتعليم العالي أن تنظر في إدخال شرط تسجيل مبكر للأطفال الذين ينتقلون من مدارس الأونروا إلى المدارس الحكومية في نهاية الصف التاسع. ومن شأن هذا الشرط المبكر للالتحاق أن يساعد المدارس على التعرف على الأطفال المعرضين لخطر التسرب قبل بداية العام الدراسي والتدخل بشكل أكثر فعالية.

6.3 المعيقات التي تعترض سبيل التحديد الفعال للأطفال المعرضين لخطر الإقصاء

يصف هذا القسم المعيقات التي تحول دون الحصول على البيانات واستخدامها لتحديد الأطفال المعرضين لخطر الإقصاء من التعليم، والتدخل بفعالية لمنع إقصائهم. ولتحقيق هذه الغاية، تتم مناقشة حالات الأطفال الذين لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة والأطفال الذين التحقوا بالمدرسة ولكنهم توقفوا عن الدراسة قبل إكمال الصف العاشر، كل على حدة.

ضمان تسجيل جميع الأطفال في الصف الأول: لا توجد آلية قائمة حالياً لتحديد الأطفال الذين لا يسجلون في الصف الأول. تشير المقابلات التي أجريت مع موظفي وزارة التربية والتعليم العالي إلى أن بيانات تسجيل السكان الخاصة بالعمر المطلوبة لتحديد هوية هؤلاء الأطفال توفرها، في الواقع، وزارة الداخلية لوزارة التربية والتعليم العالي سنوياً. وعليه، يمكن أن تنظر وزارة التربية والتعليم العالي في وضع نظام يتم بموجبه مطابقة بيانات تسجيل السكان للأطفال الذين هم في سن مناسبة للتسجيل في الصف الأول مع سجلات الالتحاق من المدارس الحكومية والخاصة والأونروا قبل بداية العام الدراسي، لتحديد هؤلاء الأطفال الذين لم يلتحقوا بالصف الأول.

بمجرد تحديد هؤلاء الأطفال، يجب وضع آلية متابعة لضمان تسجيل هؤلاء الأطفال في المدرسة قبل بدء العام الدراسي.

- قد ينطوي أحد مكونات آلية المتابعة على إنشاء مجموعات مجتمعية تتألف من قادة المجتمع وأولياء الأمور المتطوعين الذين يعملون بالتعاون مع المجالس المحلية. عندما تكون معلومات الاتصال في بيانات وزارة الداخلية صحيحة، يمكن تزويد مجموعات المجتمع هذه بأسماء وعناوين هؤلاء الأطفال. يمكن تزويد هذه المجموعات المجتمعية وتدريبها على بروتوكول لتحديد والاتصال والتواصل مع الأسر التي لم يتم تسجيل أطفالها حتى الآن في الصف الأول. سوف يستفيد مثل هذا البروتوكول من تضمين معلومات لتحديد حالات إهمال الأطفال وإساءة معاملة الأطفال بالإضافة إلى إجراءات الإحالة المناسبة.

- يمكن أن يشتمل المكون الثاني لآلية المتابعة على إنشاء لجان على مستوى المقاطعات تُسند إليها مسؤولية المتابعة مع الأطفال المحددين الذين يعيشون في أماكن نائية. وبالمثل، يمكن تزويد هذه اللجان وتدريبها على بروتوكول لتحديد الأسر والاتصال بها والتواصل معها. ستكون لجنة مستوى المقاطعات ذات أهمية خاصة في المناطق التي يعيش فيها العديد من الأطفال في أماكن نائية وبالتالي يصعب الوصول إليها من قبل مجموعات المجتمع المحلي أو المجالس المحلية.

من أجل تحديد الأطفال الذين هم في سن مناسبة للتسجيل في الصف الأول ولم يتم تسجيلهم في المدرسة ولا في قاعدة بيانات تسجيل السكان في وزارة الداخلية، تعتبر شبكة حماية الطفل هي أنسب آلية. في الوقت الذي وصلت فيه دولة فلسطين إلى المستويات الإجمالية لتسجيل المواليد بمعدل تسجيل 99.3 % للأطفال دون سن الخامسة،[155] لا يزال هناك بعض الأطفال الذين ليس لديهم تسجيل ميلاد في سن الخامسة. يعمل أعضاء شبكة حماية الطفل وموظفوها في الميدان، مثل الأطباء والممرضات والعاملين الاجتماعيين والعاملين/المتطوعين من المنظمات غير الحكومية، بشكل جيد لتحديد هؤلاء الأطفال وإحالتهم إلى شبكة حماية الطفل من أجل التدخل الفعال من وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة التنمية الاجتماعية.

[155] منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تحليل حالة الأطفال الفلسطينيين في دولة فلسطين - 2013، 2014.

وأخيراً، تشير المقابلات إلى وجود مجال لتحسين الوسائل والمحتوى لإعلانات المدارس الحكومية للتسجيل في الصف الأول. يمكن أن تزود وزارة التربية والتعليم العالي المدارس بالمحتوى النموذجي لإعلاناتها العامة. يمكن أن تشجع الرسائل الواردة في هذه الإعلانات ليس فقط الآباء على تسجيل أطفالهم، ولكن أيضاً أعضاء المجتمع لتشجيع بعضهم البعض لتسجيل جميع الأطفال في الوقت المناسب. ويمكن أن تقدم هذه الإعلانات نقطة اتصال لأفراد المجتمع الذين يرغبون في إبلاغ وزارة التربية والتعليم العالي عن الآباء الذين لا يسجلون أطفالهم في سن الدراسة في الصف الأول. كما يمكن أيضاً توسيع توزيع هذه الإعلانات العامة لضمان وصولها إلى الأسر التي تعيش في المناطق النائية.

الرصد الفعال للتغيب: يعد التغيب عن الدراسة مجالاً مهماً لجمع البيانات والتدخل. فهو يسهم في الانقطاع عن الدراسة وهو أيضاً علامة إنذار مبكر لخطر التسرب. تشير المقابلات التي أجريت مع مدراء المدارس والمرشدين النفسيين إلى وجود اختلافات ملحوظة في الممارسات الإدارية للمدارس لتسجيل الحضور ومتابعة الطلاب الغائبين وتحديد الأطفال المعرضين لخطر التسرب وبروتوكول التدخل للتغيب.

في بعض المدارس، يتم الاتصال بالأهالي لأول مرة عبر الهاتف فقط بعد ثلاثة أيام من الغياب. ويتم إرسال رسالة لهم بعد سبعة إلى عشرة أيام من الغياب، وتبدأ المدرسة في فرض العقوبات بعد 15 يوماً من الغياب. وبمجرد أن يتجاوز غياب الطفل الحد الأقصى من الأيام المسموح به بموجب اللوائح، يرسل الوالدان استمارة للتوقيع للتأكد من أنهما قد قررا أن طفلهما لن يذهب إلى المدرسة بعد الآن. ولكن في المدارس الأخرى، يتم الاتصال بالوالدين على الفور عن طريق رسالة نصية أو هاتفية بمجرد ملاحظة إدارة المدرسة أن الطفل غائب؛ يتم استدعاؤهم من قبل مرشد المدرسة بعد يومين من الغياب؛ ويزورهم مرشد المدرسة بعد ثلاثة أيام من الغياب بدون عذر. في هذه المدارس، يواصل المرشدون زيارة المنازل بانتظام لإقناع الوالدين والطفل بالعودة إلى المدرسة. وفي حال فشلهم، يحيلون القضية إلى شبكة حماية الطفل عبر مكاتب المديريات.[156]

علاوة على ذلك، لا يبدو أن مدراء المدارس والمرشدين الذين تمت مقابلتهم يستخدمون تعريفاً أو معياراً موحداً في تقرير متى ينقطع الطالب عن المدرسة أو عند إبلاغ مكاتب المديريات عن حالة التسرب. وصف بعض المدراء والمرشدين استخدام حكمهم الخاص في تقرير أن الطفل قد تسرب من المدرسة بشكل دائم. وقد أشار مدراء ومرشدون آخرون إلى الحد الأقصى المسموح به من أيام الغياب باعتبارها المعايير التي يستخدمونها لتقرير تسرب الطفل من المدرسة. تقدم بعض المدارس تقارير عن حالات التسرب إلى مكاتب المديريات عند حدوثها لاستكمال المتابعة، في حين يبلغ آخرون عنها مرة في الشهر أو ثلاث مرات في السنة فقط للامتثال لمتطلبات الإبلاغ.

بالإضافة إلى الاختلافات بين المدارس، يبدو أن هناك اختلافات داخل كل مدرسة من حيث شدة المتابعة مع الأطفال الغائبين ومعايير التسرب المطبقة. يشرح بعض مدراء المدارس كيفية اتصالهم بوالدي الطالبة الأنثى حالما يلاحظون غيابها، في حين أنهم لا يتصلون بوالدي الطالب الذكر إلا بعد ثلاثة أيام من الغياب. وشرح بعض مدراء المدارس أنهم ينظرون إلى التسرب بسبب الزواج المبكر على أنه لا رجعة فيه، وأنهم يبلغوا عن تسرب الطفل في هذه الحالة مباشرة لهذا السبب، دون بذل المزيد من الجهود لإعادة الطفل إلى المدرسة. يشرح مدراء مدارس آخرون كيفية تجاهلهم لفترات طويلة من الغياب إذا كان السبب معروفاً وغير قابل للتغيير، مثل العمل الزراعي الموسمي.

وتشير هذه الاختلافات الملحوظة في الممارسات الإدارية للمدارس فيما يتعلق بالتغيب إلى وجود مجال للتحسين في السياسات والممارسات الإدارية في هذا المجال. قد يكون هناك تأثير أيجابي لنظام شامل للإنذار المبكر لتحديد الأطفال المعرضين للخطر وحدّته، بالإضافة إلى بروتوكول متابعة تفصيلي ومكثف للتغيب عن المدرسة، والاستجابات متعددة المراحل لمنع التسرب النهائي للأطفال المتخلفين، في خفض معدلات التسرب. وقد يكون نظام الإنذار المبكر المقترن ببروتوكولات المتابعة والاستجابة المكثفة فعالاً بشكل خاص في المدارس حيث تكون معدلات التسرب مرتفعة وممارسات المتابعة الحالية ضعيفة نسبياً. ومن شأن إشراك الطلاب والآباء وقادة المجتمع الآخرين لدعم جهود مرشدي المدارس أن يساعد في استجابات متعددة المراحل تمنع بشكل فعال الأطفال المتخلفين من ترك المدرسة بشكل دائم.

[156] وفي دراسة مسحية أجريت مؤخراً مع أولياء الأمور ومدراء المدارس بشأن الأطفال الذين تسربوا من المدارس، أشار 7 في المائة فقط من الآباء و 7 في المائة من مدراء المدارس إلى أن الزيارات المنزلية جرت لمنع التسرب، في حين أشار 93 في المائة من الآباء والأمهات و63 في المائة من مدراء المدارس إلى أن المدرسة تواصلت مع أولياء الأمور بوسائل أخرى، مثل المكالمات الهاتفية أو الرسائل، لمنع الطالب من التسرب (الأونروا، التسرب المدرسي: دراسة على نطاق الوكالة، إدارة التعليم في الأونروا، أيلول 2013). هذا الاستنتاج حول الاستخدام غير المتكرر للزيارات المنزلية كأداة للوقاية في هذه الحالات حيث تسرب الأطفال من المدرسة في نهاية المطاف إلى جانب حقيقة أن العديد من المدراء والمرشدين النفسيين الذين تمت مقابلتهم لدراسة الأطفال خارج المدرسة قد وصفوا الزيارات المنزلية كأداة فعالة وكثيفة الاستخدام ويمكن أن تكون الزيارات التي يقوم بها المرشدون والمدراء في الواقع أداة فعالة في إقناع الأسر والأطفال بالبقاء في المدرسة.

جمع البيانات الإدارية المتكاملة والعالية الجودة: من الجدير بالذكر أن تجزئة حوكمة التعليم ما زالت عائقاً هيكلياً للحصول على بيانات عن الأطفال المعرضين للاستبعاد من التعليم واستخدامها. على سبيل المثال، هناك في الوقت الحاضر نظامين فعالين متعلقين بإدارة المعلومات المتعلقة بالتعليم، الأول للأونروا والثاني لوزارة التربية والتعليم في غزة. لم يكن نظام إدارة المعلومات في وزارة التربية والتعليم العالي في الضفة الغربية يعمل بشكل كامل اعتباراً من تشرين أول/أكتوبر 2017، وحتى عندما يصبح جاهزاً للعمل، فلن يكون لديه قدرة داخلية على جمع ومعالجة البيانات على مستوى الطلاب من الأونروا ووزارة التربية والتعليم العالي في قطاع غزة من أجل تحديد الأطفال خارج المدرسة. بينما يركز هذا القسم على المستوى المدرسي، فإن التحدي الهيكلي الذي تمثله تجزئة نظم المعلومات الإدارية يظل أمراً مهماً لنجاح جميع الجهود الأخرى في هذا المجال. وإلى أن يتم دمج نظم إدارة معلومات التعليم المختلفة وتشغيلها، فإن الحاجة إلى وضع تدابير لوقف الفجوات لتحسين تبادل البيانات لتحديد الأطفال خارج المدرسة تظل ملحة.

1. تحسين إجراءات تبادل البيانات: تشكل تجزئة حوكمة التعليم في دولة فلسطين تحدياً جدياً لعملية جمع بيانات التسجيل في الوقت المناسب والدقيق للحد من الإقصاء من التعليم. يجب أن تضمن هذه الإجراءات تبادلاً منتظماً للبيانات في الوقت الفعلي على مستوى الطلاب بين السلطات المشرفة. وبشكل أكثر تحديداً، يجب إنشاء هذه الإجراءات أو تعزيزها في: 1) القدس الشرقية بين مديرية التربية والتعليم في القدس التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأردنية وإدارة القدس التعليمية، وهي هيئة مشتركة بين بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية؛ 2) الضفة الغربية بين وزارة التربية والتعليم العالي والأونروا؛ 3) قطاع غزة بين وزارة التربية والتعليم العالي والأونروا؛ 4) وزارة التربية والتعليم العالي في الضفة الغربية ووزارة التربية والتعليم العالي في قطاع غزة. في حين تستخدم كل من هذه السلطات نظم إدارة معلومات التعليم بشكل منفصل، فإن تبادل البيانات على مستوى الطالب باستخدام أرقام بطاقات الهوية الفردية يمكن أن تكون قابلة للتطبيق، رغم أنها مرهقة، دون الحاجة إلى دمج نظم إدارة معلومات التعليم. وعندما يتعذر إجراء تبادل المعلومات هذا مباشرة بسبب اعتبارات سياسية، يمكن لطرف ثالث أن يلعب دوراً وسيطاً.

2. تحسين جودة البيانات الإدارية حول التسرب: في الوقت الحالي، لا تتبع البيانات المقدمة من مدارس وزارة التربية والتعليم العالي حول التسرب تعريفاً موحداً. وبالتالي، يجب تحديد تعريف موحد لمصطلح التسرب. وعلى نفس القدر من الأهمية، يجب أن يأخذ كل من التعريف ونظام جمع البيانات في الاعتبار الأنواع المختلفة من التسرب، مثل حالات التسرب المؤقتة والتسرب الدائم والتسرب المعاكس. وأخيراً، يمكن أن تدرس وزارة التربية والتعليم العالي جمع بيانات التسرب على مستوى الطالب باستخدام أرقام بطاقات الهوية على المستوى الوطني من أجل تحديد وتصحيح الأخطاء والتقديرات المزدوجة بشكل أفضل.

3. تحسين توافر وجودة البيانات الإدارية: لدى وزارة التربية والتعليم العالي في قطاع غزة والأونروا في قطاع غزة والضفة الغربية حالياً أنظمة منفصلة لإدارة معلومات التعليم الإدارية على المستويين المدرسي والإقليمي. إن وزارة التربية والتعليم العالي في الضفة الغربية بصدد الانتهاء من نظام إدارة معلومات التعليم الخاص بها. تمثل هذه الأنظمة فرصة لتحسين جودة جمع البيانات الإدارية على المستوى الوطني من حيث الدقة والتواتر. ويمكن متابعة ذلك من خلال مبادرة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم العالي والأونروا. على المستوى المدرسي، يمكن أن تشكل هذه الأنظمة البنية التحتية التكنولوجية لأنظمة الإنذار المبكر والوقاية من التسرب. وهناك مجال إضافي لتحسين توافر وجودة البيانات الإدارية يتعلق بالأطفال الذين يحضرون برامج التعليم غير الرسمي والتدريب المهني التي تقدمها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. سيسمح جمع البيانات السنوية عن هؤلاء الأطفال بفهم أكثر اكتمالاً للتدفقات عبر أنواع مختلفة من برامج التعليم والتدريب، وكنتيجة لذلك، سيتم تحديد هوية الأطفال خارج المدرسة بشكل أكثر دقة.

4. بشكل عام، يُوصى بضمان قدرة جميع المدارس على جمع ومعالجة وتبادل البيانات ذات الصلة على مستوى المدرسة للحد من تجزئة البيانات وتحسين جودتها.

5.3 ملخص

يصف الفصل الثالث خمس فئات من المعيقات التي تسبب بشكل مستقل وبشكل مشترك إقصاء الأطفال داخل التعليم ومنه في دولة فلسطين. وتشمل هذه الفئات الخمسة من المعيقات عدم كفاية خدمات التعليم، والطبيعة المجزأة لخدمات الدعم الوقائي، والتكاليف المرتبطة بالتعليم، واللوائح والممارسات الإدارية، والتحديات في تحديد الأطفال المعرضين لخطر الإقصاء. تؤثر هذه الحواجز بشكل سلبي على الملامح الرئيسية الثلاثة للأطفال خارج المدرسة الموصوفة في الفصل الثاني، وهي الأطفال من الأسر الهشة والأطفال ذوي الإعاقة والأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 15-14 عام، بالطرق التالية:

- يؤدي عدم كفاية الخدمات التعليمية المصممة داخل المدارس إلى الإقصاء من التعليم، مما يدفع الأطفال ذوي التحصيل الأكاديمي المنخفض إلى الخروج من نظام التعليم كلياً. يتأثر جميع الأطفال من الأسر الضعيفة والأطفال ذوي الإعاقة والأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 15-14 عام بهذا الحاجز على نطاق المنظومة فيما يتعلق بشمولية وجودة وإنصاف خدمات التعليم في فلسطين. وبمجرد الخروج من المدرسة، تكون خيارات خدمات التعليم المخصصة خارج المدارس غير كافية من حيث الجودة والتوافر لتسهيل عودة الطفل إلى المدرسة أو مواصلة التعلم خارج المدرسة.

- تمثل الطبيعة المجزأة لخدمات الدعم الوقائي، مثل الخدمات الصحية وبرامج المساعدة الاجتماعية، فرصة ضائعة لتعزيز رفاهية الأطفال في سن المدرسة وهو ما يرتبط مباشرة بقدرتهم على الالتحاق بالمدارس بشكل منتظم وأن يكونوا بدنياً وعاطفياً على استعداد للتعلم. ويتأثر الأطفال من الأسر الضعيفة والأطفال ذوي الإعاقة بشدة بالطبيعة المجزأة لخدمات الدعم الوقائي.

- تؤثر التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالتعليم بشكل غير متناسب على الأطفال من الأسر الهشة والأطفال ذوي الإعاقة. قد تتضمن هذه التكاليف المصروفات المرتبطة بالتبرعات المدرسية والزي المدرسي والقرطاسية والحقائب المدرسية والمواصلات.

- تعمل القواعد والممارسات الإدارية الإشكالية كمعيقات أمام حصول الأطفال على التعليم، ويمكن أن تخلق ثغرات في النظام يسقط من خلالها بعض الأطفال. تؤثر هذه الحواجز بشكل غير متناسب على الأطفال الذين هم من الأسر الهشة حيث يكون الآباء أقل قدرة على فهم وتوجيه الروتين الإداري بسبب انخفاض مستويات تعليمهم والوقت المحدود والموارد المالية.

- وأخيراً، فإن الفجوات في تحديد الأطفال الذين لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة ورصد الأطفال المعرضين لخطر الإقصاء من التعليم قد أثرت بشكل غير متناسب على الفئات الرئيسية الثلاث للأطفال غير الملتحقين بالمدرسة لأن إقصائهم غالباً ما لا يتم تحديده في الوقت المناسب والفعال.

واستناداً إلى وصف شامل للبرامج القائمة لمعالجة هذه الحواجز الخمسة، ناقش الفصل الثالث مجموعة من التدخلات المحتملة على نطاق المنظومة والبرامج المستهدفة ومراجعات السياسات التي يمكن أن تعزز الجهود الجارية للجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في تقديم خدمات التعليم في فلسطين.

4 الخطوات القادمة

يعتمد التقرير القُطري حول الأطفال خارج المدرسة في دولة فلسطين على الالتزام المشترك لوزارة التربية والتعليم العالي واليونيسف لضمان حصول جميع الأطفال على تعليم أساسي شامل ومنصف. يهدف هذا الفصل الختامي إلى تجميع النتائج والاقتراحات الرئيسية بهدف تيسير الحوار حول الخطوات التالية لضمان إكمال جميع الأطفال للتعليم الأساسي الإلزامي (الصفوف 1-10) في دولة فلسطين. ولهذه الغاية، يستعرض الفصل التوصيات الرئيسية في الأقسام وفقاً لتعقيد المهام التي تشمل تنفيذ الاقتراحات الواردة في الفصل الثالث.

- يلخص القسم الأول التغييرات المتعلقة بالسياسات والإجراءات الإدارية السهلة نسبياً، وتتناول بعض هذه التغييرات الممارسات الإدارية التي تمثل معيقات. تهدف التغييرات الأخرى إلى إحداث "ومضات" في الممارسات الإدارية لمنع الأطفال من السقوط في تلك الفجوات.

- ينظر القسم الثاني في مراجعات الإجراءات الإدارية الحالية وإدخال إجراءات جديدة لتعزيز الجهود الحالية للكشف المبكر ومنع إقصاء الأطفال من التعليم.

- يبرز القسم الثالث فرص البناء على السياسات القائمة وجهود الإصلاح على نطاق المنظومة لتخفيض عدد الأطفال المستبعدين من التعليم الأساسي.

- يؤلف القسم الرابع قائمة اقتراحات لبرامج جديدة لمنع وعكس التسرب من التعليم الأساسي.

- ويركز القسم الأخير من الفصل على جمع البيانات واستخدامها بطرق تعزز رصد الأطفال خارج المدرسة بهدف الحد من انتشار الإقصاء من التعليم في دولة فلسطين.

1.4 إصلاحات سريعة و"ومضات"

توضح القصص الكمية والنوعية للأطفال خارج المدرسة كيف أن العوامل البنيوية المترابطة غالباً ما تؤدي إلى سلسلة من الأحداث التي تؤدي إلى إقصاء الطفل من التعليم بشكل نهائي. إن معالجة العوامل الهيكلية الناجمة عن بيئات الطفل المنزلية والمدرسة أمر بالغ الأهمية لضمان إكمال جميع الأطفال للتعليم الأساسي. ومع ذلك، هناك أيضاً العديد من الإصلاحات السريعة و"الوخزات" التي يمكنها تحسين الممارسات الإدارية الصغيرة التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى إما الوصل أو القطع بالنسبة للأطفال وعائلاتهم فيما يتعلق بالالتحاق بالمدرسة. بالنسبة للأطفال الذين تعيش عائلاتهم حياة محفوفة بالمخاطر على وجه الخصوص، تحدث الممارسات الإدارية التي تسهل بدلاً من أن تزيد من صعوبة بقاء الطفل في المدرسة فرق بين التسرب أو عدمه.

يقدم القسم 3.5.5 إلى حد كبير وبدرجة أقل القسم 3.4.4 من هذا التقرير القُطري الخاص بالأطفال خارج المدرسة العديد من الأفكار لإزالة هذه العوائق الإدارية وإدخال التيسيرات الإدارية و"الومضات" على مستوى المدرسة والمنطقة والإقليم. وتشمل بعض الأمثلة على هذه الحواجز الإدارية والتيسيرات و"الومضات" التي يمكن تحسينها تبرعات الآباء إلى المدارس وعمليات النقل بين المدارس وإجراءات الالتحاق بالصف الأول وسياسة التغيب عن المدرسة وسياسة تكرار الصف من بين أمور أخرى. لا تسعى قوائم الأفكار هذه أن تكون شاملة ولكن يُقصد بها أن تكون موحية بالحاجة إلى مراجعة شاملة في سبيل تحسين الممارسات الإدارية القائمة.

2.4 دعم الجهود الحالية للكشف المبكر ومنع التسرب

هناك جهود مختلفة جارية حالياً على مستوى المدارس والمناطق والأقاليم في دولة فلسطين لتحديد الأطفال المعرضين لخطر التسرب من أجل منع أو عكس تسربهم. وتتمثل هذ الجهود- على سبيل المثال لا الحصر- في تقوية مرشدي المدرسة النفسيين وخطط التعليم العلاجية وغرف الموارد والتعليم الشامل وتوفير خدمات الحافلات المدرسية المجانية أو المدعومة. بالإضافة إلى هذه الجهود المركزة، تم في الفصل الثالث أيضاً وصف الممارسات على مستوى المدرسة لمراقبة الحضور والمتابعة والتدخل في حالات التغيب عن المدرسة بهدف إبراز الاختلافات الملحوظة في الممارسات عبر المدارس.

إن دعم هذه الجهود الحالية للكشف المبكر ومنع التسرب من خلال تحسين جودة وتغطية تنفيذها أمر حاسم للحد من عدد الأطفال المستبعدين من التعليم. ومع إدراك التحدي المتمثل في تنفيذ مثل هذه الجهود الداعمة على الصعيد الوطني، يمكن لوزارة التربية والتعليم العالي أن تنظر في تحديد المدارس التي لديها أعلى معدلات للتسرب في كل مقاطعة وتركز جهودها على هذه المدارس، على الأقل في البداية.

3.4 دمج الأطفال خارج المدرسة في المسار الرئيسي للجهود الجارية

هناك جُهود جديرة بالثناء تُبذل جاهدة في دولة فلسطين لتحسين الخدمات في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وحماية الطفل. ستفيد بعض هذه الجهود مثل شبكة حماية الطفل وبرنامج التحويلات النقدية الوطنية وإصلاح المناهج وتدريبات المعلمين بشكل غير مباشر الأطفال الذين هم خارج المدرسة أو معرضين لخطر التسرب من المدرسة. ويقترح التقرير القُطري للأطفال خارج المدرسة دمج الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في هذه الجهود المستمرة لتعظيم تأثيرها الإيجابي على هؤلاء الأطفال.

وقد تم تقديم مقترحات ملموسة لتحقيق هذه الغاية في الفصل الثالث، والتي تشمل ما يلي: 1) مراجعة منافع برنامج التحويلات النقدية لمساعدة العائلات الهشة في تغطية التكاليف غير المباشرة للتعليم بالإضافة إلى تحفيز إتمام التعليم الأساسي والانتقال إلى المدرسة الثانوية. 2) تعزيز نظام إحالة شبكة حماية الطفل للأطفال غير الملتحقين بالمدارس والأطفال المعرضين لخطر التسرب. 3) استهداف الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم العالي على نطاق المنظومة لتحسين كفاءات ومناهج المدرسين بطرق تزيد من منافعها للأطفال الذين يعانون من تحصيل أكاديمي متدني.

4.4 برامج جديدة لمنع وعكس التسرب من المدراسة

إن استعراض هذا التقرير للجهود الحالية التي تعالج بشكل مباشر أو غير مباشر مسألة إقصاء الأطفال من التعليم يكشف الحاجة إلى تدخلات جديدة في مجالات معينة. هذه المجالات معروضة في الفصل الثالث، وتشمل: 1) برامج التعلم عن بعد. 2) برامج جديدة للأطفال ذوي الإعاقات المتعددة والإعاقات المعرفية الشديدة. 3) برامج تعليم الفرصة الثانية عالية الجودة والمتاحة على نطاق واسع، وبرامج العودة إلى المدارس، وبرامج إدماج الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالمدرسة. 4) برامج التعليم العلاجي المدرسية أو المجتمعية التي تستهدف الأطفال ذوي التحصيلات الأكاديمية المتدنية. 5) برامج تعليمية بديلة للأطفال الذين يعيشون في المجتمعات الرعوية. و6) منح للمدارس التي تخدم المجتمعات الضعيفة والفقيرة للغاية.

تمثل هذه التدخلات الجديدة جانباً حاسماً من الجهود المبذولة لمعالجة إقصاء الأطفال من التعليم في دولة فلسطين. ونظراً للقيود المالية التي تواجه وزارة التربية والتعليم العالي، فإن تمويل هذه التدخلات الجديدة بطريقة مستدامة وشاملة يتطلب النظر إلى ما هو أبعد من البرامج المجزأة والمموّلة من المانحين وإدماج هذه الجهود في الخطط الاستراتيجية لتطوير التعليم المستقبلية. على المدى القصير، يمكن استخدام البرامج الممولة من المانحين لتجريب العديد من المبادرات. إضافةً الى ذلك، يمكن استكشاف نماذج تمويل بديلة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

5.4 جمع واستخدام البيانات لمعالجة الإقصاء من التعليم

يتمثل جانب حاسم لمعالجة الإقصاء من التعليم بفعالية في جمع واستخدام البيانات بطرق تساعد على تحديد الأطفال المعرضين لخطر الإقصاء من التعليم وقياس أثر التدخلات لمنع إقصائهم. يناقش الفصل الثالث عدة مجالات لتحسين جمع البيانات الإدارية واستخدامها للمساعدة في ضمان تسجيل جميع الأطفال في الصف الأول وتحديد حالات التغيب والرد عليها من أجل منع حالات التغيب من أن تصبح حالات تسرب، وأن يتم تحديد حالات التسرب بدقة ودون تأخير.

كما توجد فرص لتحسين جمع البيانات من خلال الدراسات المسحية للأسر في المستقبل من أجل تحديد أفضل للإقصاء من التعليم. وتشمل هذه الفرص ما يلي: 1) جمع بيانات أكثر تفصيلاً عن أنواع خدمات الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة التي يمكن للأطفال الذين يبلغون من العمر 5-3 أعوام الدخول إليها كجزء من الدراسات المسحية متعددة المؤشرات في المستقبل. (2) جمع بيانات أكثر تفصيلاً عن أنواع برامج التدريب المهني والتقني التي يحصل عليها الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14- 18 عاماً كجزء من الدراسات المسحية متعددة المؤشرات ومسح القوى العاملة في المستقبل. 3) جمع بيانات أكثر تفصيلاً عن أنواع الخدمات التي يحصل عليها الأطفال ذوو الإعاقة، بما في ذلك إعادة التأهيل والعلاج والتعليم الخاص كجزء من المسوحات المتعلقة بذوي الإعاقة في المستقبل.

6.4 ملاحظات ختامية

يأتي هذا التقرير القطري حول الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في دولة فلسطين كنتيجة نهائية لتعاون استمر عاماً بين وزارة التربية والتعليم العالي واليونيسف. وبدافع من التزامهم المشترك نحو تعليم جيد شامل ومنصف لجميع الأطفال في دولة فلسطين، يمثل التقرير علامة بارزة في جهود وزارة التربية والتعليم العالي والجهود التي تبذلها اليونيسف. يسلط التقرير الضوء على الأطفال خارج المدرسة ويحدد المعيقات التي تسهم في إقصائهم من التعليم ويقدم اقتراحات لتحسين الجهود الجارية في هذا المجال. لا يقصد من الاقتراحات المقدمة في هذا التقرير أن تكون وصفة علاجية؛ بل القصد منها هو البدء في حوار أوسع حول الخطوات التالية.

الملحق 1 الأطفال خارج المدرسة في قطاع غزة

يهدف هذا الملحق إلى تسليط الضوء على الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في قطاع غزة. قدمت التحليلات الواردة في التقرير القُطري مقارنة إقليمية إلى أقصى حد ممكن. يسعى هذا الملحق إلى تقديم صورة أكثر شمولاً عن حالة الأطفال خارج المدرسة في قطاع غزة وتسليط الضوء على أنماط معينة لهذا الجزء من دولة فلسطين.

التعليم الأساسي في قطاع غزة

تم تسجيل 443425 طفلاً في الصفوف من الأول إلى العاشر في 569 مدرسة في قطاع غزة. وتشرف الأونروا على 45.2 % من هذه المدارس التي تخدم 55.9 % من جميع الأطفال.[157] في حين أن 67.7 % من مجموع سكان قطاع غزة يحملون صفة لاجئ،[158] فإن معظم الطلاب في مدارس الأونروا وحوالي 40 % من الطلاب في المدارس العامة يحملون هذه الصفة.[159]

يبلغ متوسط نسبة الطلاب إلى الصف 37.3 % للتعليم الأساسي. ويلتحق من بين الأطفال الملتحقين بالصفوف من الأول إلى العاشر في المدارس العامة 90.2 % بمدارس الفترتين.[160]

الأطفال خارج المدرسة في قطاع غزة

بناءً على تحليلات بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014:

- البعد الأول: من بين الأطفال في سن الخامسة في قطاع غزة، يقدر أن نسبة 5.5 في المائة خارج المدرسة. ويقدر أن 60.2 % من الأطفال في سن الخامسة يحضرون التعليم قبل الابتدائي و34.3 % يذهبون إلى المدارس الابتدائية. أعلى معدل للالتحاق بالمدرسة بالنسبة للأطفال في سن الخامسة هو في شمال غزة (9.0 %). معدل الإقصاء للفتيات في سن الخامسة (7.4 %) أعلى منه للبنين (3.6 %).

- البعد الثاني: من بين الأطفال في عمر 6-9 أعوام في قطاع غزة، ما يقدر بنحو 1.4 % هم خارج المدرسة (البعد 2). معدل الإقصاء أعلى بالنسبة للفتيات (1.5 %) منه للفتيان (1.2 %) في هذه الفئة العمرية. ومن بين المحافظات، يوجد أعلى معدل للإقصاء (2.4 %) في دير البلح، بينما لدى غزة أدنى معدل (0.9 %).

- البعد الثالث: من بين الأطفال في عمر 10-15 عاماً في قطاع غزة، ما يقدر بنحو 4.3 % هم خارج المدرسة (البعد 3). على وجه الخصوص:

1. الفتيان في هذه الفئة العمرية هم خارج المدرسة بمعدل أعلى (6.6 %) مقارنة بالفتيات في هذه الفئة العمرية (2.0 %). وبالمثل، فإن معدل البقاء إلى الصف العاشر بالنسبة لأولئك الذين يبدأون في الصف الخامس هو 88 % بين الفتيان و94.9 % للفتيات.

2. نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في هذه الفئة العمرية مرتفعة نسبياً في غزة (5.5 %) وفي شمال غزة (5.3 %) مقارنة مع المحافظات الأخرى في قطاع غزة.

- البعدان الرابع والخامس: معدل الرسوب المقدر هو 1.5 % بين الأطفال في الصفوف من الأول إلى الرابع (البعد 4) و1.2 % بين الأطفال في الصفوف من الخامس إلى العاشر (البعد 5). ومن بين الأطفال المسجلين في الصفوف من الخامس إلى العاشر، فإن ما يقدر بنحو 2.2 % أكبر بسنتين أو أكثر من السن الرسمية للصف الذي التحقوا به. من بين الأولاد المسجلين في الصفوف من الخامس إلى العاشر، فإن هذا المعدل يبلغ 3.2%.

[157] وزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب السنوي لإحصاءات التعليم، 2015-2016

[158] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: كتاب الإحصاء السنوي لفلسطين 2016

[159] منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الاستثمار في التعليم الحكومي في غزة: دراسة حالة، اليونيسف، حزيران 2013.

[160] المرجع نفسه.

استناداً إلى تحليلات البيانات الإدارية لوزارة التعليم العالي للعام الدراسي 2014-2015:

- البعد الثاني: يبلغ معدل الالتحاق الصافي للأطفال من 6 إلى 9 أعوام 92.2 % (91.6 % للبنين و 92.9 % للفتيات). ويبلغ معدل الالتحاق الصافي بعد التعديل لنفس الفئة العمرية 94.2 % (93.7 % للبنين و94.7 % للفتيات).

- البعد الثالث: يبلغ معدل الالتحاق الصافي للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و 15 عاماً 84.6 % (82.5% للبنين و 86.7 % للفتيات). و معدل الالتحاق الصافي بعد التعديل لنفس الفئة العمرية هو 84. % للفتيان و88.1 %للفتيات.

- البعدان الرابع والخامس: من بين الأطفال الملتحقين بالصفوف من الأول إلى الرابع، 1.3 % منهم من تجاوزوا السن الرسمي للالتحاق بمقدار سنتين أو أكثر في الصف المسجلين فيه. من بين الأطفال الملتحقين بالصفوف من الرابع إلى التاسع، 4.1 % تجاوزوا السن بمقدار سنتين او أكثر في الصف المسجلين فيه.

- البعدان الثاني والثالث: معدل التسرب بالنسبة للأطفال المسجلين في الصفوف من الأول إلى العاشر هو 1.9 % مع استقرار نسبي بين الصفوف من الرابع إلى التاسع. ومن الجدير بالذكر أن معدل التسرب في السنة الدراسية السابقة كان 0.9%.

بناءً على تحليلات بيانات مسح الإعاقة لعام 2011:

البعدان الثاني والثالث: 63.6 % من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15-6 عاماً من ذوي الإعاقة في قطاع غزة يذهبون إلى المدرسة. و معدلات الحضور للفتيان ذوي الإعاقة (64.3 %) أعلى قليلاً من الفتيات ذوات الإعاقة (62.7 %). ما يقدر بـ 45.2 % من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-6 أعوام من ذوي الإعاقة لم يلتحقوا بالمدرسة. وما يقدر بنحو 21.7 % من الأطفال البالغين 15-10 عاماً من ذوي الإعاقة في قطاع غزة لم يلتحقوا بالمدرسة أبداً، بينما التحق بالمدرسة ثم تسرب 11.5 % آخرون.

الملحق 2 البعد 6 - الأطفال في سن المرحلة الثانوية العليا

يهدف هذا الملحق إلى تسليط الضوء على الأطفال في سن المدرسة الثانوية والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 17-16 عاماً، وهي مجموعة لا تغطيها التحليلات في التقرير الرئيسي بسبب تركيز المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة على الأطفال المستبعدين من التعليم الإلزامي و الأساسي والذين هم أصغر من حد السن القانوني للعمل. ولهذه الغاية، يعرض المرفق تحليلاً لحالة التعليم والتوظيف للأطفال في عمر 17-16 عاماً في دولة فلسطين، وهو ما يتوافق مع السن الرسمي للتعليم الثانوي غير الإلزامي الذي يتكون من الصف الحادي عشر والثاني عشر في دولة فلسطين. يندرج هؤلاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 17-16 عاماً الذين ليسوا في ملتحقين بالتعليم أو بوظيفة أو بتدريب تحت البعد ستة.

تعليم الثانوية العليا في دولة فلسطين

يتكون تعليم الثانوية العليا في دولة فلسطين من التعليم الأكاديمي والمهني، ويقسم التعليم الأكاديمي إلى العلمي والأدبي، والمهني إلى تجاري وصناعي وسياحي.[161] ومن الملتحقين بالتعليم الثانوي ويتلقون التدريب المهني، يشكل نسبة 12.2 في المائة منهم ذكور و7.7 في المائة منهم إناث.[162] يتم توفير تعليم الثانوية العليا في المقام الأول في المدارس الحكومية: حيث يتم الإشراف على 92.3 في المائة من 5,414 فصلاً من الصفوف الحادي عشر إلى الثاني عشر من قبل وزارة التربية والتعليم العالي مع بقية الفصول التي يديرها مقدمو الخدمات من القطاع الخاص.[163]

الأطفال في سن 17-16 في دولة فلسطين

يقدر عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 17-16 عام في دولة فلسطين بـ 213,176 طفلاً ويعيش ٪60.3 منهم في الضفة الغربية.[164]

---

[161] يتم توفير التعليم المهني غير الرسمي أيضاً لهذه الفئة العمرية في المراكز المسجلة التي تديرها وزارة العمل والأونروا ومزودي الخدمة من المؤسسات الخاصة الربحية وغير الربحية. لا يتم تضمين الأطفال المسجلين في هذه المراكز المهنية في البيانات الإدارية لوزارة التربية والتعليم العالي.وددددق بالمسح العنقودي متعدد ددؤددرات ددم 2014،ددن ددر ددؤددد ددد إذا ددن يشار إليهم كـ "دد ددد ددد" أو "دد ددج ددد ددد." ووفقاً لتعليمات الاستبيان الخاص بالأسر، يجب ترميزهم كـ "داخل المدرسة،" ومع ذلك يبين التوضيح الفني لجهاز الإحصاء المركزي أنه تم ترميزهم كـ "خارج المدرسة".

[162] تم حساب الأرقام بناء على البيانات الإدارية المقدمة في الكتاب السنوي لإحصاءات التعليم لوزارة التربية والتعليم العالي، 2016-2015.

[163] الكتاب السنوي لإحصاءات التعليم لوزارة التربية والتعليم العالي، 2016-2015.

[164] التوقعات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمنتصف عام 2016.

استناداً إلى تحليلات بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2014، فإن ما يقدر بـ (24.6 في المائة) من الأطفال في هذه الفئة العمرية هم خارج المدرسة، بينما لا يزال (5.2%) آخرون في المرحلة الأساسية العليا (-9 5). والبنين خارج المدارس (33.8 في المائة) بمعدلات أعلى من البنات (15.1 في المائة). النسبة التقديرية خارج المدرسة هي (21.4 في المائة) بين الأطفال في سن 16 عاماً (29.5 في المائة للبنين و 13.3 في المائة من الفتيات) و(28.6 في المائة) بين الأطفال في سن 17 عاماً (38.4 في المائة للبنين و18.1 في المائة من الفتيات). ومن بين هؤلاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 17-16 عاماً والموجودين في المدارس، هناك ما يقدر بـ (82.3 في المائة) في الصف الحادي عشر والثاني عشر. ويقدر أن (10.8 في المائة) من الأطفال الملتحقين بالمدارس يذهبون إلى التعليم العالي و(7.7 في المائة) لا يزالون يحضرون المرحلة الأساسية العليا (9-5) (الصفوف من الخامس إلى العاشرة).

واستناداً أيضاً إلى بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2014، والتي تشبه البعدان الثالث و الرابع، يتم إقصاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 17-16 عاماً القادمين من أسر هشة من التعليم بمعدلات أعلى.

- الفقر: إن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 17-16 عاماً والذين يعيشون في أسر من الخمس الأفقر هم خارج المدرسة (33.8 في المائة) بمعدلات أعلى بكثير من أقرانهم الذين يعيشون في أسر من الخمس الأغنى (13.9 في المائة). إن جنس الطفل مهم فيما يتعلق بتأثير الثروة على الالتحاق بالمدرسة في هذا العمر: (44.8 في المائة) من الأولاد الذين يعيشون في أسر من الخمس الأفقر هم خارج المدرسة مقابل (21.6 في المائة) من الأولاد الذين يعيشون في أسر من الخُمس الأغنى. وبالنسبة للفتيات، تبلغ معدلات الإقصاء (24.3 في المائة) و(6.1 في المائة) على التوالي.

- تعليم الأم: 27.2 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 17-16 عام والذين تلقت أمهاتهم تعليماً أساسياً أو أقل هم خارج المدرسة. معدل الإقصاء مرتفع بشكل خاص للأولاد في هذه المجموعة (40.0 في المائة) مقارنة بالفتيات في هذه المجموعة (12.9 في المائة).

- غياب الوالد (الوالدان): 41.8 في المائة من الأطفال في هذه الفئة العمرية الذين يعيشون في أسرة مع أحد الوالدين أو بدونهما يذهبون إلى المدرسة. وتتشابه العلاقة بين غياب الوالدين والحضور المدرسي للذكور (43.5 في المائة) والفتيات (40.6 في المائة).

وأخيراً، فإن الأطفال في هذه الفئة العمرية الذين يعيشون في مخيمات هم خارج المدرسة بمعدلات أعلى (27.8 في المائة) من أقرانهم الذين يعيشون في المناطق الحضرية (24.1 في المائة) والمناطق الريفية (25 في المائة).

وبالاستناد أيضاً إلى تحليلات بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2014، من بين الفتيات 6.1 في المائة من اللواتي تبلغ أعمارهن 16 عاماً و7.2 في المائة من اللواتي تبلغ أعمارهن 17 عاماً هن متزوجات. وتتزوج الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 17-16 عاماً من الأسر الأفقر بمعدلات أعلى بكثير (16.3 في المائة) من قريناتهن اللواتي يعشن في أسر أكثر ثراء. وتتزوج الفتيات في هذه الفئة العمرية اللائي يعشن في قطاع غزة بمعدلات أعلى بكثير (11.1 في المائة) من قريناتهن في الضفة الغربية. أما الفتيات المتزوجات في هذه الفئة العمرية فهن خارج المدرسة بمعدلات أعلى بكثير (88.3 في المائة) من نظيراتهن الإناث العازبات (10.3 في المائة).

استناداً إلى تحليلات البيانات الإدارية لوزارة التربية والتعليم العالي للعام الدراسي 2015-2014:

1. في الفئة العمرية 17-16 عاماً، التحق 58.6 في المائة بالتعليم الثانوي العالي (الصفوف 12-11) و5.5 في المائة في التعليم الأساسي للمرحلة العليا (-10 5)

- نسبة أعلى من الفتيات في هذه الفئة العمرية مسجلات في التعليم الثانوي العالي (66.6 في المائة) مقارنة بالفتيان (50.9 في المائة).

- نسبة أعلى من الفتيات في هذه الفئة العمرية مسجلات في التعليم الثانوي الأدنى (6.4 في المائة) مقارنة بالفتيان (4.7 في المائة).

- معدلات الالتحاق بعمر 17-16 عاماً في التعليم الثانوي الأعلى والأدنى أعلى في قطاع غزة (٪60.5 و ٪6.8) من الضفة الغربية (٪57.4 و ٪4.6). هذا النمط الإقليمي هو نفسه لكل من الفتيات والفتيان.[165]

2. للصفين الحادي عشر والثاني عشر:

- العدد الإجمالي للأطفال المسجلين في الصف الحادي عشر والثاني عشر هو 138199 من بينهم 56.1 في المائة بنات و90.5 في المائة أعمارهم 16 و17 عاماً.[166]

[165] معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي الأعلى هي 67.4 في المائة في قطاع غزة مقابل 66.1 في المائة في الضفة الغربية للفتيات في سن 17-16 عام، و53.8 في المائة في قطاع غزة مقابل 49 في المائة في الضفة الغربية للبنين من سن 17-16 عام. معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي الأدنى هي 7.0 في المائة في قطاع غزة مقابل 6.0 في المائة في الضفة الغربية للفتيات بين 17-16 عام ، و6.7 في المائة في قطاع غزة و3.3 في المائة في الضفة الغربية للفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 17-16 عام.

[166] يرجى ملاحظة أن هذه الأرقام تستند إلى الكتاب السنوي لإحصاءات التعليم الخاصة بوزارة التربية والتعليم العالي للعام الدراسي 2016-2015.

- معدل التسرب 2.0 في المائة. ومعدل التسرب أعلى في الضفة الغربية (2.9 في المائة) منه في قطاع غزة (0.7 في المائة). كما أنه أعلى بين الفتيان (2.1 في المائة) مقارنة بالفتيات (1.8 في المائة).

- معدل تكرار الصفوف هو 0.4 في المائة. و معدل التكرار أعلى في الضفة الغربية (0.6 في المائة) منه في قطاع غزة (0.04 في المائة).

استناداً إلى تحليلات منظمة العمل الدولية لمسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتعلق بالانتقال من المدرسة إلى العمل لسنة 2012: [167]

- من بين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاماً، فإن ما يقدر بـ 40.7 في المائة من الفتيات و62.0 في المائة من الفتيان غير ملتحقين بعمل أو بمدرسة. ومعدل المشاركة في سوق العمل أقل بشكل ملحوظ بالنسبة للفتيات (4.3 في المائة) مقارنة بالفتيان (32 في المائة) في حين أن معدل مشاركة التعليم أعلى للفتيات (63.3 في المائة) مقارنة بالفتيان (52.1 في المائة). وبالنسبة لأولئك الموجودين في سوق العمل، فإن معدل البطالة أعلى بالنسبة للفتيات (59.3 في المائة) مقارنة بالبنين (38 في المائة).

- من بين الفئة العمرية 15-24 عاماً الذين يشاركون في سوق العمل، فإن متوسط العمر التقديري للتسرب من المدرسة هو 19 عاماً للفتيات و18 للبنين. وبالنسبة لنفس المجموعة، فإن متوسط العمر التقديري لدخول العمل هو 22 عاماً للفتيات و19 للبنين.

- من بين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاماً وغير ناشطين في سوق العمل والذين هم خارج المدرسة، لم يكمل 23.2 في المائة التعليم الأساسي (الصفوف من الأول إلى العاشر)، و38.3 في المائة أكملوا التعليم الأساسي فقط (الصفوف من 1 إلى 10)، استكمل 24.4 في المائة منهم التعليم الثانوي العالي (الصفوف من الحادي عشر إلى الثاني عشر)، وحصل 14.1 في المائة على تعليم بعد المرحلة الثانوية العليا.

- وبالنظر بشكل خاص على الفئة العمرية 16-17 عاماً:

- من بين الأطفال الذين يبلغون 16 عاماً، 81.5 في المائة هم من الطلاب غير العاملين و3.5 في المائة من الطلاب الذين يعملون. ونسبة 4.4 في المائة أخرى خارج المدرسة غير أنها تعمل ، و6.2 في المائة خارج المدرسة لكنهم عاطلين عن العمل رغم أنهم يبحثون عن عمل. وأخيراً، فإن 4.4 في المائة من الأطفال البالغين من العمر 16 عاماً ليسوا في المدارس ولا في سوق العمل.

- من بين الأطفال الذين يبلغون من العمر 17 عاماً، هناك 73.2 في المائة هم طلاب غير عاملين، و4.3 في المائة هم طلاب ويعملون. وهناك نسبة 5.2 في المائة أخرى خارج المدرسة لكنهم يعملون، و7.1 في المائة خارج المدرسة لكنهم عاطلون عن العمل رغم أنهم يبحثون عن عمل بنشاط. وأخيراً، فإن 10.1 في المائة من الأطفال البالغين من العمر 17 عاماً ليسوا في المدارس ولا في سوق العمل.

استناداً إلى بيانات مسح الشباب الفلسطيني التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2015:

من بين الفئة العمرية 15-19 عام، توجد نسبة متزايدة من الفتيات المتزوجات (8.2 في المائة) مقارنة بالفتيان (0.4 في المائة). نسبة متزايدة من الفتيات في الفئة العمرية 15-19 عاماً في قطاع غزة متزوجات (11.2 في المائة) مقارنة بقريناتهن في الضفة الغربية (6.3 في المائة).

من بين الفئة العمرية 15-17 عاماً، يذهب (83 في المائة) إلى المدرسة مع نسبة حضور أعلى قليلاً في قطاع غزة (84.3 في المائة) مقارنة بالضفة الغربية (82.1 في المائة).

من بين الفئة العمرية 15-17 عام، أعرب (88.1 في المائة) عن رغبتهم في الحصول على تحصيل علمي أعلى من التعليم الثانوي.

[167] مكتب منظمة العمل الدولية والمكتب الإقليمي منظمة العمل الدولية للدول العربية، 'التحدي المزدوج لعمالة الأطفال وتوظيف الشباب في الدول العربية'، منظمة العمل الدولية، 2016.

[168] يشمل هذا المعدل الفتيات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاماً وهم: (1) خارج سوق العمل، (2) خارج المدرسة، و (3) في سوق العمل ولكن عاطلين عن العمل.

[169] يرجى ملاحظة أن الأرقام الواردة هنا هي من تقرير النتائج الرئيسية الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمسح الشباب الفلسطيني لعام 2015.

الملحق 3 الأطفال خارج المدرسة في القدس الشرقية

يهدف هذا الملحق إلى تسليط الضوء على التعليم الأساسي والأطفال خارج المدرسة في القدس الشرقية. يقدر عدد سكان القدس الشرقية بـ 264937 نسمة مع وجود ما يقدر بـ 35.5 في المائة دون سن الخامسة عشرة، وما يقدر بـ (21 في المائة) منهم لاجئين مسجلين.[170]

إن توفير التعليم الأساسي في القدس الشرقية مجزأ من الناحية الإدارية. يصف هذا الملحق نطاق هذا التشرذم الإداري وأثره على توفير خدمات التعليم الأساسي بهدف إبراز المعيقات التي يسببها التشرذم في حصول الأطفال البالغين من العمر 15-6 عام على التعليم الشامل والجيد في القدس الشرقية.

إدارة التعليم الأساسي في القدس الشرقية

تتميز إدارة التعليم الأساسي في القدس الشرقية بالتشرذم والتسييس، حيث لا يُسمح رسمياً لوزارة التربية والتعليم العالي بالعمل في القدس الشرقية كنتيجة لاتفاقية أوسلو عام 1993، لذا فهي تعمل من خلال مديرية التربية والتعليم في القدس التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأردنية. إدارة التعليم في القدس، وهي هيئة مشتركة بين بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، هي هيئة الحكومة الإسرائيلية المسؤولة عن الخدمات التعليمية في القدس الشرقية بالإضافة إلى القدس الغربية.

بينما تستخدم الإدارات المختلفة فئات ومصطلحات مختلفة، يمكن تصنيف المدارس التي تقدم صفوف مختلفة من التعليم الأساسي[171] في القدس الشرقية إلى خمس فئات. هذه الفئات من المدارس والأعداد التقريبية للأطفال المسجلين فيها هي كما يلي: [172]

- المدارس الحكومية التي تشرف عليها مديرية التربية والتعليم في القدس وتمولها وزارة التربية والتعليم العالي: يتم تسجيل 7,182 طفلاً في الصفوف من الأول إلى العاشر.[173]
- مدارس الأونروا التي تشرف عليها وتمولها الأونروا التي تخدم الأطفال الذين هم لاجئون مسجلون: هناك 1,542 طفلاً في ملتحقون بالصفوف من الأول إلى العاشر.[174]
- المدارس الخاصة الممولة بشكل مستقل: يقدر عدد الأطفال المسجلين في الصفوف من الأول إلى العاشر بـ8,155 طفلاً. بعض هذه المدارس مسجلة أيضاً في وزارة التربية والتعليم العالي وتعلم المناهج الفلسطينية.[175]
- المدارس الحكومية التي تشرف عليها وتمولها إدارة التعليم في القدس، وهي هيئة مشتركة بين بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية: هناك 43,492 طفلاً ملتحقين بالتعليم من الروضة إلى الصف التاسع.[176] تعلم معظم هذه المدارس المنهاج الفلسطيني.[177]
- المدارس الخاصة الممولة جزئياً من إدارة التعليم في القدس من خلال الإعانات: 46,743 طفلاً مسجلين في الصفوف من الروضة إلى الصف التاسع. بعض هذه المدارس مسجلة أيضاً في وزارة التربية والتعليم العالي وتعلم المناهج الفلسطينية.

بشكل عام، حوالي نصف الأطفال الذين يعيشون في القدس الشرقية ملتحقون بمدرسة خاصة، وتدعم غالبية هذه المدارس إدارة التعليم، وحوالي واحد من كل عشرة أطفال يعيشون في القدس الشرقية يحضرون مدرسة يشرف عليها الوقف وتمولها وزارة التربية والتعليم العالي.

---

[170] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: كتاب القدس السنوي للإحصاء، 2016.

[171] بموجب القانون الفلسطيني، التعليم إلزامي من الصف الأول وحتى نهاية الصف العاشر (من سن 6 أعوام فصاعداً). بموجب القانون الإسرائيلي، التعليم إلزامي من سنة واحدة من الروضة حتى نهاية الصف 12 (من سن السادسة فصاعداً). يرجى ملاحظة أنه في مناطق محددة، قامت الدولة الإسرائيلية بتوسيع التعليم الإلزامي حتى سن الثالثة فما فوق؛ وفي القدس الشرقية، يوجد حي واحد (بيت صفافا) ضمن هذه المناطق المختارة (منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، جودة التعليم والمساواة في القدس الشرقية، 2012).

[172] إن أعداد الأطفال المسجلين تقريبية لأنها استندت إلى حساب متعدد الخطوات باستخدام بيانات إدارية من مصادر مختلفة، بما في ذلك: الكتاب الإحصائي السنوي للسلطة الفلسطينية في القدس (2016)؛ ورداً رسمياً من بلدية القدس وهيئة التعليم على طلب معلومات من قبل ACRI؛ والمعهد السنوي لمعهد القدس للبحوث السياسية لعام 2016.

[173] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: كتاب القدس السنوي للإحصاء2016

[174] في بقية الضفة الغربية وقطاع غزة، توفر مدارس الأونروا التعليم من الصف الأول إلى التاسع. الاستثناء الوحيد هو المدارس في مخيم شعفاط في القدس الشرقية حيث يتوفر الصف العاشر.

[175] لم يكن هذا الرقم متاحاً بشكل مباشر في المصادر الإدارية. تجمع البيانات الإدارية من إدارة التعليم في القدس جميع المدارس التي تقدم التعليم دون الحصول على إعانات من الإدارة، والتي تشمل مدارس الأوقاف ومدارس الأونروا بالإضافة إلى المدارس الخاصة التي لا تتلقى إعانات من الإدارة. تتضمن البيانات الإدارية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي جميع المدارس الخاصة المسجلة لدى وزارة التربية والتعليم العالي، والتي تشمل المدارس الخاصة التي تتلقى الإعانات من الإدارة أيضاً. تم التوصل إلى هذا الرقم عن طريق طرح عدد الأطفال الملتحقين بالصفوف من الأول إلى العاشر في مدارس الأوقاف والأونروا (كما جاء في إحصائيات القدس لجهاز الإحصاء الفلسطيني في القدس لعام 2016) من عدد الأطفال المسجلين في الصفوف من الروضة إلى الصف التاسع في ما تصنفه إدارة التعليم كـ "مدارس خاصة"، والتي تشمل مدارس الأوقاف ومدارس الأونروا والمدارس الخاصة التي لا تتلقى إعانات من الإدارة.

[176] يشمل هذا الرقم 3204 اطفال مسجلين في رياض الأطفال، و22550 طفلاً مسجلين في الصفوف من الأول إلى السادس (الابتدائي)، و 15824 طفلاً مسجلين في الصفوف من 9-7، و1914 طفلاً مسجلين في التعليم الخاص. مصدر هذه البيانات الإدارية هو رد رسمي في عام 2017 من سلطة التعليم في بلدية القدس إلى طلب معلومات من قبل ACRI.

[177] لا تزال التدخلات الأخيرة من قبل السلطات الإسرائيلية في تدريس المناهج والكتب المدرسية الفلسطينية في القدس الشرقية من خلال الرقابة على العناصر الوطنية والتاريخية والسياسية في الكتب المدرسية مصدراً رئيسياً للجدل.

الأطفال خارج المدرسة في القدس الشرقية

تمثل تجزئة إدارة التعليم الأساسي في القدس الشرقية ومحدودية تبادل المعلومات بين إدارة التعليم في القدس ووزارة التربية والتعليم العالي حاجزاً رئيسياً أمام تحديد الأطفال خارج المدرسة بشكل فعال وضمان عودتهم إلى المدرسة. لا توجد حالياً بيانات موثوقة حول السكان في سن الدراسة أو التسجيل.

هناك مصدران للبيانات المتعلقة بالسكان في سن المدرسة:

- توقعات السكان حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في القدس الشرقية بناء على التعداد السكاني لعام 2007: بالنظر إلى أن التعداد أجري منذ عقد من الزمان وأن الافتراضات السكانية المتعلقة بالخصوبة والهجرة والوفيات المستخدمة في التوقعات موحدة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، من المحتمل أن تكون هذه التوقعات للأطفال في سن الدراسة في القدس الشرقية غير دقيقة.

- قاعدة بيانات السكان التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية: تشمل أرقامها فقط الأطفال المسجلين رسمياً لدى السلطات الإسرائيلية إما من خلال الحصول على تصاريح إقامة مواطنة إسرائيلية أو هوية قدس. بعبارة أخرى، يتم إقصاء الأطفال الذين يحملون بطاقات هوية فلسطينية من قاعدة بيانات السكان في وزارة الداخلية، مما يشكل تحدياً في تحديد هذه الأرقام بدقة.[178]

هناك أيضاً مصدران للبيانات الإدارية حول الالتحاق بالمدرسة:

- البيانات الإدارية الخاصة بوزارة التربية والتعليم العالي حول الالتحاق بالمدارس الحكومية التي تشرف عليها مديرية التربية والتعليم في القدس ومدارس الأونروا والمدارس الخاصة المسجلة في وزارة التربية والتعليم العالي: لا يتم تضمين المدارس الحكومية التي تشرف عليها الهيئة (إدارة التعليم في القدس) والمدارس الخاصة غير المسجلة في وزارة التربية والتعليم العالي في هذه البيانات. علاوة على ذلك، لا توجد بيانات منفصلة عن الأطفال الذين لديهم إقامة في القدس ولكنهم يدرسون في مدارس في الضفة الغربية خارج القدس الشرقية؛

- البيانات الإدارية لإدارة التعليم في القدس حول الالتحاق بالمدارس من المدارس الحكومية والخاصة ومدارس الأوقاف والأونروا: نظراً لولايتها المطعون بها، تجمع الوكالة بيانات منتظمة وموثوقة فقط من تلك المدارس الحكومية التي تديرها مباشرة والمدارس الخاصة التي تتلقى الإعانات.

ونتيجة لذلك، لا تسمح البيانات الإدارية بحساب موثوق لمختلف مؤشرات التعليم، مثل معدل الالتحاق الصافي ومعدل التغيب عن المدارس ومعدل التسرب.

مع وضع هذه القيود في الاعتبار، تجدر الإشارة إلى بعض الأرقام الواردة في المصادر الإدارية:

- وفقاً للكتاب السنوي لإحصاءات التعليم في وزارة التربية والتعليم العالي، على سبيل المثال، فإن معدل الرسوب بين الأطفال الملتحقين بالصفوف من الأول إلى العاشر في مدارس مديرية القدس[179] يبلغ 0.5 في المائة، وهو أقل من المعدل المتوسط في الضفة الغربية (1.2 في المائة).[180]

- كذلك، وفقاً للكتاب السنوي لإحصاءات التعليم في وزارة التربية والتعليم العالي، فإن معدل التسرب بين الأطفال الملتحقين بالصفوف من الأول إلى العاشر في مديرية القدس[181] يبلغ 0.3 في المائة،[182] وهو أقل من المعدل المتوسط في الضفة الغربية (0.8 في المائة).[183]

---

[178] ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يعيش 2.7٪ من السكان الذين يحملون بطاقة هوية فلسطينية في القدس الشرقية.

[179] يرجى ملاحظة أن الوحدة الإدارية لمديرية القدس كما تحددها وزارة التربية والتعليم العالي تقابل مساحة أكبر من القدس الشرقية ولكنها أصغر من محافظة القدس كما هو محدد من قبل دولة فلسطين.

[180] يرجى ملاحظة أن هذا المعدل محسوب على أساس المسح الشامل السنوي الذي أجرته وزارة التربية والتعليم العالي لكل المدارس العامة والخاصة المسجلة لدى وزارة التعليم العالي. وبالتالي، فهي تشمل فقط بعض المدارس التي تخدم الأطفال في القدس الشرقية.

[181] يرجى ملاحظة أن الوحدة الإدارية لمديرية القدس كما تحددها وزارة التربية والتعليم العالي تقابل مساحة أكبر من القدس الشرقية.

[182] يتم احتساب معدل التسرب بناءً على الأرقام الواردة في المدارس الحكومية التي تشرف عليها أدارة التعليم في القدس ومدارس الأونروا والمدارس الخاصة المسجلة لدى إدارة القدس.

[183] يرجى ملاحظة أن هذا المعدل محسوب على أساس المسح الشامل السنوي الذي أجرته وزارة التربية والتعليم العالي لكل المدارس الحكومية والخاصة المسجلة لدى وزارة التربية والتعليم العالي. وبالتالي، فهي تشمل فقط بعض المدارس التي تخدم الأطفال في القدس الشرقية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذا الرقم بنسبة 0.3 في المائة من المحتمل أن يتأثر بمجموعة بيانات غير دقيقة ناشئة عن تجزئة نظام التعليم في القدس الشرقية ومحدودية تبادل المعلومات بين إدارة التعليم و و وزارة التربية والتعليم العالي، على سبيل المثال، قد يسجل الطفل الذي تسرب من مدرسة للأوقاف في إحدى المدارس التابعة لإدارة، ومع ذلك يبقى مسجلاً على أنه تسرب بسبب غياب تبادل المنتظمة في مستوى الطلاب. وبالمثل، فإن الطفل الذي أعلن أنه ينقل من إحدى مدارس الأوقاف إلى إحدى مدارس إدارة التعليم في القدس، ولكنه يترك التعليم بعد ذلك لا يسجل كمتسرب بسبب غياب المشاركة المنتظمة على مستوى الطلاب بين وزارة التربية والتعليم العالي الإدارة.

- وفقاً للبيانات الإدارية لبلدية القدس، فإن حوالي 2 في المائة من الأطفال في سن الرابعة عشرة و 9 في المائة من الأطفال في سن الخامسة عشرة هم خارج المدرسة في القدس الشرقية.[184]

باستخدام بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2014، فإن بعض التقديرات المتعلقة بالأطفال غير الملتحقين بالمدرسة كما يلي:

- البعد الأول: يقدر أن 88.8 في المائة من الأطفال في سن 5 أعوام في القدس الشرقية[185] يحضرون التعليم ما قبل الابتدائي أو الابتدائي (مقارنة بنسبة 85.8 في المائة من أقرانهم الذين يعيشون في بقية الضفة الغربية).

- البعد الثاني: ما يقدر بـ 1.8 في المائة من الأطفال في سن 6 - 9 أعوام في القدس الشرقية هم خارج المدرسة (مقارنة بنسبة 1 في المائة من أقرانهم الذين يعيشون في بقية الضفة الغربية).

- البعد الثالث: ما يقدر بـ 3.9 في المائة من الأطفال في سن 10-15 عاماً في القدس الشرقية هم خارج المدرسة (مقارنة بنسبة 5.5 في المائة من أقرانهم الذين يعيشون في بقية الضفة الغربية).

- البعدان الرابع والخامس: ما يقدر بنحو 1.7 في المائة من الأطفال الملتحقين بالصفوف 5-10 في القدس الشرقية يتجاوزون السن الرسمي للالتحاق بسنتين أو أكثر من الصف الملتحقين به (مقارنة بـ 0.8 في المائة من الأقران في بقية الضفة الغربية). ويبلغ معدل الصفوف التقديري للأطفال الذين يلتحقون بالصفوف من 5-10 في القدس الشرقية 0.4 في المائة (مقارنة بنسبة 0.8 في المائة في بقية الضفة الغربية).

معيقات التعليم في القدس الشرقية

بالإضافة إلى المعيقات التي تمت مناقشتها في الجزء الرئيسي من هذا التقرير، فإن الحالة الفريدة للقدس الشرقية الناجمة عن الضم الإسرائيلي من جانب واحد في عام 1980 تؤدي إلى عوائق إضافية تحول دون حصول الأطفال الفلسطينيين فيها على التعليم الشامل والجيد. بعض هذه المعيقات لها تأثير مباشر وشديد على الوصول إلى التعليم في حين يؤثر بعضها الآخر على جودة التعليم الذي يحصل عليه الأطفال. تشمل الفئة الأولى من المعيقات على سبيل المثال لا الحصر:

- التحديات المتعلقة بعملية لم شمل الأسرة واكتساب الإقامة الدائمة والالتحاق بالمدارس: يمكن أن يكون لدى الأطفال المنحدرين من أسر مختلطة في القدس الشرقية دون إقامة مؤقتة، قدرة محدودة على التنقل، مما يؤثر سلباً على قدرتهم على الوصول إلى المدارس [186]

- التحدي المتمثل في الوصول إلى المدارس للأطفال الذين يعيشون خارج الجدار: قد يواجه بعض الأطفال الذين يعيشون في جانب الضفة الغربية من الجدار والذين هم من سكان القدس مسافات طويلة، وفي بعض الأحيان، غير آمنة للمدارس الواقعة على الجانب الآخر من الجدار. [187]

- الأطفال الذين يتم اعتقالهم واحتجازهم من قبل السلطات الإسرائيلية: (يواجه الأطفال الفلسطينيون الذين يعيشون في القدس الشرقية خطراً أكبر نسبياً بالاعتقال والاحتجاز أو وضعهم قيد الاحتجاز المنزلي مقارنةً بأقرانهم في باقي الضفة الغربية, انظر الفصل الثالث لتفصيل أكثر حول نطاق هذه القضية في الضفة الغربية). إن حالات الاعتقال والاحتجاز للأطفال من مدارسهم بالإضافة إلى تقارير عن الضرب الشديد والاعتداء الجسدي واللفظي تثير القلق بشكل خاص. [188]

على الرغم من وجود أسباب مختلفة، فإن الأطفال الذين يدرسون في المدارس الحكومية التي تدار من قبل مديرية التربية والتعليم بالقدس التابعة للوقف بتمويل من وزارة التربية والتعليم العالي، والأطفال الذين يحضرون المدارس الحكومية التي تديرها إدارة التعليم في القدس الشرقية، يتلقون تعليماً أقل جودة بالمقارنة مع نظرائهم في مدارس وزارة التربية والتعليم العالي في بقية الضفة الغربية وأقرانهم في مدارس إدارة التعليم في القدس الغربية.

[184] مصدر هذه البيانات الإدارية هو رد رسمي في 2017 من سلطة التعليم في بلدية القدس على طلب معلومات من قبل ARCI.

[185] إن بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات الخاصة بتقديرات القدس الشرقية هي بيانات من المنطقة 1ـ يرجى ملاحظة أنه نظراً للحالة الفريدة للقدس الشرقية، لا يمكن إنشاء قوائم محدثة للأسر لأغراض أخذ العينات في 29 منطقة من مناطق القدس الشرقية للمسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام 2014؛ وبدلاً من ذلك، تم استخدام الخرائط لأغراض أخذ العينات.

[186] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وضع حقوق الأطفال الفلسطينيين 2014، نيسان 2015؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، جودة التعليم والإنصاف في القدس الشرقية، 2012.

[187] منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، جودة التعليم والإنصاف في القدس الشرقية، 2012.

[188] وزارة التربية والتعليم العالي، "التعليم في القدس: الواقع، الانتهاكات، الاحتياجات" ، منطقة القدس التعليمية،

في حالة مدارس الأوقاف، تظهر الأسباب الكامنة وراء انخفاض جودة التعليم نسبياً في مدارس القدس الشرقية كنتيجة للتأثيرات المختلفة للضم:

- أن وزارة التربية والتعليم العالي غير مسموح لها رسمياً بالعمل في القدس الشرقية، وتعمل من خلال مديرية التربية والتعليم في القدس التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية، فإن قدراتها الإدارية للتخطيط والمتابعة محدودة.

- على الرغم من أن وزارة التربية والتعليم العالي قادرة على توفير الخدمات من خلال مديرية التربية والتعليم في القدس، إلا أن الوزارات الأخرى التي تتعاون معها وزارة التربية والتعليم العالي لمنع التسرب في باقي الضفة الغربية، مثل وزارة التنمية الاجتماعية، ليس لها وجود في القدس الشرقية.

- إن غياب خدمات وزارة التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى غياب آلية بديلة للمرشدين النفسيين، يتطلب من مدارس الأوقاف التنسيق مع الخدمات الاجتماعية الإسرائيلية. لا تلبي الخدمات الاجتماعية الإسرائيلية احتياجات الأطفال المعرضين لخطر التسرب من مدارس الأوقاف في القدس الشرقية بسبب الفقر الشديد أو الإهمال الأسري أو سوء المعاملة. [189]

- تواجه وزارة التربية والتعليم العالي التحدي المتمثل في توظيف عدد كافٍ من المعلمين المؤهلين سواء بسبب عدم وجود تصاريح إسرائيلية للمعلمين المؤهلين في الضفة الغربية للعمل في القدس الشرقية والأجور المنخفضة التي يتلقونها من قبل مدرسي وزارة التربية والتعليم العالي مقارنة مع أقرانهم العاملين في مدارس إدارة التعليم في القدس. [190]

- تواجه وزارة التربية والتعليم العالي تحدي تأمين عدد مناسب من الفصول الدراسية المناسبة في القدس الشرقية.

- تطلب بلدية القدس من مدارس الأوقاف دفع ضرائب البلدية بسبب عدم الاعتراف بالمؤسسات التعليمية كمؤسسات غير ربحية، كما يتم رفع دعاوى قضائية بشأن ضرائب البلدية غير المدفوعة. [191]

- بسبب القيود الصارمة على البناء والتوسع، تم إصدار العديد من أوامر الهدم لمدارس الأوقاف في القدس الشرقية. [192]، [193]

في حالة مدارس إدارة التعليم في القدس، تتخذ نوعية التعليم المتدنية نسبياً في مدارسها في القدس الشرقية مقارنة بمدارسها في القدس الغربية أشكالاً مختلفة، منها:

- التفاوتات في توزيع الطواقم المهنية، بما في ذلك المفتشون ومرشدو المدارس النفسيين؛ [194]

- استمرار النقص في قاعات الدرس في القدس الشرقية على الرغم من صدور عدة أحكام للمحكمة العليا الإسرائيلية تذكر الدولة الإسرائيلية بالتزاماتها.[195] ونتيجة لذلك، فإن العديد من الأطفال الفلسطينيين الذين يتقدمون بطلب الالتحاق لمدارس إدارة التعليم يتم رفضهم، خاصة في مرحلة ما قبل المرحلة الابتدائية؛ [196]

- نقص في برامج الوقاية من التسرب في المدارس في القدس الشرقية، وفصول دراسية إضافية في النظام المدرسي التقليدي للأطفال المعرضين لخطر التسرب. [197]

[189] نسيبة، روان عسلي، النزاع السياسي والإقصاء في القدس: توفير التعليم والخدمات الاجتماعية، روتليدج ، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.

[190] وزارة التعليم والتعليم العالي، الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم 2019-2014: أمة قائمة على تعلم، آذار 2014 ؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، جودة التعليم والإنصاف في القدس الشرقية، 2012.

[191] نسيبة، روان عسلي، النزاع السياسي وإقصاء في القدس: توفير التعليم والخدمات الاجتماعية، روتليدج، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.

[192] المرجع نفسه.

[193] خلال العام الدراسي 2016-2015، على سبيل المثال، ورد أن 6 من مدارس الأوقاف تلقت أوامر هدم جزئي أو كامل (وزارة التربية والتعليم العالي، "التعليم في القدس: الواقع، الانتهاكات، الاحتياجات، منطقة القدس التعليمية، 2015)

[194] نسيبة، روان عسلي، النزاع السياسي وإقصاء في القدس: توفير التعليم والخدمات الاجتماعية، روتلدج، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016؛ عير عميم وجمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، تقرير الحالة السنوي: نظام التعليم الفاشل في القدس الشرقية، 2013.

[195] عير عميم، بين المطرقة والسندان: استمرار الإهمال والاعتداء على نظام التعليم في القدس الشرقية: التحديث السنوي، 2016؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، جودة التعليم والإنصاف في القدس الشرقية، 2012.

[196] نسيبة، روان عسلي، النزاع السياسي وإقصاء في القدس: توفير التعليم والخدمات الاجتماعية، روتليدج، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.

[197] عير عميم وجمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، تقرير الحالة السنوي: نظام التعليم الفاشل في القدس الشرقية، 2013.

الجداول

الجدول 1 - تقديرات الأبعاد 1 و2 و3

العمود 1	تقديرات تستند إلى بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات للعام 2014	تقديرات تستند إلى البيانات الإدارية لوزارة التربية والتعليم العالي (2015-2016) والتوقعات السكانية حسب تعداد عام 2007
البعد 1 (٪) - النسبة التقديرية للأطفال الذين أعمارهم 5 أعوام ممن ليسوا في التعليم ما قبل الابتدائي أو الابتدائي	10.3	16.9
لبعد 2 (%) - النسبة التقديرية للأطفال الذين أعمارهم 6-9 أعوام ممن ليسوا في التعليم الابتدائي أو الثانوي	1.2	5.0
البعد 3 (%) - النسبة التقديرية للأطفال الذين أعمارهم 10-15 عاماً ممن ليسوا في التعليم الابتدائي أو الثانوي	4.9	10.1

الجدول 2 - الأنماط الأساسية للأطفال خارج المدرسة

فئات الأطفال خارج المدرسة (%)	العمر للمرحلة الأساسية الدنيا (1-4) (البعد 2)	العمر للمرحلة الأساسية العليا (5-9) (البعد 3)	فئات الأطفال خارج المدرسة (%) - إناث	العمر للمرحلة الأساسية الدنيا (1-4) (البعد 2)	العمر للمرحلة الأساسية العليا (5-9) (البعد 3)
المتسربون (% الأطفال خارج المدرسة)	12.0	87.2	المتسربون (% الأطفال خارج المدرسة)	10.1	76.6
متوقع ان يلتحقوا في عمر 17 (% الأطفال خارج المدرسة)	53.9	0.3	متوقع ان يلتحقوا في عمر 17 (% الأطفال خارج المدرسة)	42.3	0.0
متوقع الّا يلتحقون أبداً (% الأطفال خارج المدرسة)	34.1	12.5	متوقع الّا يلتحقون أبداً (% الأطفال خارج المدرسة)	47.5	23.4
العدد الإجمالي للأطفال خارج المدرسة	1.2	4.9	العدد الإجمالي للأطفال خارج المدرسة	1.2	2.2
فئات % الأطفال خارج المدرسة ()			فئات % الأطفال خارج المدرسة ()		
فئات الأطفال خارج المدرسة (% السكان)	676	27,714	فئات الأطفال خارج المدرسة (% السكان)	268	5,262
متوقع ألّا يلتحقون أبداً (% السكان)	3,022	83	متوقع ألّا يلتحقون أبداً (% السكان)	1,120	0
فئات الأطفال خارج المدرسة (% السكان)	1,913	3,977	فئات الأطفال خارج المدرسة (% السكان)	1,258	1,608
العدد الإجمالي للأطفال خارج المدرسة	5,611	31,773	العدد الإجمالي للأطفال خارج المدرسة	2,646	6,870

الجدول 3 - البعد 1: الأطفال في عمر خمسة أعوام

ذكور وإناث	غير ملتحقين/ات بالمدرسة (%)	ملتحقون/ات بالمدرسة ما قبل الابتدائية (%)	ملتحقون/ات بالمدرسة الابتدائية
المجموع	10.33	55.78	33.88
المسكن			
مدينة	10.56	55.29	34.15
ريف	12.09	56.91	30.99
مخيم	5.15	58.13	36.72
مؤشرات الثروة الخمس			
الأفقر	6.09	62.25	31.65
الثاني	9.75	58.49	31.76
المتوسط	16.82	50.48	32.71
الرابع	10.45	52.63	36.92
الأغنى	8.64	54.75	36.61
المنطقة			
الضفة الغربية	13.90	52.50	33.61
القدس الشرقية	11.22	56.38	32.41
باقي الضفة الغربية	14.19	52.08	33.73
قطاع غزة	5.54	60.20	34.26
المحافظة			
جنين	10.79	61.44	27.77
طوباس	[6.36]	[69.88]	[23.76]
طولكرم	1.53	57.55	40.91
نابلس	7.46	57.98	34.56
قلقيلية	4.17	64.14	31.70
سلفيت	[*]	[*]	[*]
رام الله والبيرة	10.42	45.71	43.87
أريحا والأغوار	[15.9]	[43.5]	[40.6]
القدس (J2)	6.36	40.78	52.86
القدس الشرقية (J1)	11.22	56.38	32.41
بيت لحم	17.58	40.32	42.10
الخليل	26.22	48.33	25.45
شمال غزة	8.97	62.38	28.66
غزة	3.99	55.46	40.55
دير البلح	2.66	63.52	33.82
خان يونس	7.13	58.34	34.53
رفح	4.66	72.53	22.82
مستوى تعليم الأم			
بدون أو أساسي	12.62	55.31	32.08
ثانوي	9.43	55.35	35.22
عالي	8.04	57.01	34.95
عدد الأخوة/ الأخوات في الأسرة			
0-1	7.49	53.30	39.21
2-4	9.20	57.22	33.57
5+	12.40	54.16	33.43
تكوين الأسرة			
كلا الوالدين موجود	10.36	55.54	34.11
كلا أو أحد الوالدين غير موجود	[9.31]	[66.4]	[24.29]

الأرقام في [ ] هي تقديرات تستند إلى 49-25 حالة غير مرجحة.

[*] تدل على تقديرات على أساس أقل من 25 حالة غير مرجحة.

الجدول 4 - البعد 2: الأطفال خارج المدرسة (6 - 9 أعوام)، %

	ذكور	إناث	ذكور وإناث
المجموع	1.2		1.8
الأعمار			2.1
6	2.7	3.0	0.2
7	0.8	0.9	1.9
8	0.5	0.5	1.4
9	0.9	0.2	1.0
المسكن			0.7
مدينة	1.4	1.0	0.8
ريف	0.3	1.6	1.8
مخيم	1.3	1.5	0.4
مؤشرات الثروة الخمس			1.5
الأفقر	1.2	1.6	1.3
الثاني	0.8	2.2	0.9
المتوسط	1.7	1.1	2.4
الرابع	1.0	0.1	1.3
الأغنى	1.4	0.6	1.8
المنطقة			
الضفة الغربية	1.3	0.9	1.3
القدس الشرقية	2.3	0.9	1.2
باقي الضفة الغربية	1.2	1.2	1.0
قطاع غزة	1.2	1.5	
المحافظة			1.1
جنين	0.6	0.0	1.1
طوباس	3.2	[0.0]	1.2
طولكرم	3.1	1.0	
نابلس	0.0	0.5	1.2
قلقيلية	0.0	3.6	2.0
سلفيت	1.3	1.6	42.10
رام الله والبيرة	1.7	0.4	25.45
أريحا والأغوار	0.0	[1.6]	28.66
القدس (J2)	1.5	0.0	40.55
القدس الشرقية (J1)	2.3	1.2	33.82
بيت لحم	0.0	0.6	34.53
الخليل	1.6	1.4	22.82
شمال غزة	1.3	1.3	
غزة	0.5	1.3	32.08
دير البلح	3.9	1.1	35.22
خان يونس	0.0	2.8	34.95
رفح	2.1	1.4	
مستوى تعليم الأم			39.21
بدون أو أساسي	1.1	1.6	33.57
ثانوي	1.3	1.0	33.43
عالي	1.3	0.6	
عدد الأخوة/الأخوات في الأسرة			34.11
0-1	0.6	1.8	[24.29]
2-4	1.1	1.2	33.57
5+	1.3	1.0	33.43
تكوين الأسرة			
كلا الوالدين موجود	1.3	1.0	34.11
كلا أو أحد الوالدين غير موجود	0.0	3.6	[24.29]

الأرقام في [ ] هي تقديرات تستند إلى 49-25 حالة غير مرجحة.

الجدول 5 - البعد 3: الأطفال خارج المدرسة (10 – 15 عاماً)، %

	ذكور	إناث	ذكور وإناث
المجموع	7.6	2.2	4.9
العمر			
10	1.4	0.4	0.9
11	1.6	0.6	1.1
12	3.1	0.9	2.0
13	5.9	2.9	4.4
14	11.6	2.7	7.3
15	22.0	5.6	14.0
المسكن			
مدينة	7.5	2.0	4.8
ريف	8.4	3.0	5.6
مخيم	7.1	2.6	4.9
مؤشرات الثروة الخمس			
الأفقر	9.6	3.0	6.3
الثاني	8.4	2.2	5.4
المتوسط	10.1	3.1	6.7
الرابع	7.0	1.5	4.4
الأغنى	3.3	1.2	2.3
المنطقة			
الضفة الغربية	8.3	2.3	5.3
القدس الشرقية	5.5	2.3	3.9
باقي الضفة الغربية	8.6	2.3	5.5
قطاع غزة	6.6	2.0	4.3
المحافظة			
جنين	9.4	2.2	5.8
طوباس	7.5	1.3	5.6
طولكرم	8.6	0.9	4.5
نابلس	5.5	2.2	3.1
قلقيلية	4.1	1.0	2.6
سلفيت	2.9	0.0	1.5
رام الله والبيرة	6.3	1.4	3.9
أريحا والأغوار	15.2	12.4	13.8
القدس (J2)	8.0	0.8	4.4
القدس الشرقية (J1)	5.5	2.3	3.9
بيت لحم	7.1	3.6	5.3
الخليل	12.0	3.4	7.9
شمال غزة	7.1	3.2	5.3
غزة	8.8	2.3	5.5
دير البلح	5.4	1.3	3.4
خان يونس	4.5	0.7	2.6
رفح	3.4	2.1	2.8
مستوى تعليم الأم			
بدون أو أساسي	11.6	3.0	7.4
ثانوي	3.7	0.8	2.3
عالي	1.4	0.1	0.8
عدد الأخوة/الأخوات في الأسرة			
0-1	4.7	0.0	2.6
2-4	4.4	1.0	2.9
5+	8.6	2.1	5.2
تكوين الأسرة			
كلا الوالدين موجود	7.2	1.8	4.6
كلا أو أحد الوالدين غير موجود	14.2	7.8	10.8

الجدول 6 - معدل تكرار الصف

	صفوف أول - رابع			صفوف خامس – عاشر		
	ذكور وإناث	إناث	ذكور	ذكور وإناث	إناث	ذكور
المجموع	0.65	0.53	0.77	0.91	0.77	1.06
المسكن						
مدينة	0.73	0.54	0.92	0.89	0.91	0.87
ريف	0.33	0.53	0.14	0.73	0.57	0.91
مخيم	0.56	0.43	0.68	1.41	0	2.78
مؤشرات الثروة الخمس						
الأفقر	1.85	1.36	2.28	2.33	1.27	3.52
الثاني	0.5	0.22	0.78	0.48	0.42	0.54
المتوسط	0.24	0.34	0.14	0.72	0.74	0.71
الرابع	0.36	0.67	0	0.86	1.07	0.66
الأغنى	0.21	0	0.41	0.30	0.39	0.22
المنطقة						
الضفة الغربية	0.28	0.35	0.2	0.72	1.1	0.66
القدس الشرقية	0.18	0	0.35	0.37	0.57	0.36
باقي الضفة الغربية	0.29	0.39	0.18	0.76	0.13	0.71
قطاع غزة	1.14	0.76	1.52	1.2	0	1.64
مستوى تعليم الأم						
بدون أو أساسي	0.82	0.68	0.95	0.64	1.1	1.66
ثانوي	0.68	0.39	0.98	0.77	0.57	0.52
عالي	0.3	0.43	0.17	0	0.13	0.26
عدد الأخوة/الأخوات في الأسرة						
0-1	0	0	0.55	0	1.34	0
2-4	0.52	0.49	1.22	0	0.57	0.78
5+	0.94	0.68	1.04	0.75	0.8	1.27
تكوين الأسرة						
كلا الوالدين موجود	0.65	0.55	0.76	0.54	0.79	0.99
كلا أو أحد الوالدين غير موجود	0.58	0	1.19	0.77	0.45	1.89

الجدول 7 - الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق الرسمي

معدل تجاوز سن الالتحاق بسنتين أو أكثر	صفوف أول - رابع			صفوف خامس – عاشر		
	ذكور وإناث	إناث	ذكور	ذكور وإناث	إناث	ذكور
المجموع	0.49	0.22	0.76	1.45	0.98	1.92
المسكن						
مدينة	0.49	0.20	0.77	1.49	1.03	1.95
ريف	0.36	0.20	0.52	0.87	0.90	0.85
مخيم	0.79	0.43	1.14	2.16	0.70	3.59
مؤشرات الثروة الخمس						
الأفقر	0.93	0.00	1.10	2.73	1.01	4.67
الثاني	0.40	0.18	0.81	2.12	1.93	2.31
المتوسط	0.37	0.14	0.55	1.29	1.06	1.52
الرابع	0.40	0.00	0.85	0.60	0.13	1.06
الأغنى	0.33	0.17	0.49	0.66	0.78	0.54
المنطقة						
الضفة الغربية	0.37	0.18	0.57	0.94	0.79	1.09
القدس الشرقية	0.92	0.58	1.25	1.66	1.53	1.79
باقي الضفة الغربية	0.31	0.13	0.49	0.84	0.70	0.99
قطاع غزة	0.65	0.28	1.01	2.20	1.26	3.17
مستوى تعليم الأم						
بدون أو أساسي	0.76	0.43	1.07	1.88	1.22	2.58
ثانوي	0.43	0.11	0.76	0.86	0.63	1.10
عالي	0.09	0.00	0.18	0.40	0.29	0.50
عدد الأخوة/الأخوات في الأسرة						
0-1	0.38	0.00	0.68	1.12	1.16	1.09
2-4	0.35	0.20	0.49	0.48	0.51	0.46
5+	0.73	0.30	1.21	1.68	1.01	2.44
تكوين الأسرة						
كلا الوالدين موجود	0.49	0.23	0.75	1.18	0.81	1.56
كلا أو أحد الوالدين غير موجود	0.58	0.00	1.19	3.60	1.80	5.81

الجدول 8 - الإعاقة

الذكور والإناث				
	غير مسجلين/ات بالمدرسة أبداً (%)	مسجلون/ات ولكن متسربون/ات (%)	أنهوا/ين التعليم الأساسي (%)	حالياً في المدرسة (%)
الأطفال 6-15 عاماً بدون إعاقة	0.4	1.4	0.4	97.9
الأطفال 6-15 عاماً من ذوي الإعاقة	24.3	5.3	0.3	68.8

إناث				
	غير مسجلات بالمدرسة أبداً (%)	مسجلات ولكن متسربات (%)	أنهين التعليم الأساسي (%)	حالياً في المدرسة (%)
الأطفال 6-15 عاماً بدون إعاقة	0.4	0.7	0.3	98.7
الأطفال 6-15 عاماً من ذوي الإعاقة	30.1	4.9	0	65

ذكور				
	غير مسجلين بالمدرسة أبداً (%)	مسجلون ولكن متسربون	أنهين التعليم أنهوا التعليم الأساسي (%)	حالياً في المدرسة (%)
	0.4	2.1	0.5	97
	22.5	5.6	0.4	71.5

الجدول 9 - البعد 6: الفئة العمرية 16 – 17 عام

	ذكور					إناث					ذكور وإناث				
	غير ملتحقين بالمدرسة	ملتحقون بالمدرسة الابتدائية	ملتحقون بالمرحلة الثانوية الدنيا	ملتحقين بالمرحلة الثانوية العليا	ملتحقون بالمرحلة بعد الثانوية	غير ملتحقات بالمدرسة	ملتحقات بالمدرسة الابتدائية	ملتحقات بالمرحلة الثانوية الدنيا	ملتحقات بالمرحلة الثانوية العليا	ملتحقات بالمرحلة بعد الثانوية	غير ملتحقين بالمدرسة	ملتحقون بالمدرسة الابتدائية	ملتحقون بالمرحلة الثانوية الدنيا	ملتحقون بالمرحلة الثانوية العليا	ملتحقون بالمرحلة ما بعد الثانوية
المجموع	0.22	0.76	1.45	0.98	1.92	0.22	0.76	1.45	0.98	1.92	0.22	0.76	1.45	0.98	1.92
المسكن															
مدينة	0.20	0.77	1.49	1.03	1.95	0.20	0.77	1.49	1.03	1.95	0.20	0.77	1.49	1.03	1.95
ريف	0.20	0.52	0.87	0.90	0.85	0.20	0.52	0.87	0.90	0.85	0.20	0.52	0.87	0.90	0.85
مخيم	0.43	1.14	2.16	0.70	3.59	0.43	1.14	2.16	0.70	3.59	0.43	1.14	2.16	0.70	3.59
مؤشرات الثروة الخمس															
الأفقر	0.00	1.10	2.73	1.01	4.67	0.00	1.10	2.73	1.01	4.67	0.00	1.10	2.73	1.01	4.67
الثاني	0.18	0.81	2.12	1.93	2.31	0.18	0.81	2.12	1.93	2.31	0.18	0.81	2.12	1.93	2.31
المتوسط	0.14	0.55	1.29	1.06	1.52	0.14	0.55	1.29	1.06	1.52	0.14	0.55	1.29	1.06	1.52
الرابع	0.00	0.85	0.60	0.13	1.06	0.00	0.85	0.60	0.13	1.06	0.00	0.85	0.60	0.13	1.06
الأغنى	0.17	0.49	0.66	0.78	0.54	0.17	0.49	0.66	0.78	0.54	0.17	0.49	0.66	0.78	0.54
المنطقة															
الضفة الغربية	0.18	0.57	0.94	0.79	1.09	0.18	0.57	0.94	0.79	1.09	0.18	0.57	0.94	0.79	1.09
القدس الشرقية	0.58	1.25	1.66	1.53	1.79	0.58	1.25	1.66	1.53	1.79	0.58	1.25	1.66	1.53	1.79
باقي الضفة الغربية	0.13	0.49	0.84	0.70	0.99	0.13	0.49	0.84	0.70	0.99	0.13	0.49	0.84	0.70	0.99
قطاع غزة	0.28	1.01	2.20	1.26	3.17	0.28	1.01	2.20	1.26	3.17	0.28	1.01	2.20	1.26	3.17
مستوى تعليم الأم															
بدون أو أساسي	0.43	1.07	1.88	1.22	2.58	0.43	1.07	1.88	1.22	2.58	0.43	1.07	1.88	1.22	2.58
ثانوي	0.11	0.76	0.86	0.63	1.10	0.11	0.76	0.86	0.63	1.10	0.11	0.76	0.86	0.63	1.10
عالي	0.00	0.18	0.40	0.29	0.50	0.00	0.18	0.40	0.29	0.50	0.00	0.18	0.40	0.29	0.50
عدد الأخوة/الأخوات في الأسرة															
0-1	0.00	0.68	1.12	1.16	1.09	0.00	0.68	1.12	1.16	1.09	0.00	0.68	1.12	1.16	1.09
2-4	0.20	0.49	0.48	0.51	0.46	0.20	0.49	0.48	0.51	0.46	0.20	0.49	0.48	0.51	0.46
5+	0.30	1.21	1.68	1.01	2.44	0.30	1.21	1.68	1.01	2.44	0.30	1.21	1.68	1.01	2.44
تكوين الأسرة															
كلا الوالدين موجود	0.23	0.75	1.18	0.81	1.56	0.23	0.75	1.18	0.81	1.56	0.23	0.75	1.18	0.81	1.56
كلا أو أحد الوالدين غير موجود	0.00	1.19	3.60	1.80	5.81	0.00	1.19	3.60	1.80	5.81	0.00	1.19	3.60	1.80	5.81

قائمة المراجع

عابدين، زياد، وآخرون، 'تقييم الحالة التغذوية للأطفال في سن ما قبل المدرسة خلال الانتفاضة الثانية في فلسطين'، نشرة الغذاء والتغذية، المجلد. 28، العدد. 3، ص. 282-274، 2007.

أبو حمد، بسام، نيقولا جونز وباولا بيريزنيتو، 'معالجة نقاط الضعف الاقتصادية والنفسية الاجتماعية للأطفال: ما مدى نجاح برنامج التحويل النقدي الوطني الفلسطيني لخدمة أطفال غزة'، مراجعة خدمات الأطفال والشباب، العدد. 47، 2014، ص. 121-135.

عليان، نسرين، 'التعليم في القدس 2016'، المجتمع الأكاديمي الفلسطيني لدراسة الشؤون الدولية، أيلول 2016. (عربي)

عليان، نسرين، رونيت سيلا وميخال بومرانتز، 'سياسات الإهمال في القدس الشرقية: السياسات التي خلقت 78٪ من معدلات الفقر وسوق العمل الضعيف'، جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، أيار 2012.

أنيرا، تنمية الطفولة المبكرة في الضفة الغربية وغزة، تقارير أنيرا، المجلد. 5 شباط 2014.

جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل "'فترة السماح" لمدة 5 سنوات للتعليم في القدس الشرقية انتهت'، 1 شباط 2016.

رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، 'القدس الشرقية 2015: حقائق وأرقام'، 12 أيار 2015.

جامعة بيرزيت ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أطفال فلسطين في سوق العمل: دراسة تشاركية نوعية، تشرين الأول 2004.

براون، ناثان ج.، غزة بعد مرور خمس سنوات: حماس تستقر، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن العاصمة، 2012.

بروك، تيلمان، ميشيل دي مايو وسامي هـ هياري، 'التعلم بالطريقة الصعبة: تأثير الصراع العنيف على تحصيل الطلاب الدراسي'، ورقة عمل حول الأسر في شبكة الصراع، العدد. 185 ، أيلول 2014.

حدود الأطفال، 'مراجعة نظام حماية الطفل في دولة فلسطين'، 2017 (تقرير غير منشور).

كلاوسن، ينس، مايك كيرنان وراندي غرامشاج، مراجعة الإنفاق العام للتربية والتعليم في فلسطين، التقرير النهائي، 10 أيلول 2013.

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، فلسطين، 'الحق في الطفولة'، http://www.dci-palestine.org/issues_right_to_a_childhood ((تمت الزيارة في 21 تموز 2016).

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، فلسطين، النشأة بين المستوطنات والجنود الإسرائيليين، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال-فلسطين، 2015.

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال قسم فلسطين، الأطفال في الشوارع: القضية الفلسطينية، 2006 (؟).

دي مايو، ميشيل وتوشار ك. ناندي، 'تأثير النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على عمالة الأطفال والحضور في المدارس في الضفة الغربية'، مجلة اقتصاديات التنمية، العدد. 100، 2013، ص 116-107.

دي مايو، ميشيل وتوشار ك. ناندي، 'عمالة الأطفال والحضور المدرسي في فلسطين: دور سوق العمل المحلية وتأثير الصراع مع إسرائيل'، ورقة عمل، 2009.

مركز موارد الطفولة المبكرة، رعاية الطفولة المبكرة، التعليم والتنمية في القدس الشرقية، شباط 2012.

البدور، سلمان، وآخرون ، 'اضطراب ما بعد الصدمة، والاكتئاب، والقلق بين المراهقين في قطاع غزة في أعقاب الانتفاضة الثانية'، إساءة معاملة الأطفال والإهمال، المجلد. 31 ، ص. 729-719، 2009.

غولان، زاتشي، 'تعزيز الصمود والاحتفاظ في نظام تعليم البلدية في القدس الشرقية'، بلدية القدس، أيلول 2012. (عبري)

حمايدة آل، بلال، جو كيلسي، وفيران ج. لوفيراس، فلسطين: دروس من برنامج اليونسكو للحد من مخاطر الكوارث في غزة، المعهد الدولي للتخطيط التربوي، 2015.

حجازي، يحيى، مسروة، أفنان، 'التسرب المدرسي في مدارس القدس الشرقية: الأسباب والدوافع'، الملتقى الفكري العربي، حزيران 2012. (عربي)

المعهد الدولي للتخطيط التربوي وإنقاذ الطفولة، المؤسسات المجزّأة: التعليم والأزمة المتأصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، المعهد الدولي للتخطيط التربوي-اليونسكو، 2007.

مكتب العمل الدولي ومكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، 'التحدي المزدوج لعمالة الأطفال وتوظيف الشباب في الدول العربية'، منظمة العمل الدولية، 2016.

عير عميم ، بين المطرقة والسندان: الإهمال المستمر والاعتداء على نظام التعليم في القدس الشرقية: تحديث سنوي، 2016.

عير عميم وجمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، تقرير الحالة السنوي: نظام التعليم الفاشل في القدس الشرقية، 2013.

خميس، فيفيان، 'الإجهاد اللاحق للصدمة النفسية والاضطرابات النفسية لدى المراهقين الفلسطينيين بعد الإصابات المرتبطة بالانتفاضة'، العلوم الاجتماعية والطب، المجلد. 67، ص. 1207-1199، 2008.

خميس، فيفيان، 'اضطراب ما بعد الصدمة بين الأطفال في سن المدرسة'، إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم، المجلد. 29، ص. 95-81، 2005.

مسعد، سلوى، وآخرون، 'العبء المزدوج لنقص التغذية والسمنة لدى تلاميذ المدارس الفلسطينيين: دراسة مستعرضة'، نشرة الغذاء والتغذية، المجلد. 37، العدد. 2 ، ص. 251-144، 2016.

مركز سياسة الهجرة، حقائق الهجرة: فلسطين، نيسان 2013.

وزارة التربية والتعليم العالي، سياسة التعليم الشامل لفلسطين، تشرين الأول 2015.

وزارة التربية والتعليم العالي، 'ظاهرة نقل الطلاب من نظام التعليم الرسمي إلى نظام التعليم غير الرسمي وسوق العمل'، وزارة التربية والتعليم العالي، أيلول 2015. (عربي)

وزارة التربية والتعليم العالي، نظام الرصد والتقييم القائم على النتائج للخطة الاستراتيجية الثالثة لتطوير التعليم 2014-2019: تقرير المتابعة والتقييم الأساسي لعام 2014، آب 2015.

وزارة التربية والتعليم العالي، 'التعليم في القدس: الواقع، الانتهاكات، الاحتياجات" ، منطقة القدس التعليمية، 2015. (عربي)

وزارة التربية والتعليم العالي، التقييم الوطني للتعليم للجميع (2000-2015): دولة فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله، فلسطين، 2014.

وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم 2014-2019: أمة قائمة على التعلم ، أذار 2014.

وزارة التربية والتعليم العالي، ,واقع التعليم في المنطقة جـ : وفقاً للمؤشرات الهشة ومؤشرات الأداء الرئيسية لهدف الجودة'، 2013.

وزارة التربية والتعليم العالي، 'تقييم الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم 2012-2008: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية: مسودة التقرير النهائي'، 30 تموز 2013.

وزارة التربية والتعليم العالي، 'معلمون ذو جودة عالية لتعليم ذي جودة عالية: نحو معلمين ذو جودة عالية من خلال الابتكار والتفكير والقيادة'، تقرير المؤتمر، 21-20 شباط 2013.

وزارة التربية والتعليم العالي، 'ظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية: الأسباب والإجراءات العلاجية والوقائية" ، وزارة التربية والتعليم، آب 2005. (عربي)

وزارة الشؤون الاجتماعية، 'البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية: إستراتيجية تحويل الأموال'، حزيران 2010.

موليس، إينا ف.س.، وآخرون، TIMSS 2011 النتائج الدولية في الرياضيات، TIMSS و PIRLS مركز الدراسات الدولية، 2012.

ملكين، إيدان، 'استشارات لوزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية لدعم تطوير خطة لإصلاح المناهج: مسودة التقرير'، 20 نيسان 2013.

نسيبة، روان عسلي، النزاع السياسي و الإقصاء في القدس: توفير التعليم والخدمات الاجتماعية، روتليدج، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.

نسيبة، روان أحمد فريد، الاستثناء التربوي في ظل دولة إثنوقراطية: حالة القدس الشرقية، جامعة درهام، الرسالة الإلكترونية، 2013.

معهد التنمية في الخارج، وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، كل طفل مهم: فهم احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة ومنظورهم في دولة فلسطين، كانون الأول 2016.

معهد التنمية في الخارج، آثار برنامج التحويلات النقدية الوطني الفلسطيني على الأطفال والمراهقين: تحليل أساليب مختلطة، ODI ، لندن ، المملكة المتحدة ، 2014.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 'بيان صحفي: النتائج الرئيسية لأثر العدوان الإسرائيلي في 2014 على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في مسح قطاع غزة'، تشرين الأول 2015.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وضع حقوق الأطفال الفلسطينيين 2014، نيسان 2015.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح العنقودي الفلسطيني متعدد المؤشرات: التقرير النهائي، رام الله، فلسطين، 2015.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأونروا، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي، المسح الاجتماعي-الاقتصادي والأمن الغذائي 2012: الضفة الغربية وقطاع غزة، فلسطين، 2013.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الأفراد المعاقين 2011: تقرير النتائج الرئيسية، كانون الأول 2011.

مجموعة الحماية ومجموعة التعليم، 'قضايا الحماية التي تؤثر على الوصول إلى التعليم في الضفة الغربية'، أذار 2012.

ريميرس، فرناندو. 'التعليم في الاحتلال: الوصول والإدماج في المدارس الفلسطيني'، 20 ،SSCI E-101 كانون الأول 2012.

رشماوي، ميرفت، التقرير الوطني حول عمالة الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة، مكتب العمل الدولي، 1997.

رزق، رهام وهالة أبو علي، 'الإنفاق على التعليم من خارج الجيب والميزانية الأسرية: أدلة من البلدان العربية'، منتدى البحوث الاقتصادية، سلسلة أوراق العمل، رقم. 996، 2016.

صادق، طارق، انتقال سوق العمل للشباب والشباب في الارض الفلسطينية المحتلة: نتائج الدراسة المسحية للانتقال من المدرسة الى العمل، مكتب العمل الدولي، سلسلة العمل من أجل الشباب، تموز 2016.

صادق، طارق وسارة إلدر، سوق العمل للشباب والشباب في الارض الفلسطينية المحتل، مكتب العمل الدولي، سلسلة العمل من أجل الشباب، العدد 20، أيلول 2014.

منظمة إنقاذ الطفولة والمعونة الطبية للفلسطينيين، أطفال غزة: الوقوع في الخلف - أثر الحصار على صحة الطفل في غزة، 2012.

أمانة خطة العمل الوطنية للأطفال الفلسطينيين وحماية الطفل في الأرض الفلسطينية المحتلة: ورقة موقف وطنية، 2005.

دولة فلسطين، الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة والتدخل 2017-2022، 2017.

سلطانة، رونالد ج.، 'نظام معلومات الإدارة من أجل فلسطين - نظام معلومات لإدارة التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة'، مجلة البحر المتوسط للدراسات التعليمية، المجلد. 7 ، العدد. 2، ص. 92-61، 2003.

ثابت ، أ.أ. وآخرون، 'مشكلات الصحة العقلية بين الأطفال العاملين في قطاع غزة'، الطفل: الرعاية والصحة والتنمية، 2010.

تاونسند، جيمس، 'التعليم الفلسطيني: النجاح في خضم النضال'، صحيفة بن ميشال، 16 نيسان 2014.

تورين، آرون م.، وآخرون، 'مبادرة تغذية الطفل في إسرائيل وفلسطين: دولة الأمن الغذائي وسوء التغذية المغذيات الدقيقة، وبرامج التغيير والاتصالات السلوكية'، نشرة الأغذية والتغذية، المجلد. 27 ، العدد. 2، 2006، ص. 185-180.

تسيغا، ماريا وماريا ج. جراماتيكوبوبو، 'تقييم وباء صامت من سوء التغذية لدى الأطفال ما قبل المدرسة الفلسطينيين، مجلة علم الأوبئة والصحة العالمية، المجلد. 2، ص. 191-181، 2012.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 'التعليم في القدس الشرقية' ، حزيران 2016 (وثيقة داخلية).

منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تحليل حالة الأطفال الفلسطينيين في دولة فلسطين - 2013، 2014.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الاستثمار في التعليم الحكومي في غزة: دراسة حالة، اليونيسف، حزيران 2013.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الأطفال في الاحتجاز العسكري الإسرائيلي: الملاحظات والتوصيات، شباط 2013.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، جودة التعليم والإنصاف في القدس الشرقية، 2012 (تقرير غير منشور).

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، المدارس الصديقة للطفل: دراسة حالة - الأرض الفلسطينية المحتلة، اليونيسف، 2011.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 'مدارس البدو التي تقاتل من أجل البقاء في المنطقة ج: أطفال الكعابنة وخان الأحمر، 2011.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، حالة الأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن وسوريا ولبنان: تقييم يستند إلى اتفاقية حقوق الطفل، 2010.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: بيانات عالمية عن التعليم 2010/11: فلسطين، الطبعة 7، آب 2011.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقييم النفسي الاجتماعي للتعليم في غزة وتوصيات للاستجابة، أيلول 2010.

مكتب شؤون العمل الدولية التابع لوزارة العمل الأمريكية، 'الضفة الغربية وقطاع غزة: نتائج 2014 حول أشكال عمالة الأطفال'،

.2015

الأونروا، الأطفال في الشدة: رفع الإنذار لعام 2016 وما بعده، المكتب الميداني للأونروا بالضفة الغربية، مذكرة إحاطة، نيسان 2016.

الأونروا، المدارس في الخط الأمامي: أثر النزاع المسلح والعنف على مدارس الأونروا وخدمات التعليم، 2016.

الأونروا، التقرير النهائي لإصلاح التعليم، 2015.

الأونروا، التسرب المدرسي: دراسة على نطاق الوكالة، إدارة التعليم في الأونروا، أيلول 2013.

الأونروا، استراتيجية إصلاح التعليم في الأونروا 2015-2011، 2011.

البنك الدولي، وثيقة معلومات المشروع/ ورقة بيانات الحماية المتكاملة، رقم التقرير: 16 ،PIDISDSC19913 شباط 2017.

البنك الدولي، الإعاقة في الأراضي الفلسطينية: تقييم الوضع والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، نيسان 2016.

البنك الدولي، جودة التدريس في مدارس السلطة الفلسطينية - التعلم من الممارسات المحلية: تحسين أداء الطلاب في الضفة الغربية وغزة، العدد 12 ، ACS9460 حزيران 2014.

البنك الدولي، التعلم رغم الشدائد: برنامج الأونروا التربوي للاجئين الفلسطينيين، طبعة المؤتمر، تشرين الأول 2014.

البنك الدولي، الرؤية هي التصديق: الفقر في الأراضي الفلسطينية، العدد 86038، 2014.

البنك الدولي، التقرير القطري SABER: تقييم الطالب، 2013.

البنك الدولي، اللاجئون الفلسطينيون: تقرير حالة الصمود في التعليم، برنامج البنك الدولي حول مناهج الصمود التعليمية، 2013.

البنك الدولي، طموحات في الانتظار؟ حياة الشباب في الضفة الغربية وغزة، العدد 71269 ، 2012 (؟).

البنك الدولي، مواجهة الصراع ؟: الفقر والإدماج في الضفة الغربية وغزة، التقرير رقم 61293-GZ ، تموز 2011.

البنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة: القدرات المؤسسية، البنك الدولي، واشنطن العاصمة ، تموز 2011.

البنك الدولي ، التقرير القطري SABER: المدرسون، 2010.

تحليل قطاع التعليم في البنك الدولي والضفة الغربية وغزة: الإنجازات المثيرة للإعجاب في ظل الظروف القاسية والطريق إلى الأمام لتعزيز نظام التعليم الجيد، 7 أيلول 2006.

البنك الدولي ومركز بيسان للبحث والتطوير، دور وأداء المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الصحة والتعليم والزراعة، كانون الأول 2006.

البنك الدولي، أربع سنوات - الانتفاضة، الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية: تقييم، تشرين الأول 2004.

يائير، جاد وسميرة عليان، 'شلل في قمة بركان صاخب: إسرائيل وتعليم الفلسطينيين في القدس الشرقية'، صحيفة التعليم المقارن، المجلد، العدد. 2، ص. 2.

ولمزيدٍ من المعلومات، يمكنك
زيارة موقعنا على الإنترنت
www.oosci-mena.org

دولة فلسطين (يونيسف)
بيت حنينا، القدس الشرقية
الهاتف: 13/14 00 83 25 972+, 00 04 84 25 972+
فاكس:06 08 83 25 972+, 90 16 83 25 972+
البريد الإلكتروني: jerusalem@unicef.org
الموقع الإلكتروني: www.unicef.org/opt